جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الاعتراض النَّحوي على الأداء اللغوي بين الفرَّاء والمبرِّد في ضوء علم اللغة المعاصر

إعداد الطالبة
نوزت أحمد إبراهيم كريشان

إشراف الأستاذ الدكتور
يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2015م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة نوزت احمد كريشان الموسومة بـ:

الاعتراض على الاداء اللغوي بين الفراء و المبرد في ضوء علم اللغة المعاصر

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **الدراسات اللغوية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطية العبابنة		٢٠١٥/٨/٦	مشرفاً ورئيسا
د. عادل سلمان البقاعين		٢٠١٥/٨/٦	عضواً
د. فايز عيسى المحاسنة		٢٠١٥/٨/٦	عضواً
د. خالد قاسم بني دومي		٢٠١٥/٨/٦	عضواً

عميد الدراسات العليا

علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى صاحب الغرس الذي لم يمهله القدر ليشهد ثمار غرسه... والدي – رحمه الله تعالى– وأدخله واسع جنانه.

وإلى والدتي الحانية أطال الله عمرها.

إلى زوجي وأبنائي الذين شاركوني رحلة البحث.

وإلى إخوتي الأعزَّاء.

إلى كل هؤلاء، أهدي هذا العمل المتواضع.

نوزت أحمد إبراهيم كريشان

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين الذي أنعم علي ومكنني من إتمام هذه الرسالة المتواضعة.

ولا يسعني في هذا المقام إلَّا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم وأعان في إعداد هذه الرسالة حتى خرجت بهذه الصورة التي أرجو أن تنال رضى من يطلع عليها وتقديره.

وأخص بالشكر والتقدير أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة الذي شرَّفني بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وأكرمني بإبداء ملاحظاته القيِّمة وآرائه السَّديدة النيِّرة التي أسهمت على إتمام هذه الرسالة، فأدعو الله أن يمدّ في عمره بخير وعافية من جميع البلاء، ويبقيه ذخراً للعربية وطلبتها.

والشكر والتقدير موصول لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين شرَّفوني بالموافقة على تقييم هذه الرسالة، وإبداء ملاحظاتهم وتصويباتهم؛ لتكون أكثر إحكاماً ورصانة، فلهم جميعاً منِّي عظيم التَّقدير والثَّناء.

نوزت أحمد إبراهيم كريشان

فهرس المحتويات

الملخص

الاعتراض النَّحوي على الأداء اللغوي بين الفرَّاء والمبرِّد
في ضوء علم اللغة المعاصر

نوزت كريشان
جامعة مؤتة، 2015

تهدف هذه الدِّراسة الموسومة بـ "الاعتراض على الأداء اللغوي بين الفرَّاء والمبرِّد في ضوء علم اللغة المعاصر" إلى كشف الضوء عن مدى الخلاف بين الفرَّاء والمبرِّد، من خلال كتابي (معاني القرآن) للفرّاء، و (المقتضب) للمبرِّد، وقد بحثت الدِّراسة في الاعتراضات النَّحوية بين عالمين بارزين من علماء البصرة والكوفة، فالفرَّاء رأس المدرسة الكوفيّة، وكتابه (معاني القرآن) هو الكتاب الكوفي الوحيد الذي يُعدُّ كتاباً نحويَّاً جاء عن الكوفيين، والمبرِّد آخر آئمّة المدرسة البصريّة المهمِّين، وكتابه (المقتضب) يُعدُّ مصدراً أصيلاً من مصادر النَّحو واللغة، تمثَّلت فيه آراؤه التي تابع فيها سيبويه ومتقدِّمي البصريين، كما تمثَّلت فيه آراؤه التي اتَّفقت مع آراء الكوفيين أمثال الفرَّاء، وقد جاءت الدِّراسة في ثلاثة فصول وخاتمة، أمَّا الفصل الأول ففيه تمهيدٌ عن حقيقة الاعتراضات النَّحوية، وذكرت فيه تعريف الاعتراض لغةً واصطلاحاً، وتحدَّثت عن أقسام الاعتراض وأسبابه، وتشمل: الخروج عن القاعدة، والمعنى، وطبيعة اللغة، والاجتهاد، ثمَّ تحدَّثت عن دافع الاختيار للعالمين الفرَّاء والمبرِّد موضوعاً للبحث والدِّراسة. وتناولت في الفصل الثاني: التعبيرات الدَّالة على الاعتراض وهي: "الكثير، والقليل، والنَّادر، والشَّاذ، والضَّرورة، والضَّعيف، واللغة، والقبيح، والمكروه، والغلط، والممنوع، والخطأ، واللَّحن"، وضمَّ هذا الفصل أيضاً آليات الاعتراض (السماع والقياس). وفي الفصل الثالث درست الاعتراض في أبواب النَّحو، وقسَّمته إلى أربعة مباحث، تناولت في الأول قضايا في المرفوعات، وعالجت في الثاني قضايا في المنصوبات، وضمَّنت الثالث قضايا في المجرورات والتوابع، والرابع تضمَّن دراسة بعض حروف المعاني. وأخيراً تناولت الخاتمة أهم النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة تاركةً للقارئ نتائج أُخر في ثنايا صفحات هذا البحث.

وأشير إلى أنَّ الدِّراسة اعتمدت المنهج الوصفيّ التَّحليليّ الذي من خلاله استطعت أنْ أقدِّم النُّصوص بصورةٍ تحليليّة؛ لبيان الاعتراضات النَّحويّة التي استخدمها النُّحاة أثناء التعامل مع الأنماط اللغويّة.

Abstract

"The Grammatical Objection on the Linguistic Performance between Al-Farraa and Al- Mubarred in the light of Contemporary Linguistics

Nawzat Ahmad Krieshan
Mu'tah University, 2015

This study aims at shedding the light on the range of the dispute between Al-Farraa and Al-Mubarred through examining the two books (The Meanings of Al-Quran) for Al- Farraa and (Al-Muqtadab) for Al- Mubarred.

This study examined the grammatical objection between two distinguished linguists of Al-Basrah and Kufah. Al_Farraa headed the Kufian school and his book, which is considered a grammatical book, emerged from the Kufian scholars, and Al- Mubarred, on the other hand, is the last and most premium scholar of Al- Basrah School , and his book.

Al Muqtadab is considered an original source of grammar and language.

In his book, Al- Mubarred presented his points of view through which he followed up Seebawayh and the earlier Basrah's scholars. Moreover, he presented his views which he agreed with the Kufic scholars such as Al-Farraa.

This study consisted of three chapters and a conclusion. The first chapter included the introduction about the reality, the grammatical objection, the definition of the term "objection" linguistically and terminologically.

I also discussed the parts of objection and its causes which included : not following up the rule ,the meaning, the language nature and diligence .I also discussed the reason of choosing the two linguists Al –Farraa and Al-Mubarred to be the subject of the research and study.

In the second chapter, I discussed the idioms and the indicating expressions of the objection which included "Al-Kṯūr", "Al-Kalūl ", "Al-Nādir", "Al-ššḏ ", "Al-ḍḍarwrah", "Al-ḍ ḍ a<if", "Al-luġatu", "Al-kabīh", "Al-Makrūh", "Al-ġalaṭ", "Al-mamnū<", Al-kaṭa>" and "Al-laḥin". This chapter also included the objection mechanisms which are (the hearing and the measuring).

In the third chapter, I discussed the objection in grammatical parts and was divided into four subjects: the first discussed the nominatives, the second accusatives , the third the genitives and the dependents ,and the fourth included the study of some ma<anī Al-ḥrūf. The conclusion discussed the most important results and left for the reader other results in the folds of this research .

This study was based on the descriptive analytical method through which I was able to present the texts in analytical form in order to clarify the grammatical objections which the linguists used in dealing with linguistic patterns?.

المقدِّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين محمَّد بن عبدالله النبي العربيّ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيُعدُّ النَّقد اللغوي جانباً مهماً من جوانب عناية العرب بلغتهم، فقد عرفوه، وتوسَّعوا فيه، واهتمُّوا به في مصنَّفاتهم؛ لأنَّه كان وسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان سحر اللغة، والحفاظ على سلامتها.

وهذه الدِّراسة الموسومة بعنوان: (الاعتراض على الأداء اللغوي بين الفرَّاء والمبرِّد في ضوء علم اللغة المعاصر)، أرادت أن تبيِّن موقف الفرَّاء والمبرِّد في الأداءَات اللغوية التي خرجت عن القاعدة، وتتبُّع قدرتهما في صياغة القاعدة والاحتجاج بها وتفسيرها حيناً، والتَّمحُّل في التقديرات والتأويل وركوب الصَّعب في اصطياد الوجوه حيناً آخر؛ حتى بدا الاعتراض في المسائل النَّحويّة ضرباً من الصناعة المعيارية التي يهاجمون بها الأنماط التركيبية والأداءات اللغوية التي لم تكن تخضع لفكرة القاعدة الإلزامية التي وضعها النُّحاة؛ بمصطلحات وتعبيرات غير دقيقة يلفّها الغموض، غير أنَّها تحمل دِلالة واضحة، وهي دِلالة الاعتراض دائماً.

لذا عُني هذا البحث بجمع المسائل النَّحوية التي ظهر فيها الاعتراض على الأداء اللغوي بين الفرَّاء والمبرِّد، والخروج بدراسة تكشف الأصول العامة التي تقف وراء الخلاف النَّحوي عامّة، والخلاف بين الإمامين خاصة، فرجع إلى أصولهما، وتتبَّع إسهاماتهما في مجال أصول النَّحو واللغة، وكشف عن أثرها في النَّحو العربيّ، والقيمة العلميّة لهذا الأثر، وفي ضوء علم اللغة المعاصر سيتم توجيه الأقوال في المسائل، ودراسة القضايا المتَّصلة بها والكشف عن خفايا الخلاف بين النُّحاة.

وتتجلَّى خصوصيّة هذه الدِّراسة في الكشف عن جانب متميّز من جوانب الفكر النَّحوي عند الإمامين، فالفرَّاء إمام المدرسة النَّحوية الكوفيّة التي أغنت علم النَّحو بالكثير من القواعد والآراء النَّحويّة، وكذلك المبرِّد زعيم النَّحويين بعد سيبويه، وإمام العربيّة وشيخ أهل النَّحو، وهذا ما قيل فيهما من أهل العلم والمعرفة.

وقد اعتمدت الدِّراسة على أهم مصدرين من مصادر النَّحو العربيّ القديم، هما كتابا (معاني القرآن) للفرَّاء، و (المقتضب) للمبرِّد، كما استعانت الدِّراسة عند تحليل

التَّوجيهات النَّحويّة للفرَّاء والمبرِّد بآراء النُّحاة، أمثال: سيبويه، والزجَّاج، والزمخشري، وابن يعيش، وابن السراج، وغيرهم، كما جاءَت هذه التَّوجيهات مدعَّمة بآراء المفسِّرين، كالطبري، والقرطبي، وأبي حيَّان.

وعلى أهميّة هذا الموضوع إلا أنَّني لم أعثر على دراسة مستقلّة متكاملة تبحث في هذا الموضوع، على الرّغم من أنَّ الباحثين أعطوا الاعتراضات النَّحويّة الكثير من الاهتمام، ومن الدِّراسات الحديثة التي عثرت عليها وأفدت منها: دراسة "القراءَات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة" لأستاذي الدكتور يحيى عبابنة، ودراسة "الأحكام النوعيّة والكميّة في النَّحو العربيّ" للباحث صباح علاوي السامرائي، ودراسة "الأحكام التقويمية في النَّحو العربي (دراسة تحليليّة)" للباحث نزار بنيان الحميداوي، وبحث منشور بعنوان "أسباب التعدُّد في التحليل النَّحوي" للباحث محمود حسني الجاسم.

ستسير هذه الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي، إذْ ستقوم بجمع المادة من كتابي "معاني القرآن" للفرَّاء، و"المقتضب" للمبرِّد، وسيكون اهتمام الدِّراسة على الاعتراضات النَّحوية على الأداء اللغويّ، وتصنيفه بين العالمين، ثمَّ تُصنَّف المادة وفقاً لمنهج التصنيف النَّحوي العربيّ المعروف، وستقوم بعد ذلك بالمقارنة اللغويّة التي تقع ضمن التحليل اللغويّ.

وقد قسَّمت هذه الدَّراسة إلى ثلاثة فصول وخاتمة.

ففي الفصل الأول مهَّدت لفكرة الاعتراضات التي بُنيت عليها هذه الدِّراسة، وعرَّفتُ الاعتراض النَّحوي لغةً واصطلاحاً، وتحدَّثت عن أقسام الاعتراض وأسبابه، فتضمَّن الخروج عن القاعدة، والمعنى، وطبيعة اللغة، والاجتهاد، ثمَّ تحدَّثت عن دافع الاختيار للفرَّاء والمبرِّد موضوعاً للبحث والدِّراسة.

أمَّا الفصل الثاني، فقد خصَّصته للمصطلحات والتعبيرات الدَّالة على الاعتراض، وتناولت فيه: الكثير، والقليل، والنَّادر، والشَّاذ، والضَّرورة، والضَّعيف، والتَّعليل، والقبيح، والمكروه، والغلط، والممنوع، والخطأ واللحن، وضمَّ هذا الفصل أيضاً آليات الاعتراض (السماع والقياس).

وتناولت في الفصل الثالث بعض قضايا الاعتراض في أبواب النَّحو، وقسَّمته إلى أربعة مباحث، وتناولت في الأول قضايا في المرفوعات، وفيه الإسناد: الإسناد

الاسمي وفيه توجيهات المبتدأ، والخبر، وكان التامة. والإسناد الفعلي: مجيء الفاعل جملة.

والثاني تناولت فيه المنصوبات، وقسَّمتها إلى ثلاثة أقسام:

- المفاعيل، كالمفعول المطلق، والمفعول معه،.
- ما حمله النَّحويون على المفعول به: النداء.
- ما حمله النَّحويُّون على المشبَّه بالمفعول في اللفظ: الحال.

الثالث المجرورات والتَّوابع:

- المجرورات، وتشمل الإضافة المحضة، وغير المحضة.
- التوابع، وتشمل العطف على معمولي عاملين، والبدل، والنعت.

الرابع حروف المعاني:

الأول: زيادة الحروف، وتشمل: زيادة (ما)، الواو الزائدة، والواو المقحمة، زيادة (لا).
الثاني: تناوب الحروف، وتشمل: (أو) بمعنى الواو، و (بل)، و (مِنْ) بمعنى (الباء)، و(في) بمعنى (على).

أمَّا الخاتمة، فقد اشتملت على عدد من النتائج التي توصّلت إليها الدِّراسة.

الآن وقد انتهى بي المطاف. أودُّ أن أشير إلى ما لقيته من عناء في هذا البحث بدءاً من جمع المادة واستخراجها من معاني القرآن، والمقتضب، ومن بعض المصادر.

ومن أبرز الصعوبات التي واجهتني الغموض في عبارات الفرَّاء والمبرِّد، وتعقيد بعض المسائل، وجدليّة المناقشات، التي جعلتني أقف حائرة في تفسير بعض التراكيب، وكذا الصعوبة في تخريج الشواهد النَّحويّة؛ إذْ لم تكن تُنسب إلى قائليها، فقمت بتخريجها في مصادرها، وكذا الحال في القراءَات القرآنيّة.

وفي الختام لا يسعني إلا أنْ أتقدَّم بعظيم الشكر والامتنان إلى أستاذي الدكتور يحيى عبابنة الذي لم يبخل عليَّ بالنّصح والإرشاد والتَّوجيه، فشملني بعطف العالم وتواضعه لتلميذه، فجزاه اللهُ عنِّي خير ما يجزي به عباده الصالحين المخلصين.

وأتقدَّم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة عملي هذا، وإنَّني على ثقة أنَّني سأفيد من الملحوظات التي يقدِّمونها على هذا العمل؛ فجزاهم الله عنِّي خير الجزاء.

الفصل الأول
الاعتراض وأقسامه وأسبابه

التمهيد:

كثيراً ما تطالعنا الدراسات الحديثة بمصطلح "الاعتراضات"، ولكنَّ المتتبِّع لها يجدها دراسات عامة، يمسُّ أغلبها ظاهرة الاعتراض على توجيه الأداء، في حين تمسُّ ظاهرة الاعتراض على الأداء مسَّاً خفيفاً، وارتأيتُ أن تكون هذه الدِّراسة متخصِّصة في القسم الأول من أقسام الاعتراض وهو الاعتراض النَّحوي على الأداءات اللغويّة التي لا تخضع لفكرة القاعدة بهدف معالجة الفجوة العميقة بين القاعدة والاستعمال؛ لأنَّها تنظر إلى اللغة نظرة وصفيّة، تعتمد على ملاحظة الظَّواهر اللغوية الموجودة في شتَّى أشكال التَّواصل، ولا تهدف من ذلك إلى وضع قواعد تفرضها على المتكلِّمين باللغة، وهذا يعني أنَّ هذا البحث لا يقتصر على دراسة خلاف بين وجهتين سائدتين من وجهات النَّظر المختلفة كما يفهم بعض الباحثين.

أمَّا إذا نظرنا في التُّراث النَّحويّ وهو مادة البحث؛ علمنا أنَّ النَّحو شيءٌ واحدٌ سواء درسه البصريون أم الكوفيون، وإنَّ النَّحويين لم ينطلقوا من أفكار متضادة، ولم يكن خلافهم في الأصول، وإنَّما كان في مسائل فرعيّة تُعنى بالعوامل والمعمولات وبالسماع والتعليل والقياس.

وقد تضمَّن هذا الفصل تعريف الاعتراض لغة واصطلاحاً، وذكرت فيه أقسامه، وأسبابه، وتحدثت عن سبب اختيار العالِمَيْن: الفرَّاء، والمبرِّد موضوعاً للدراسة والبحث.

1.1 تعريف الاعتراض لغةً واصطلاحاً:

تعريف الاعتراض لغةً:

الاعتراض مصدر الفعل الخماسي (اعترض)، وقد وردت هذه اللفظة في المعاجم بعدِّة معانٍ، أهمّها المنع وعدم الاستقامة.

قال الأزهري[1]: "واعترض الفرسُ في رَسنِهِ، ولم يستقم لقائده"، وقال في موضعٍ آخر[2]: "وكلٌّ ما منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارضٌ، وقد عرض عارض؛ أي حال حائل، ومنع مانع ومنه قيل لا تعرض لفلان أي: لا تعرض له فتمنعه باعتراضك أن يقصد مُراده ، ويذهب مذهبه".

وقال الجوهري[3]: "واعترض فلانٌ فلاناً؛ أي وقع فيه وعارضه، أي جانبه وعدل عنه".

جاء عند ابن منظور[4] معنى اعترض: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النَّهر والطريق ونحوها تمنع السَّالكين. ويقال اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه.

وفي المعجم الوسيط اعترض له: منعه، واعترض عليه: أنكر قوله، أو فعله[5].

ولم تخرج المعاجم الأخرى عن إطار ما أوردته من معانٍ لهذه اللفظة.

---

(1) الأزهري، محمَّد بن أحمد (282–370هـ)، تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الدار القومية للطباعة،463/1؛ الفيروزأبادي، مجد الدِّين محمَّد بن يعقوب (ت817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، مادة (عرض)، ص833.

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، 455/1؛ الفيروزأبادي، مجد الدِّين محمَّد بن يعقوب (ت817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، مادة (عرض)، ص833.

(3) الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، مادة (عرض)، ج3، ص1084.

(4) ابن منظور، جمال الدِّين بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 2005، مادة (عرض)، ج10، ص100؛ انظر: المعلم بطرس البستاني، قاموس محيط المحيط، مكتبة لبنان– بيروت، ط1983، مادة (عرض)، ص590.

(5) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيَّات وحامد عبد القادر ومحمَّد علي النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، ط2، ج2، ص594.

الاعتراض اصطلاحاً:

تزخر الدِّراسات اللغويّة القديمة والحديثة بلفظ الاعتراض، فمصطلح الاعتراض واسع الميدان تتباين فيه الأقوال باختلاف مجالات استعماله، لذا فقد سلَّطت الضَّوء حول التعاريف التي تقترب من موضوع الدراسة، ومنها ما جاء في كتاب (البحر المحيط)، قال الزركشي: "اعلم أنَّ كل ما يورده المعترض على كلام المستدلِّ يسمَّى اعتراضاً؛ لأنَّه اعترض لكلامه ومنعه من الجريان، قال صاحب (خلاصة المآخذ): "الاعتراض عبارة عن معنى لازمه هدم قاعدة المستدلّ"[1].

وفي المعجم الفلسفي هو "حجَّة، أو دليلٌ يراد به بيان استحالة مذهب أو رأي معاً"[2].

وقيل هو: "مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه" أو"ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده"[3].

وهناك تعاريف كثيرة وردت في دراسات سابقة، منها ما ذكره هزَّاع المرشد بأنَّ الاعتراض هو: "اختلاف يجري بين نحويين أو أكثر في مسألة نحويّة يكثر فيها الخلاف"[4].

وما يمكن ملاحظته في هذه الحدود لغةً واصطلاحاً، هو أنَّها تشترك في سمة عامة وهي المخالفة.

---

(1) الزركشي، بدر الدِّين محمَّد بن بهادر، (ت794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريره: عبد الستار أبو غدّه، راجعه: عبد القادر عبدالله العاني، طبعة دار الصَّفوة للطباعة والنشر، الفردقة، ط2، 1413هـ/1992م، 206/5.

(2) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1991م، ص5.

(3) الجوني، عبد الملك إمام الحرمين، الكافية في الجدل، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار النشر، مكتبة الكليات الأزهرية، ص67.

(4) المرشد، هزاع سعد، اعتراضات البغدادي النَّحويّة في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النَّحويّة)، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد 112، ذو الحجة، 1429هـ/2008، ص56.

وقد حظيت ظاهرة الاعتراض في النَّحو العربيّ بعنايةٍ كبيرةٍ من العلماء والباحثين قديماً وحديثاً، ونالت نصيباً كبيراً، وحظاً موفوراً من البحث على ما يكتنفه من تعقيد كان سببه تشابك الآراء وتنوّعها فيه خلال قرون متعدِّدة، ممَّا صعب وضع اليد على حقيقة هذه الظَّاهرة وأسبابها، وهو ما حدا بي إلى تحديد مفهوم اصطلاحي يتناول أبعاد هذه الظَّاهرة ومصطلحاتها المتعددة، وتحديد مفهوم اصطلاحي لهذه اللفظة ينتقل بها من المعنى اللغوي إلى معانٍ أخرى؛ لتبين المراد منها، وهو أمرٌ مهم تتطلبه دراسة أي ظاهرة، ومنها ظاهرة الاعتراض النَّحوي التي تنصبُّ عليها هذه الدراسة.

ولهذا كلّه، ومن خلال استقرائي لمواضع الاعتراض النَّحوي وتعبيراته في كتاب (معاني القرآن) للفراء، و (المقتضب) للمبرّد؛ توصَّلت إلى تعريفٍ اصطلاحيٍّ للاعتراض، فيقال: هو ردُّ الحكم النَّحوي أو وصفه بعدم الاستقامة لحجّةٍ نحويَّةٍ.

2.1 أقسام الاعتراض:

تحاول هذه الدراسة أن توجد تقسيماً لموضوع الاعتراض، بعد رصد هذه الظَّاهرة في كتابي (المقتضب) للمبرّد، و (معاني القرآن) للفراء اعتباراً بانتماء كل واحد منهما إلى مذهب نحوي بعينه، فالأول بصري، والثاني كوفي، وجدت أنَّه يمكنني تقسيم الاعتراض إلى قسمين:

الأول: الخلاف في أداء نمط لغوي يمثِّل استعمالاً وقف عنده النُّحاة مراعاةً لظاهرة الصناعة دون المعنى، حيث يتم الاعتراض بتعبيرات ومصطلحات دالة على تفاوت مراتب الكلام من حيث الصَّواب والخطأ، فمنها: الكثير، والمستعمل، والمشهور، القليل، والنَّادر، والشَّاذ، والضرورة، والضَّعيف، واللغات، والقبيح، والمكروه، والغلط (التَّوهم)، والممنوع، والخطأ، واللحن.

والثاني: الخلاف في توجيه الأنماط اللغويّة التي تجاوزت المرسوم وخرجت عن الأصول وفقاً للمعطيات الآتية، وهي: الخروج عن القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد.

وهأنـذا أبـيِّن مـا يكشـف عـن مضـمون القسـم الأول مـن الحـد الـذي أوردتـه للمصطلح من خلال الإضاءة والأمثلة الآتية:

تمثِّل القاعـدة النَّحويّـة أساساً اعتمـد عليـه النُّحـاة فـي نظـرتهم إلـى التَّراكيـب اللغويـة، إذْ كـان النُّحـاة ينظـرون إلـى الأداءات اللغويّـة من خـلال القاعدة النَّحويّـة، فما جاء موافقاً لهذه القاعدة التي وضعوها بناءً على الشَّائع الأعمّ في كلام العرب، حكموا بصحَّته وأخذوا به وقاسوا عليه، وما خالف القاعدة نعتوه بالشُّذوذ أو القلة أو الندرة أو غير ذلك ممَّا أدرج في مصنَّفاتهم النَّحويّة.

والواقـع أنَّـه يتوجَّـب علـيهم أن ينظـروا إلـى القاعـدة مـن خـلال الأداءات اللغويّـة المختلفـة كثيرهـا وقليلهـا، مـا وافـق قواعـدهم، ومـا لـم يوافقهـا، خاصـةً إذا كانـت تلـك الأداءات اللغويّـة صـادرة عـن العـرب الـذين يُحـتجُّ بكلامهـم ضـمن فتـرة الاحتجـاج اللغوي.

ومن خلال هذا العنوان، سنحاول رصد بعض صور الأنماط التي خرجت عن القاعدة؛ لنصف الاعتراض التقعيدي لكلٍّ من الفرَّاء والمبرِّد، وطريقة محاكمتهما لتلك الظواهر الخارجة عن القانون النَّحويّ، وتشدُّدهما بإطلاق مصطلحات وتعبيرات دالّة على الاعتراض، ومن ذلك ما جاء في قوله عزَّ وجل: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾[1].

حيث قرأ حمزة والكسائي بإضافة (مائة) إلى (سنين)، ولم يضف الباقون ونوَّنوا (مائة)[2].

---

(1) الكهف: 25.

(2) الفارسي، أبو علي الحسن أحمد عبد الغفار (ت377هـ)، الحجة للقرَّاء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2001م، ج3، ص81-83؛ انظر: القيسي، أبو محمَّد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 1428هـ/2007 م، ج2، ص166.

وأمَّا من نوَّن (ثلاث مائة)؛ فسنين عنده إمَّا تمييز منصوب، وإمَّا أن يكون عطف بيان أو بدلاً من (ثلاث)، وهو على هذه الأوجه منصوب، وإمَّا أن يكون عطف بيان أو بدلاً من مائة فيكون مجروراً[1].

فقد ذهب الفرَّاء[2] إلى أنَّ الأصل في تمييز (الألف) (والمائة) أن يكون مفرداً، مع جواز كونه جمعاً، واحتجَّ على جواز الجمع للتمييز في هذه الحالة بقراءة من قرأ (ثلاث مائة سنين) مضافة.

واستدلَّ الفرَّاء على إمكانية أن يكون التمييز جمعاً، بقول عنترة[3]:

فِيهَا اثْنَتانِ وأَرْبعونَ حَلُوبَةً   سُوداً كَخافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

فجعل الفرَّاء (سوداً) تمييزاً وهو جمع ؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد.

يعترض المبرِّد[4] على الأداء اللغوي الذي أجازه الفرَّاء، وسمحت به اللغة بأنْ يكون تمييز العددين (مائة) و(ألف) جمعاً؛ وذلك لأنَّ المبرِّد ذكر القاعدة المطردة التي يتبناها هو؛ إذ لا يقبل الإضافة، فيقول: "وهذا خطأ في الكلام غير جائز"، وإنَّما يجوز مثله في الشِّعر للضَّرورة، فيحمله على المعنى؛ لأنَّه في المعنى جماعة.

(1) السَّمين الحلبي، أبو العبَّاس بن يوسف بن محمَّد بن إبراهيم (ت756هـ)، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق: علي محمَّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ/1994م، ج4، ص447؛ انظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1422هـ/2002م، ج5، ص186-188.

(2) الفرَّاء، أبو زكريا، يحيى بن زياد (ت207هـ)، معاني القرآن، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: الشيخ الدكتور عماد الدين بن سيد آل درويش، عالم الكتب، 1432هـ/2011م، ج1، ص470.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص470؛ انظر: العبسي، عنترة بن شدَّاد بن عمرو بن معاوية، ديوان عنترة بن شداد، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، 1422هـ/2001م ، ص15؛ البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 ،1409هـ/ 1989م.

(4) المبرِّد، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص171.

فدلَّل على جواز إجراء المفرد مجرى الجمع في المعنى في الشِّعر مستشهداً على ذلك بقول الشاعر[1]:

كُلُوا فـي نصْـفِ بَطْـنِكمُ تَعيشُـوا ... فـإنّ زمـانكُمْ زَمـنٌ خَمـيصُ

وذهب المبرِّد إلى أنَّه لا يجوز أنْ يقال: (لولاي ولولاك)، ويجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت)، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2]، فقال أبو العباس المبرِّد[3]: "هو تعبير غير جائز عربية، فإنْ وقع في كلام فهو خطأ".

نلحظ هنا اكتفاء المبرِّد بالشَّاهد القرآني للتمثيل به على قاعدة نحويّة ذكرها دون الكلام عن الشَّاهد ودون تحليل له.

وهو كغيره من النُّحاة في عدم إجازته ورود مثل هذا النَّمط واعتراضه عليه؛ لأنَّهم ينطلقون من القاعدة التي تقول إنَّ (لولا) يأتي بعدها جملة اسمية مكوَّنة من مبتدأ وخبره محذوف وجوباً، فلمَّا جاء هذا الضمير شابه أن يكون مضافاً إليه؛ لأن الياء تأتي على هذه الصُّورة مضافة.

وأمَّا إنكار أبي العبَّاس المبرِّد جوازه فلا وجه له؛ لأنَّه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم، قال يزيد بن الحَكَم[4]:

---

(1) سيبويه، عمر بن عثمان، الكتاب، تحقيق:عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1. استشهد به سيبويه، ج1، ص108 على وضع المفرد وهو (بطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة، والبيت لا يُعْرَف له قائل، انظر: المبرِّد، المقتضب، ص2، ص172؛ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي النَّحوي (ت643هـ)، شرح المفصَّل، تحقيق: أحمد السيد أحمد راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجوَّاد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، ج3، ص31.

(2) سبأ: 31.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص73.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص374؛ المبرِّد، المقتضب، ج3، ص73؛ الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد النحوي (513–557هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، 1428هـ/2007م، ج2، ص566.

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى   بِأَجْرَامِـهِ مِـنْ قُلَّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي

ومن هنا، فقد أصدر النُّحاة كثيراً من التعبيرات اعتراضاً على أنماط تمثِّل واقعاً استعمالياً دون الاهتمام بالذاكرة اللغوية التي اختزلت هذه الأنماط وجعلتها واقعاً استعمالياً مفروضاً على القاعدة النَّحويّة لا يجوز إنكاره أبداً.

وبالنسبة لبعض النُّحاة التقعيد بالصِّناعة وإنْ استشكل المعنى شرط أساسي؛ لتوضيح كثير من المسائل النَّحويّة بغية الحفاظ على مبدأ اطراد القواعد ومنطقها الذي تحتكم إليه، لا التَّصرف فيها كيفما جاءت اللغة واتَّفق أبناؤها.

يقول تمَّام حسَّان[1]: إنَّ الغاية التي نشأ النَّحو العربيّ من أجلها وهي ضبط اللغة، وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النّحو أنْ يتسم في جملته بسمةِ النَّحو التَّعليمي لا النَّحو العلميّ، أو بعبارةٍ أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً.

لقد حاول تمام تبرير وجود المنهج المعياري في الدِّراسة النَّحويّة بشيوع ظاهرة اللحن؛ مما أدَّى به إلى الحكم على هذه الدراسة من حيث صلاحيتها للكشف عن المعنى باقتصارها على المبنى دون المعنى فهي: دراسة تحليلية لا تركيبية؛ أي إنَّها كانت تُعنى بمكوِّنات التركيب (الأجزاء التحليلية) أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه؛ أي إنَّها تنظر إلى العناصر المفردة من حيث إعرابها من دون ما يستدعيه ملاحظة التركيب باعتباره جزءاً لا يتجزأ من علاقات سياقية تحكم ذاك التحليل، فالدراسة التركيبية تُعنى برصد المظاهر والأحوال التي تحيط بإنجاز الأساليب التعبيرية المختلفة، فهي وسيلة الكشف عن المعنى، وبذلك يكون ربط الصِّلة بين قواعد اللغة والواقع الاستعمالي من خلال الاعتراف بالمعنى[2].

إنَّ الأحكام النَّحويّة مسوغ مهم عند كثير من المفسِّرين والمتصدِّين لإعراب القرآن ومعانيه، ويعنون بها غالباً ما قعَّدوه من قواعد صارت عندهم قياساً ثابتاً لا

(1) حسَّان، تمَّام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م، ص13.

(2) حسَّان، تمَّام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص20.

يجوز الخروج عليه، والفرَّاء يلجأ إليها كأيِّ مختصٍّ في علوم العربيّة؛ لتفضيل بعض القراءات أو التفسيرات على بعضها الآخر.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(1).

قراءة الجماعة (يُرِد) من أراد، وقرأت جماعة (ومن يرِد) بفتح الياء من الورود، وحكى هذه القراءة الكسائي والفرَّاء.

وقرأ الحسن(2) (ومن يُرِد فيهِ إلحاده) أي: إلحاداً فيه، فتوسَّع. يرى الزمخشري: إنَّه أراد إلحاداً فيه، فأضافه على الاتساع في الظرف...، ومعناه من يُرِد أن يلحد فيه ظالماً.

قال الفرَّاء(3): ومن قرأ: (ومن يرِد فيه بإلحاد) من (الورود) كأنَّه أراد: من ورده أو تورَّده) ولست أشتهيها؛ لأنَّ (وردت) تطلب الاسم، ألا ترى أنَّك تقول: وَرَدنا مكّة. ولا تقول: وَرَدنا في مكّة. وهو جائز تريد النُّزول، وقد تجوز في لغة الطائيين؛ لأنَّهم يقولون: رغبت فيك، يريدون: رغبت بكَ.

نلحظ هنا أنَّ الفرَّاء اعترض على النَّمط اللغوي اعتماداً على الحكمِّ الذي يفضي إلى أنَّ الفعل (ورد) لا بدَّ من أن يطلب الاسم لا الحرف، ومثَّل له بجملة (وردنا مكة) على الرّغم من أنَّه استدرك اعتراضه بقوله (جائز تريد النزول) وقوله: (وقد تجوز في لغة الطائيين)، وهذا يبيِّن أنَّ كلا الحكمين جائزٌ في العربيّة، ولكنَّه فضَّل أحدهما على الآخر تبعاً لقاعدته اللغوية التي يتبنَّاها.

---

(1) الحج: 25.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص545؛ انظر: الأندلسي، أبو محمَّد عبد الحق بن غالب بن عطية (ت546هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1422هـ/2001، ج4، ص116؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون: ج5، ص140-141؛ الخطيب، معجم القراءَات، ج6، ص102.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص545.

ومن ذلك أيضاً ما ورد في الآية الكريمة: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاء ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾[1].

قرأ ورش وأبو عمرو وابن عامر: (ثم لِيقطع) بكسر اللام. وأسكن الباقون[2].

موضع التَّوجيه قراءة الكسائي (ثم لْيقطع) بإسكان لام الأمر، ووجه الإشكال فيها إسكان لام الأمر بعد (ثم) وهي حرف مستقل منفصل قائم بنفسه، يصحُّ الوقف عليه، وهذا يقتضي أن تكون اللام مكسورة ليصح الابتداء بها.

ولم تسلم هذه القراءَة السبعية المتواترة من النقد والطَّعن ، فقط طعن المبرِّد في هذه القراءة ، وعدّ إسكان اللام بعد (ثمَّ) لحناً[3].

يبدو أنّ نظرة المبرِّد لم تخرج عن سطوة القاعدة المعيارية التي ترفض إتيان لام الأمر ساكنة كما سبق ذكره، فهو يرى أنَّ الإسكان في لام (فلينظر) جيد، وفي لام (ثم لْيقطع) لحن؛ لأنَّ ثمَّ منفصلة من الكلمة.

إنَّ الأداء اللغوي حتَّى لو خرج عن القاعدة النَّحويّة فهو يمثل واقعاً استعمالياً جديداً.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[4].

قرأ الجمهور (والأرحامَ) بالنَّصب، وهو معطوف على اسم الله تعالى، والتقدير: (اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها).

---

(1) الحج: 15.

(2) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ج2، ص220؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص111؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص131؛ الخطيب، معجم القراءات، ج6، ص90.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص134.

(4) النساء: 1.

وقرأ حمزة[1] (والأرحامِ) بالجرّ عطفاً على الهاء في بهِ، أو على أنَّه مجرور بباء مقدَّرة أو بالقسم.

لقد طعن بعض النُّحاة في هذه القراءة وأساؤوا الظنَّ بها وبقارئها، فكان اعتراضهم على الأداء اللغوي من جهتين، من جهة المعنى ومن جهة النَّحو.

فالزَّجَّاج[2] يرى القراءة الجيِّدة نصب الأرحام؛ أمَّا الخفض فخطأ في العربية لا يجوز إلَّا في اضطرار شعر، وخطأ في أمر الدين، إذْ كيف يكون تساءلون بالله والأرحام على هذا.

وجاء عن الفرَّاء قوله[3]: خفض الأرحام هو كقولهم أسألك بالله والرَّحم، فاستقبح هذا العطف، وجوَّزه في الضَّرورة، واستشهد بقول الشَّاعر[4]:

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيُوفنا   وما بيْنَها والْكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

وكذلك قد أُخذَ على المبرِّد ردّهُ بعض القراءَات، وصنيعه هذا اقتدى فيه بشيخه المازني.

قال المبرِّد: "ولو صليت خلف إمام يقرأ... (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بكسر الميم، لأخذت نعلي ومضيت". فرواية الجرّ لا تجوز عنده إلَّا أن يضطر إليها شاعر كقوله:

فَالْيَوْمَ قَرّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا   فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ مِنْ عَجَبِ[5]

---

(1) الفارسي، الحجة: ج2، ص61-64؛ القيسي، الكشف، ج1، ص415-416؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص4-5؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج2، ص296-297.

(2) الزَّجَّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد السدي (ت340هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، ج2، ص6-7.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص195.

(4) ابن عامر، ربيعة، (ت89هـ)، ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م، ص75؛ المبرِّد، محمَّد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت- لبنان، بدون تاريخ، ج2، ص749؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ج2، ص380.

(5) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص134.

وهو مذهب البصريين، وعندهم ينبغي إعادة الجار، ومن أجازهُ فعلى قبح، والقرآن يحمل على أشرف المذاهب[1].

نلحظ أنَّ المبرِّد قد اعترض على الأداء اعتراضا قاسياً، وصل إلى حدِّ السُّخرية معطياً الصَّدارة للقاعدة لا للقراءة.

ويبدو لنا أنَّ ردّهُ بعض القراءَات صادر عن الشكّ في الرِّواية، أو التمسُّك بالأصل النَّحوي، ومن المعلوم أنَّهُ لا يجوز تضعيف قراءة متواترة، والقرآن الكريم حجة على العربية وليس العكسُ، فإذا وردت قراءة متواترة وجبَ قبولها، ولا يجوز ردّها بوجه من الوجوه.

ومن الواضح أنَّ النَّمط لم يتجاوز كونه تركيباً استعمالياً، ولكنَّهُ لا ينضوي تحت لواء القاعدة النَّحويّة، وهذا يحيلنا إلى التفكير في ذلك التعصُّب من علماء اللغة وأربابها للقاعدة المعيارية التي ترفض أي سياق تركيبي يخالف قواعدها التي وضعت بعد استقراء ناقص للأنماط اللغويّة المستخدمة في عصر الاستشهاد.

إنَّ المعيارية التي اتخذها النُّحاة منهجاً في دراستهم للغة هي نقطة الضعف – كما يرى تمام حسان–[2]؛ "إذْ إنَّ ارتباطَ النَّحو الشَّديد بطابع الصنعة، ثمَّ خلوَّهُ من الارتباط بالمضمون جعله يبدو جسداً بلا روح". ومن تداعيات هذا الضَّعف أنَّه بُنِي على نظرية العامل النَّحوي، ومن ثمَّ سلطة العلامة الإعرابية، وهي لا تمثِّل إلَّا قرينة واحدة من القرائن التي تتضافر مع غيرها لإيجاد المعنى الذي يريده المتكلم.

يقول[3]: "وبهذا يتَّضح أنَّ العامل النَّحوي، وكل ما أثير حوله من ضجَّةٍ، لم يكن أكثر من مبالغةٍ أدَّى إليها النَّظر السطحي، والخضوع لتقليد السَّلف، والأخذ بأقوالهم على علَّاتها".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾[4].

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص379.

(2) حسان، تمَّام، اللغة معناها ومبناها، ص336.

(3) حسان، تمَّام اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

(4) هود: 81.

قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر (... إلَّا امرأتَك) بالنَّصب وهو مستثنى من قوله (بأهلك).

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي وابن جماز عن أبي طالب جعفر (... إلَّا امرأتُك) بالرَّفع على أنَّه بدل من (أحد) على مذهب الجمهور[1].

فالفرَّاء يوجِّه قراءَة النَّصب على الاستثناء فالعامل عنده هو (إلَّا)، وهذا رأي من تابعه من الكوفيين والمبرِّد، وهو المشهور من مذهبهم، ويوجِّه قراءَة الرَّفع عطفاً على (أحد)؛ أي: (لا يلتفت منكم أحد إلا أمرأتك)، ويضيف: لا توجد في قراءَة عبد الله (ولا يلتفت منكم أحد)، والمقصود بـ (عطفاً) عنده هو أنَّ (إلَّا) عنده وعند من تابعهُ من الكوفيين مركَّبة من (إنَّ) و (لا)، ثمَّ خفِّفت وأدغمت في (لا)؛ فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنَّ، وعطفوا بها في النَّفي اعتباراً بلا[2].

وأنكر بعضهم رواية الرَّفع، فقد قال أبو عبيد: لا يصحُّ ذلك إلَّا برفع (يلتفت)[3]؛ أي ردّ أبو عبيد قراءَة الرَّفع (إلَّا امرأتُك)؛لأنَّ الكلام غير موجب، إذْ يلزم منه أنَّهم نهوا عن الالتفات إلَّا (المرأة)، فإنَّها لم تُنْهَ عنه. فهو يرى أنَّ المعنى يتَّضح برفع (يلتفت) يعني على أن تكون (لا) نافية، فيكون الكلام خبراً عنهم بأنَّهم لم يلتفتوا إلا امرأته، لكنه لم يقرأ برفع (يلتفتُ) أحد. فإنَّ أبا عبيد لم يرد الرَّفع لكونه رفعاً بل لفساد المعنى، ففساد المعنى عنده دائر في الاستثناء من (أحدٌ).

وقد انفصل المبرِّد[4] عن هذا الإشكال الذي أورده أبو عبيد بأنَّ النَّهي في اللفظ لـ (أحدٌ) وهو في المعنى لـ (لوطٍ) عليه السلام، والتَّقدير لا تدع منهم أحداً يلتفت.

---

(1) القيسي، الكشف، ج2، ص110؛ ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج3، ص195-196؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص119-120؛ الخطيب، معجم القراءات، ج4، ص116-117.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص236-237.

(3) أبو عبيد، القاسم بن سلام، في علوم القراءَة، كتبه أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1427هـ/2006م، ص278.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص395-396.

وابن يعيش، يرى أنَّ الأكثر قرأ (إلَّا) امرأتك بالنَّصب؛ لأنَّه استثناء من موجب وهو قوله: (فأسر بأهلك) ولم يجعلوه من (أحد)؛ لأنَّها لم يكن مباحاً لها الالتفات، ولو كانت مستثناة من المنهي لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفات، ويدلُّ على أنَّه لم يكن مباحاً لها الالتفات، قوله تعالى: (مصيبها ما أصابهم)، فلمَّا كان حالها في القرآن كحالهم دلَّ على أنَّها كانت داخلة تحت النَّهي دخولهم، وأمَّا من قرأ بالرَّفع؛ فقراءته ضعيفة، وقد أنكرها أبو عبيد، وذلك للمعنى السَّابق ومجازها، على أن يكون اللفظ نهياً والمعنى على الخبر كما جاء الأمر بمعنى الخبر، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً﴾ [1]، فلا معنى للأمر هاهنا، وإنَّما المراد مدَّهُ الرَّحمن مدّاً[2].

ففي هذا النَّمط نلحظ اعتراض النُّحاة على الأداء اللغوي المتداول، ولعلَّ معياريّة القاعدة النَّحويّة، ومحاولة تثبيتها فرضت على العلماء ومنهم الفرَّاء والمبرِّد التأويل والتقدير؛ لاحتواء الأنماط الخارجة عن القاعدة.

وأمَّا في مسألة القول في ناصب الاسم المشغول عنه، جعل الفرَّاء الاسم المتقدِّم المنصوب في مثل قولك: (زيداً ضربتُهُ) مفعولاً به للفعل نفسه دون حاجة إلى تقدير عامل محذوف وجوباً يفسِّره المذكور[3]، كما هو عند المبرِّد[4].

ومن هنا فإنَّ فكرة العامل عند النُّحاة ترتبط بالعناصر الذهنيّة؛ لأنَّها تشكِّل نموذجاً فكريَّاً يستطيع من خلاله عالم اللغة تفسير الظَّواهر اللغويّة تفسيراً تقتضيه العناصر الفكريّة المباشرة التي يُنظر إليها في طريقة الإعراب. سأكتفي بذكر هذين المثالين، حيث ستقف الدراسة عند ما ذكره الفرَّاء والمبرِّد في توجيه الأنماط اللغويّة بناءً على نظريّة العامل النَّحوي التي تفسِّر الحركة الإعرابيّة.

---

(1) مريم: 75.

(2) ابن يعيش، موفَّق الدين بن علي النَّحوي، شرح المفصَّل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، راجعهُ ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، ج1، ص427.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص684.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص74-75.

ثانياً: الاعتراض على توجيه الأداء:

إنَّ الاعتراض على توجيه الأداء يعني تعدد الآراء أو الأحكام في تفسير قضية من القضايا التي يتناولها التحليل النَّحويّ، وذلك في عبارة ما تختلف عن تعدُّد الصورة التركيبية؛ لأنَّ الجُمَل والعبارات قد تختلف في قراءتها، فترد على عدّة صور تركيبيّة، كأن تتقدَّم كلمة على أخرى، أو يُحذف بعض أجزاء التركيب، أو تتغير العلاقة الإعرابية على بعض كلمها، وهو أمر شائع في القراءَات القرآنيّة، واختلاف الرواية في بعض الأبيات الشعرية، ولا شكَّ أنَّ المفسِّر عندما يتناول نصَّاً ما ينقاد إلى فهم معيَّن، وهذا الفهم يُعدُّ حصيلة لتفاعل أمرين، المعطيات السياقيّة التي يتشكَّل منها المعنى، وطبيعة المتلقِّي من حيث التكوين الفطريّ والمكتسب؛ ممَّا يؤدِّي إلى تعدُّد أوجه التَّحليل النَّحوي.

وممَّا تقدَّم يمكن النَّظر إلى معطيات الاعتراض على الأداء أو على توجيه الأداء، والتي كانت وراء ظاهرة التَّعدد وهي: الخروج عن القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد.

3.1 أسباب الاعتراض:

أولاً: الخروج عن القاعدة:

تشكِّل القواعد ملمحاً بارزاً من ملامح الخلاف النَّحوي، ولعلَّ السَّبب في عدم الإجماع على هذه القواعد يعود إلى أمرين، الأول: هو اضطراب مفهوم المطرد عند النُّحاة أحياناً ، فهناك أنماط تركيبية يعتقد بعضهم أنها تطرد في الكلام شعراً ونثراً، فيجعل منها قاعدة يقيس عليها، على حين يعتقد بعضهم الآخر، أنَّ هذه الأنماط لا تطرد في كلام العرب وبذلك لا يجوز القياس عليها والتقعيد لها، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾[1].

(1) ص: 84.

فقوله: (فالحقُّ) الأول قرأه عاصم وحمزة بالرَّفع، وقرأ الباقون بالنَّصب وكلّهم نصب الثاني[1].

لقد جوَّز الفرَّاء نصبه على القسم، أمَّا عمل حرف الجرّ مضمراً؛ فذلك جاز عنده فيما يكثر استعماله كالقسم بالواو[2]، ولكنَّ المبرِّد منعه ولم يجز إلا النَّصب؛ لأنَّ حرف الجرّ عنده مُحال أنْ يُحذف[3].

أمَّا ظاهرة صرف العلم على وزن الفعل، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[4].

فقد اختلف القرَّاء في قوله: (ولا يغوثَ ويعوقَ) قراءة الجمهور بغير تنوين فيهما، وقرأ الأعمش والمطوعي (ولا يغوثا ويعوقاً) بالصَّرف[5].

فالفرَّاء[6] يجيز صرف مالا ينصرف: (يغوثَ ويعوقَ)، إذا دلَّ على نكرة أو على كثرة الاستعمال.

وقد ردَّ أبو جعفر النَّحَّاس[7] تعليل الفرَّاء، وذكر أنَّه لا يحصل؛ لأنَّه ليس إذا كثر الشيء صُرف فيه ما لا ينصرف.

يرى المبرِّد أنَّ الصَّرف علامة من علامات الاسم المتمكِّن؛ لأنَّه أخفّ من الفعل، فإنْ ضارع الاسم الفعل ثُقل فمنع من التنوين، (الصرف) الذي كان يستحقُّه[8].

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص516؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص546.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص715-716.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج، ص325-326.

(4) نوح: 23.

(5) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ج2، ص438؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص376.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص905؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص385؛ الخطيب، معجم القراءات، ج10، ص105-106

(7) النَّحَّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمَّد بن إسماعيل، (ت338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط3، 1409هـ/1988م، ج3، ص517.

(8) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص30.

كذلك يجيز مكيّ[1] صرفهما، إذْ ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق، إنَّما هما اسمان لصنمين معلومَيْن مخصوصَيْن فلا وجه لتنكيرهما.

لا شكَّ في أنَّ كثرة الاستعمال والاعتماد عليها في تفسير النُّصوص والمسائل اللغويّة أقرب إلى روح اللغة وأبعد عن الفلسفة وأساليب المتكلِّمين؛ لأنَّ الاستعمال لا يخضع للمنطق.

ويبدو لنا في ضوء الدراسات الحديثة أنّ منع الصيغة أو صرفها لا يعود إلى ما تداوله النحاة فيها من مضارعة للوصف أو قربها من بناء الفعل، بل إنّ صرف الصيغة مرتبط بأصلها القديم، فإنَّ قسماً من المحدثين قد رجحوا أن التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف ثم ضُعف معناه المعرف فقام مقامه الألف واللام، فصار علامة للتنكير[2].

أمَّا السَّبب الآخر الذي أدَّى إلى الخلاف في بعض القواعد، فهو المعيار الذي يتَّخذه النَّحوي للتقعيد، فهناك من يتشدَّد في المعيار ولا يقبل التقعيد إلَّا للمطرد كالبصريين، وهناك من يتوسَّع في المعيار فيقبل التقعيد لما لم يطرد، كالكوفيين، فالمطرد في المنادى مثلاً، ألَّا يأتي معرَّفاً بالألف واللام، وقد جاءت بعض الشَّواهد ودخلت أداة النِّداء فيها على ما عُرِّفَ بالألف واللام، فتناولها البصريون بالتأويل والتقدير؛ لتنسجم والقواعد المطردة، أمَّا الكوفيون فتمسكوا بالظَّاهر، واعتبروا المعرَّف بالألف اللام هو المنادى، فالفرَّاء يقول: "ومن العرب مَن يقول إذا طرح الميم: يا أَلله اغفر لي، ويا الله اغفر لي، فيهمزون ألفها ويحذفونها. فمن حذفها فهو على السبيل؛ لأنَّها ألف ولام مثل الحارث من الأسماء، ومن همزها توهَّم أنَّها من الحرف إذ كانت لا تسقط منه؛ أنشدني بعضهم[3]:

مُبَارِكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ   عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا أَللهُ[4]

---

(5) القيسي، مكِّيّ بن أبي طالب، (ت437هـ)، إعراب مشكل القرآن، تحقيق: ياسين محمَّد السَّوَّاس، نشر دار المأمون، دمشق، ج2، ص412.

(6) برجشتراسر، (1929م)، التَّطور النَّحوي للغة العربية، مطبعة السماح، 1929م، ص77-78.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص160-161.

(4) هذا البيت بلا نسبة الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص161؛ الأنباري، الإنصاف، ج1، ص277؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص141.

أمَّا المبرِّد، فقد اعترض مانعاً نداء المعرَّف بـ (ال) التعريف؛ لأنَّ الألف واللام تفيدا التَّعريف و(يا) تفيد التَّعريف، وتعريفان في كلمة واحدة لا يجتمعان، وأمَّا قولهم (يا الله اغفر لنا)، فذلك من قبل اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه(1).

وقد ردّ المبرِّد على قول الشاعر:

فَـدَيْتُكِ يَـا الَّتِـي تيَمَّـتِ قَلْبِـي وأنْـتِ بَخِيلَـةٌ بِـالْوُدِّ عَنِّـي(2)

بأنَّ الألف واللام لا تنفصلان من (التي) لشبهها بقولك: يا الله اغفر لنا. وأنَّ معناها كمعنى: يا أيُّها الفاسقُ، فحذف الموصوف وأقام الصِّفة مقامه.

ومن المطرد الذي خرج على هذه القاعدة واقتفى تعدُّداً النَّمط التركيبي لأسلوب الاشتغال، حيث تقول قاعدة العامل المبنية على المطرد: إنَّ كل علامة إعرابية تلحق آخر الكلمة المعربة في التركيب لا بدَّ لها من عامل أوجدها، وعندما جاؤوا إلى الاسم المنصوب في أسلوب الاشتغال لم يجدوا عاملاً ظاهراً، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(3).

قرأ الجمهور (ثمودُ) بضم الدَّال بلا تنوين، وهو مبتدأ والجملة بعده خبره. وقرأ الحسن والأعمش وعيسى بن عمر الثَّقفيّ بالنَّصب غير مصروف(4).

يجيز الفرَّاء في هذا النَّمط النَّصب والرَّفع، ثمَّ يذكر(5) في توجيهه لهذه الآية معيار التفضيل بقوله: والرَّفع أجود منه (النَّصب)، ويعلِّل سبب الاختيار بأنَّ (أمّا) تطلب الأسماء وتمتنع من الأفعال، فلا يجوز فيما بعدها الاشتغال إلّا في قليلٍ كهذه القراءة.

---

(1) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص239−240.

(2) هذا البيت بلا نسبة، سيبويه، الكتاب، ج2، ص197؛ ،المبرِّد، المقتضب، ج4، ص412؛ البغدادي خزانة الأدب، ج2، ص293.

(3) فصلت: 17.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص9−10؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص63؛ الخطيب، معجم القراءات، ج8، ص272.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص753.

وهذا الرَّأي تعضده قراءة الجمهور الذين اختاروا وجه الرَّفع؛ ولأنَّ ثمود لم تصبح علماً لتلك القبيلة المعروفة التي أرسل إليها النَّبيّ صالح عليه السلام، بل صارت رمزاً لكل من تصدَّر الطغيان وأراد في الأرض فساداً، وهكذا إنْ أردنا التخصيص؛ فالنَّصب هو الوجه، وإنْ كان التَّعميم والشُّمول فيجب الرَّفع[1].

إنَّ الاعتراض السابق يدلّ على أنَّ الأمر لم يكن بين معنيين فحسب، بل تعاقب الاستعمال بين الرَّفع والنَّصب.

وللاشتغال في كلام العرب شواهد فصيحة، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [2].

فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عمرو (والقمرُ) بالرَّفع ونصب الباقون[3].

فالفرَّاء[4] يرى أنَّ الفعل عامل في الظَّاهر المتقدِّم والضمير المتأخِّر، كذلك حدَّد الفرَّاء معيار التفضيل في هذه القراءة بقوله: "الرَّفع أحبُّ إليَّ من النَّصب؛ لأنَّه يرى عدم الإضمار أرجح من الإضمار".

ويقرِّر المبرِّد أنّ نصب الاسم المتقدِّم المشغول عنه، إنَّما يكون بإضمار فعل؛ لأنَّ الذي بعده تفسيرٌ له، كقولنا في الاستفهام (أزيداً ضربته)[5]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾[6].

وهذه مسألة خلافيّة، ذهب الكوفيون إلى أنَّ قولهم: زيداً ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بفعل مقدَّر، والتَّقدير فيه: ضربت زيداً ضربتُهُ[7].

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص9-10.
(2) يس: 39.
(3) الفارسي، الحجة للقرَّاء السبعة، ج3، ص307.
(4) الفرَّاء، معاني القرآن:، ج2، ص735.
(5) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص76.
(6) القمر: 24.
(7) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص82.

وبـذا يقـف الفـرَّاء والمبـرِّد مـن الصِّـناعة موقـف الالتـزام والمحافظـة، ويحاكمـان الظَّـاهرة وفقـاً لمـا تقتضـيه قيـود الوظـائف النَّحويّـة. أمَّـا مـا لـم يطـرد وتعـدَّدت الأوجـه لخروجه علـى القاعدة المتَّفق عليها، فكثيرٌ جداً، فقد يتجلَّـى فـي أساليب القرآن الكريم وقراءَاته وفي الشِّعر والأمثال، ولا بدَّ من الإشارة إلى هذا النَّمط، فقد يتشعَّب فيه التَّعدُّد ويتعقَّد لكثرة القواعد النَّحويّة التي يوجّه الشَّاهد في ضوئها، وهي تختلف من نحويٍّ إلى آخر.

إنَّ عامل النَّصب ها هنا هو الاشتغال، ويكفي القول: إنَّ (القمر) مشغول عنه منصوب، ولا حاجة لأن نذكر ناصباً؛ لأنَّ تقدير النَّاصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها طبقاً لرأي الكثير من اللغويين القدامى والمحدثين.

ومن الشواهد التي تطالعنا في القرآن الكريم خرجت في ظاهرها على المطرد، وأدَّى ذلك إلى تعدُّد في تحليلها النَّحوي لغاية بلاغيّة إعجازيّة، قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاء وَتَهْدِي مَن تَشَاء أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾(1).

إنَّ الصُّورة النَّحويّة التي تتشكَّل لإحكام القاعدة النَّحويّة جعلت الفعل اللازم فعلاً لا ينصب بنفسه مفعولاً به، وإنَّما يصل إليه بمعونة حرف الجرّ أو غيره؛ ممَّا يؤدِّي إلى التَّعدية، فيكون في الظَّاهر مجروراً، وفي المعنى مفعولاً به لذلك المعنى(2).

يـرى الفـرَّاء أنَّ الفعـل اختـار ممَّـا يتعـدَّى إلـى مفعـولين بحـذف حـرف الجـرّ، واستشهد بجواز قول: اخترتكم رجلاً، واخترت منكم رجلاً، وأنشد: تحت الذي اختار له اللهُ الشجرْ. يريد: اختار له الله من الشجر أي: أنَّ (من) تفيد التبعيض؛ لذلك حذفت (من)، والتفسير اختار منهم سبعين رجلاً(3).

---

(1) الأعراف: 155.

(2) عباس، حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ج2، ص145.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص297.

وقد ذكر الفرَّاء سبب جواز الإضافة مكان (مِنْ) أنَّ المعنى لم يتغيَّر في هذا التَّركيب.

وجاء عند المبرِّد، أنَّ حروف الإضافة إذا حذفت وجب نصب الاسم بعدها؛ لأنَّ الفعل يصل فيعمل[1]. وقال[2]: "إذا حذفت حروف الجرِّ وُصِل الفعل"، ورأى أنَّ الحف حسناً لطول الصِّلة، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾.

نلحظ في هذه المسألة، أنَّ الفرَّاء استعمل مصطلح الإضافة، بينما جمعَ المبرِّد بين مصطلحي حروف الجرّ وحروف الإضافة. يقول الأنصاري: "يلاحظ أنَّ السيوطي يستعمل الإضافة بين المصطلح وبين كلمة (حروف) فيقول: حروف الصِّفات، ولمْ أرَ الفرَّاء قد استعمل هذه الإضافة، وربَّما كانت وليدة استعمال الكوفيين المتأخرين، أو أنَّه استعملها في القليل من كلامه، وأشاعوها بينهم، وعنهم أخذها السيوطي[3].

إنَّ الصِّناعة النَّحويّة تقتضي تقدير محذوف وهو حرف الجرّ (من)، أي قومه؛ ليتَّضح المعنى وتستقيم العبارة، والبلاغة لا تقف عند حدود ما تقتضيه الصِّناعة النَّحويّة من تقدير للمحذوف، بل تقتضي أن نبحث عن سر الحذف، وأن نُعمل عقولنا في سر المحذوف من خلال النظر في السياق لنهتدي إلى إدراكه فيتجلى لنا بوضوح جمال البيان وجلال الإعجاز، فحذف حرف الجرّ يدلُّ على أنَّ موسى عليه السلام قد اجتهد في البحث والتَّنقيب في قومه فلم يجد منهم خياراً سوى هؤلاء السبعين رجلاً، ولو قيل اختار موسى من قومه سبعين رجلاً لدلَّ على أنَّ في القوم خياراً كثيرين، وأنّ اختيار موسى عليه السلام وقع على هؤلاء السبعين، وقيل والله أعلم بما نزل – إنَّ إسقاط حرف الجرّ قصده منه النَّعي على بني إسرائيل لكثرة تمردهم وعصيانهم ، حتَّى كأنَّه لم يجد فيهم خياراً غير هؤلاء السبعين، وفي ذلك تلميح لكثرة العاصين وقلّة الصَّالحين[4].

---

(1) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص321.

(2) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص342.

(3) الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفرَّاء، ومذهبه في النَّحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الجامعية، ص446.

(4) الخضري، محمَّد أمين، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1409هـ/1989م، ص336.

ثانياً: طبيعة اللغة:

تطالعنا أحياناً عناصر تركيبية محُيرة لا يُعرف لها وجه محدّد، ولا يمكنُنا أن نجد لها أسباباً سوى طبيعة اللغة، إذْ تواجِهُنا هذه العناصر المحيّرة بعِبارات لم تخرج عن القاعدة ولم يؤثِّر فيها أمر سياقي.

ويتجلَّى هذا بمظاهر متنوّعة وكثيرة، مِن ذلك أن يصْلح الموْقع الذي يشغُلُه لفظ ما في نمط تركيبي معيَّن لأكثر من وجه؛ لعدم وجود قرينة حاسمة.

فقد يحتمل الموقع التركيبي أكثر من وجه يتحدّد كلٌّ منها بظهور العلامة الإعرابيّة، وعندما تغيب هذه العلامة لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة تتعدَّد الأوجه، فمثلاً في باب الاشتغال في النَّحو العربيّ قضية شغلت القدماء؛ فاعترضوا على الشَّواهد التي تخالف قواعدهم، فكثرت تقديراتهم وتأويلاتهم، واشتدَّت الخلافات فيما بينهم، فقد جاء في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(1).

يقرأ الجمهور (الزانيةُ والزاني) بالرَّفع، وقرأ عيسى بن عمر الثقفي (الزانيةَ) بالنَّصب(2).

وهو أوْجه عند سيبويه، وفضَّلها على قراءة العامَّة لأجل الأمر؛ لأنَّ (زيداً فاضربه) عنده أحسن من (زيد فاضربه)(3).

ومذهب سيبويه(4) جواز الرَّفع، وأنَّ الخبر محذوف؛ لأنَّ الفاء عنده لا تدخل في الخبر.

---

(1) النور: 2.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص564–565؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون: ج5، ص208؛ الخطيب، معجم القراءات، ج7، ص223.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص71–72.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص72.71؛ انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشَّاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، طبع مكتبة البابي الحلبي، 1367هـ/1948م، ج2، ص372.

وأما الفرَّاء، والمبرِّد والزَّجَّاج الرَّفع عندهم هو الأوجه، والخبر في قوله (فاجلدوا)؛ لأنَّ المعنى: الزانية والزاني مجلودان بحكم الله[1]. ويرى القرطبي[2] أنَّه قولٌ جيدٌ وعليه أكثر النُّحاة.

إنَّ القاعدة النَّحويّة تنص على أنَّ الاسم المشتغل عنه المتقدِّم (الزانيةَ) حكمه النَّصب؛ لأنَّه معقوب بالطَّلب الأمر: اجلدوا. لكنَّ الآية جاءت بالرَّفع خلافاً للقاعدة، وفي تعليل الرَّفع يختلفون، فالقاعدة تجعل هذا الاسم المشتغل عنه مبتدأ، والجملة الطلبية التي تليه خبراً له. لكنَّ قاعدة نحويّة أخرى تمنع أن تكون الجملة الفعلية هنا خبراً للمبتدأ لوجود (الفاء) التي لا تدخل على الخبر؛ فلجأ سيبويه إلى التقدير، وجعل أصل الآية (وفي الفرائض الزانية والزاني، فاجلدوا)، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرَّفع.

ويعارضه المبرِّد[3] بأنَّ الفاء هنا لمعنى الشَّرط، والاسم قبلها مرفوع؛ لأنَّ الجواب لا يعمل في الشَّرط، وكذلك ما أشبهه، ومالا يعمل لا يعتبر عاملاً.

وبانحصار الأنظار النَّحويّة في تفسير الحركة الأعرابية على آخر الكلمات حُرمنا ملاحظة الجماليات البلاغية في ائتلاف اللفظ والمعنى ضمن العبارات، فالنَّحو يرتقي ليجد في جني البلاغة ما يفسِّر ذلك الانزياح عن القاعدة.

وبذلك يتبيَّن لنا ممَّا تقدَّم، أنَّ اختلاف الحركة الإعرابية لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة جعل الموقع التركيبي يصلح لأكثر من وجه. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[4].

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص564-565؛ المبرِّد، المقتضب، ج3، ص225؛ معاني القرآن، الزَّجَّاج، ص927؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون؛ ج5، ص208؛ الخطيب، معجم القراءات، ج7، ص223.

(2) القرطبي،الجامع لأحكام القرآن:159/12.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص225-226.

(4) الأنفال: 32.

قراءة الجمهور (.... الحقّ" بالنصب، وقرأ الأعمش والمطوعي ".... الحقُّ" بالرَّفع[1].

يقول الفرَّاء: في (الحق) النَّصب والرَّفع، إنْ جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بـ(هو)، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصِّلة نصبت الحق[2].

نلحظ أنَّ (هو) عنده إمَّا أن يكون اسماً مبتدأً رافعه ما بعده على قاعدتهم "الترافع"[3].

وإمَّا أن يكون صلةً، والصِّلة تعني الزَّائد، وعليه يتبيَّن أنَّه ليس لهذا الضمير موقع من الإعراب.

ويستعمل الفرَّاء في معانيه مصطلح (المكنى)[4]، و(العماد)[5]؛ لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبريّة، كالعماد في البيت الحافظ للسَّقف من السُّقوط[6].

أمَّا المفهوم الاصطلاحي لضمير الفصل عند المبرِّد، فهو صيغة ضمير منفصل يتوسَّط بين المبتدأ والخبر، أو بين اسم كان وخبرها، أو بين المفعول الأول والثاني في باب ظنَّ وأخواتها، بشرط أن يكون الخبر معرفة أو ما قاربها من النَّكرات[7].

وقد سمَّاه البصريُّون فصلاً؛ لأنَّه يفصل بين الخبر والتابع، كما ويختلف البصريُّون عن الكوفيِّين في هذا المصطلح وقيمته اللغويّة؛ وذلك أنَّ البصريِّين لا يرونَ أنَّ لضمير الفصل محلاً من الإعراب في حين يرى الكوفيون ذلك[8].

---

(1) معاني القرآن، الزَّجَّاج، ج2، ص411؛ الزمخشري، الكشَّاف، ج2، ص13؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج3، ص414؛ لخطيب، معجم القرءات، ج3، ص286.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص307.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص38.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص180.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، 2، ص457، 662.

(6) الاستراباذي، رضي الدين محمَّد بن حسن (ت686هـ)، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ج2، ص24 .

(7) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص103-104.

(8) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص579.

إنَّ أغلب النُّحاة البصريِّين والكوفيِّين يتَّفقون على أنَّ الفصل هو توكيد للاسم السَّابق، سواء أكان هذا الاسم ظاهراً أم مضمراً[1].

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأنَّ كل ضمير فصل هو توكيد لما قبله فهو فصل من الموقعيّة وتوكيد من حيث الوظيفة.

إنَّ الأوجه السَّابقة محتملة في مثلِ هذا التركيب أينما وقع، لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة، وليس هناك قرينة حاسمة تحدِّد وجهاً وتلغي غيرهُ.

ويظهر التعدُّد الذي تفضي إليهِ طبيعة اللغة بوجه آخر، وهو أنَّ تعدُّد معاني المبنى لِلفظ ما؛ لعدم وجود قرينة تحدِّد وجهاً معيَّناً، ويحدُث هذا الأمر في الأدوات والأفعال والأسماء.

وهناك جملة من الأدوات بهذا النمط من ذلك مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾[2].

"قرأ حمزة والكِسائي (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون، وابن عامر (أنْ) بفتح الهمزة وتخفيف النون، والباقون بفتح الهمزة وتشديد النون"[3].

فأمَّا قراءة الكسر والتثقيل فعلى الاستئناف، وأمَّا قراءة الفتح والتثقيل ففيها ثلاثة أوجه. أحدها على حذف اللام، والتقدير: ولأنَّ هذه أمتكم أمّة واحدة، وأنا ربكم فاعبدون، وهذا كما جاء عند المبرِّد[4].

بينما يرى الفرَّاء: أنَّها تتَّفق مع نسق بما تعلمون؛ أي إنِّي عليم بما تعملون، وبأنَّ هذه داخلة في خبر المعلوم، أو أنَّ في الكلام حذفاً؛ فتقديره واعلموا أنَّ هذه

---

(1) ابن يعيش، أبو البقاء بن علي النَّحوي، (ت643هـ)، شرح المفصَّل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ج2، ص59-60.

(2) المؤمنون: 52.

(3) التميمي، أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، (د.ت)، ص273.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص347؛ انظر: السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص190.

أمتكم[1]. ولا يختلف الأمر في بعض الصِّيغ التي تحتمل الدِّلالة على الفعل الماضي وعلى اسم الفاعل.

قال الله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[2].

قرأ الكوفيُّون (وجعل الليل) بغير ألف، ونصبوا (الليل)، وقرأ الباقون (جاعل) بالألف، و(الليل) خفضاً[3].

يتفق الفرَّاء والمبرِّد مع بعض المفسِّرين، كالقرطبي في النَّصب على معنى (فلق) فعُطف الفعل على اسم الفاعل قبله؛ لأنَّه بمعنى أمر قد كان، وبما أنَّ اسم الفاعل بمنزلة الفعل في المعنى عطف عليه لموافقته إيَّاه، (المشاكلة في المعنى)، وأمَّا قراءة: (وجاعل الليل سكنا)، فهذه القراءة موافقة لقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ﴾ كلاهما اسم فاعل؛ أي إنَّ الاسم يعطف على اسم مثله؛ لأنَّ الاسم أُضيف إلى مفعوله[4].

أي يتَّضح أنَّ حكم الاسم أن يعطف على اسم مثله؛ لأنَّ الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم (المشاكلة في اللفظ)، فهذه تحتمل الدلالة على الفعل الماضي، كما تحتمل الدلالة على اسم الفاعل، ولا يوجد دليلٌ يلغي الاحتمال في هذا التركيب. فهذه التراكيب تفرض نفسها على القاعدة النَّحويّة؛ لأنَّها تمثِّل واقعاً استعماليّاً جارياً في اللغة.

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص558؛ انظر: السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص190-191.

(2) الأنعام: 96.

(3) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج3، ص133.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص262؛ المبرِّد، المقتضب، ج4، ص154؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص326؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص567؛ الخطيب، معجم القراءات، ج2، ص494.

ومن صيغ الأسماء التي تقع في تراكيب مطردة، وتحتمل أكثر من معنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾[2].

هنا نجد الفرَّاء يتَّفق مع المبرِّد على اعتبار صيغة (مُدخلاً) تحتمل الدلالة على اسم المكان كما تحتمل الدلالة على المصدر[3].

نلحظ أنَّ الفرَّاء والمبرِّد يتَّفقان في توجيه النمط، ويجيزان التعدُّد؛ لأنَّه لم يخرج عن القاعدة المبنيّة على الشائع الأعمّ.

وما من دليلٍ يلغي التعدد في مثل ذلك. وهناك نوع آخر من التعدُّد الذي تفضي إليه طبيعة اللغة، فإذا كان كلام العرب من المصادر الأساسية التي تمثِّل الفصحى، فقد يواجهنا أحياناً قضايا يطرد استخدامها في الفصحى بوجهين مختلفين، ويعود هذا الاختلاف إلى القبائل التي جُمعت منها اللغة، ففي (ما) مثلاً خلاف كبير ما بين الحجازيين والتميميين في إعمالها عمل (ليس) وعدم إعمالها، وامتدَّ هذا الخلاف إلى القراءَات القرآنية نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[4].

لقد اتَّفق نافع والسبعة على قراءة: (بشرا)، وقرأ ابن مسعود: (بشرٌ)[5].

ومن المواضع الأخرى، ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾[6].

---

(1) النساء: 31.

(2) الحج: 59.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص204؛ المبرِّد، المقتضب، ج1، ص47–75؛ انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز،ج2، ص43؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج2، ص354–355.

(4) يوسف:31.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج3، ص240؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص179؛ الخطيب، معجم القراءات، ج4، ص348.

(6) المجادلة: 2.

قرأ عاصم في رواية المفضل: (أمهاتُهُم) بالرَّفع، وقرأ نافع والسبعة: (أمهاتِهم) بالنَّصب[1].

وجاء عند الفرَّاء أنَّ (أُمهاتِهم) قرئت بالنَّصب على لغة أهل الحجاز الذين يُعملون (ما) عمل (ليس)؛ فتكون قراءة النَّصب (أُمهاتِهم) خبراً لها.

وأمَّا القراءة الثانية فعلى لغة أهل تميم ونجد، الذين لا يُعملون (ما)، وإنَّما يهملونها، فلا عمل لها عندهم.

وأمَّا القراءة الثالثة، فهي (بأمهاتهم) بزيادة الباء، فقد خصَّها الفرَّاء بأهل الحجاز؛ لأنَّ الباء تزاد في خبر (ما) العاملة عمل (ليس)[2].

ويرى المبرِّد أنَّها تعمل عمل (ليس)؛ لأنَّها تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما يقع، ويمكن أن تغني كل واحدة عن الأخرى[3].

وذكر الزَّجَّاج أنَّ (ما) في لغة الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر، إذا كان الخبر مؤخَّراً منفياً؛ لأنَّهم شبَّهوها بـ (ليس)، وفي لغة تميم يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر[4].

لقد أفرد ابن جنِّي باباً في كتابه (الخصائص) سمَّاه (تعارض العلل)، تحدَّث فيه عن الفرق بين (ما) الحجازية التي تعمل عمل (ليس) في لغة الحجازيِّين؛ وذلك لشبهها بها في نفي الحال على الإطلاق، و (ما) التميميّة التي لا تعمل لشبهها بـ (هَلْ) من دخولها على الكلام مباشرة، كما أقرَّ في هذا الباب أنَّ (ما) التميميّة أكثر مراعاة للقياس من الحجازيّة الأيسر في الاستعمال اللغوي[5].

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص27؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص297؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص358؛ الخطيب، معجم القراءات، ج9، ص362.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص390.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص188-189.

(4) الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج3، ص108.

(5) ابن جني، أبو الفتح عثمان الأزدي (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمَّد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، 1371هـ/1952م، ج1، ص166-167.

يـرى رمضــان عبـد التـوَّاب، أنَّ القيـاس الخـاطئ يلغـي الاخـتلاف بـين الظَّـواهر اللغوية، ويقيس الأمثلة على بعض، ومنه قياس عمل (ما) الحجازية على (ليس)[1].

نرى هذا الأمر تصوُّرا من النُّحاة لتبرير ما انتهوا إليه من قواعد؛ لأن ابنَّ اللغة حينما يتكلَّم إنَّما يتكلَّم بسليقة، دون مراعاة لشيء ما، من إعمال أو إهمال أو غير ذلك ممَّا يتصوَّره النُّحاة تبريراً لقواعدهم.

كما نلحظ من خلال تتبُّعنا هذه الآراء، أنَّ الخلاف بين العلماء قائمٌ حول طبيعة فهم المادة اللغوية نفسها، وليس قائماً على أصلٍ نحويٍّ، وهذا ما دفع العلماء بتقديم الحجج الذهنية القائمة على فهم اللغة من منظور عقلي؛ لذلك جاءت حججهم مفسّرة بتصورات عقلية قائمة في ذهن المتلقِّي للقاعدة النَّحويّة، ولم تكن خلافاتهم قائمة حول أصل من أصول القاعدة النَّحويّة أو الاستعمال اللغوي نفسه.

ومن الأنماط اللغوية التي تصلح أن تكون مفردة، وتصلح أن تكون مركّبة في نظر بعض النحاة؛ وتفضي إلى تعدّد في التحليل النَّحوي، حرف الاستدراك (لكنّ) وهو حرف ينصب المبتدأ ويرفع الخبر؛ لأنّه كغيره من الحروف الناسخة قد أشبه الفعل في لفظه ومعناه[2].

وبهذا علَّل النُّحاة إعمال هذا الحرف، إلَّا الفرَّاء، فقد ردَّ سبب إعماله إلى مسألة التركيب؛ يقول[3]: "وإنَّما نصبت العرب بها إذا شدّدت نونها؛ لأنَّ أصلها: إنَّ عبدالله قائم، فزيدت على (إنَّ) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، ألا ترى أنَّ الشَّاعر قال: "ولكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لكَمِيدُ". فلم تدخل اللام إلَّا لأنِّ معناها (إنَّ)[4].

---

(1) عبدالتواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1990، ج3، ص68-69.

(2) ابن يعيش، شرح المفصَّل: ج3، ص590.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص107..

(4) لا يعرف أوّله ولا قائله، كميد من كمد كفرح: أصابه الكمد وهو أشدّ الحزن. ويروى (لعميد) وهو فعيل في معنى مفعول من عمده المرض أو العشق، انظر: الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص348؛ الأنباري، الإنصاف،ج1، ص173.

ونحـن لا نوافقـه الـرَّأي؛ لأنَّ هـذا التَّركيـب أزال عنهـا معنــى التوكيـد تمامـاً، وأصبحت تدلُّ على معنى لم يكن لها أبداً، وهو معنى الاستدراك.

ثالثاً: المعنى:

لا شكَّ أنَّ النَّحوي عندما يتناول شاهداً ما، فإنَّه يخضع في تفسيره لمعطيات المقام الذي يحدث فيه، إذْ يتعدَّد المعنى في نظر النَّحوي الواحد بسبب عناصر السياق التي يرتكز عليها فهم النّص، ويقود هذا إلى تعدُّد في التَّحليل النَّحوي عنده ، كما يظهر في تفاسير القرآن الكريم وغيرها.

ويرى (فيرث)[1]، أنَّ الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم تحليله على المستويات اللغوية المختلفة، ثمَّ بيان وظيفة هذا النص اللغوي ومقامه، ثمَّ بيان الأثر الذي يتركه في من يسمعه، وقد اقترح (بالمر)[2] تقسيماً للسياق من أربع شعب هي:

أ- السياق اللغوي: هو حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة متجاورة وكلمات أخرى؛ ممَّا يكسبها معنىً خاصَّاً محدَّداً.

ب- السياق العاطفي: وهو الذي يرتبط بدرجة الانفعال المصاحبة للأداء الفعلي للكلام من حيث ما يقتضيه الكلام من تأكيد، أو مبالغة، أو اعتدال.

ج- سياق الموقف: وهو الذي يقصد به عادة المقام.

د- السياق الثقافي: وهو الذي ينفرد بدور مستقلّ عن سياق الموقف من خلال المعطيات الاجتماعية.

ويظهر أنَّ هذه الأمور أدَّت إلى تعدُّد في فهم المعنى، ومن ثمَّ تعدُّد التَّحليل النّحوي؛ ومن المألوف أن تتعرَّض الأفكار اللغوية؛ التي تعكس الطبيعة الإنسانية في كثيرٍ من الأحيان، إلى شيءٍ من اللبس، وسوء الفهم النَّاتج عن ظاهرة الغموض التي تطالعنا أحياناً في عبارات النُّحاة من غيرِ أن يقصدوها، وفي بعض الألفاظ المشكلة، كالتي وردت في القرآن الكريم.

---

(1) بوقرة، نعمان، اللسانيات العامة، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص123.

(2) بوقرة، اللسانيات العامة، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص123-124.

وممَّا يدلُّ على أهميّة المقام في فهم المعنى قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾[1].

قراءة الجمهور (بدمٍ كذبٍ) بالجرِّ وهو وصف لدمٍ على سبيل المبالغة، أو على حذف مضاف، أي: ذي كذب.

وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة (بدمٍ كذباً) بالنَّصب على الحال، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله[2].

قال أصحاب العربيّة ومنهم الفرَّاء والمبرِّد (بدم كذب)، أي مكذوب فيه، إلَّا أنَّه وُصف بالمصدر على تقدير دم ذي كذب، على سبيل المبالغة[3].

قالوا: والمفعول والفاعل يسمّيان بالمصدر كما يقال ماء سكب، ودرهم مضروب للأمير، وثوب منسوج باليمن، والفاعل كقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾[4]، أي غائراً[5].

وقد جاء في معاني الفرَّاء: "إنّهم قالوا ليعقوب: أكله الذِّئب. وقد غمسوا قميصه في دم جدي. فقال: لقد كان هذا الذِّئب رفيقاً يا بنيَّ، مزَّق جلده ولم يمزِّق ثيابه. وقال: وقالوا: اللصوص قتلوه، قال: فَلِمَ تركوا قميصه! وإنَّما يريدون الثِّياب. فذلك قيل: (بدم كذبٍ)، ويجوز في العربيّة أن تقول: جاؤوا على قميصه بدمٍ كذباً؛ كما تقول: جاؤوا بأمرٍ باطلٍ وباطلاً[6].

نلحظ أنَّ الفرَّاء اهتمَّ بجملة القرائن المحيطة بالحدث اللغوي، التي تعرف بالمقام، وبتنوّع غياب المقام الذي أثَّر في فهم المعنى، ومن ثمَّ أدَّى إلى تعدُّد في

---

(1) يوسف:18.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج3، ص227؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص163-164؛ الخطيب، معجم القراءات، ج4، ص206-207.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص387؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص163-164؛ الخطيب، معجم القراءات، ج4، ص206-207.

(4) الملك: 30.

(5) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص304-305.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، 387/1.

التحليل النَّحوي؛ وذلك لأنَّ كتابه كتاب تفسير بخلاف شيخنا المبرِّد الذي اكتفى بمراعاة جانب الصِّناعة فقط.

وإذا نظرنا إلى ظاهرة التوهُّم في الدَّرس اللغويّ، وجدنا من أسباب شيوع هذه الظَّاهرة غياب المقام الذي قيل فيه الكلام، وقد حمل الفرَّاء مسائل متعدِّدة من القرآن الكريم على التَّوهُّم، واعتمد عليه في توجيه بعض القراءَات وتعليلها كما في قوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين)[1].

قرأ الجمهور[2] (الحمدُ لله) بضمِّ الدَّال، وقرأ إبراهيم عن أبي عبلة (الحمدُ لُله) بضمِّ اللام من لفظ الجلالة إتباعاً لضمّة الدَّال قبلها، وقرأ الحسن وزيد بن علي(الحمدِ لِله) بكسر الدَّال اتباعا لكسرة اللام بعدها.

وقد حمل الفرَّاء قراءة الجرِّ (الحمدِ للهِ)، والرَّفع (الحمدُ لُلهِ) على توهُّم أنَّها كلمة واحدة[3].

وقد نبَّه المبرِّد على بعض مواضع العطف على التَّوهُّم، غير أنَّه كان يستعمل مصطلح العطف على الموضع، وسأتناول مواضع العطف على التَّوهُّم بشيءٍ من التَّفصيل في ثنايا هذه الدراسة.

وربَّما لم يكن للعبارة مقام فيفضي افتقارها إلى تعدُّد في تحليلها النَّحوي ، ويتجلّى هذا الأمر في الأمثلة التي يعرضها النُّحاة لقواعد التَّنظير التعليميّة، ويمثِّل المبرِّد للقواعد التي يعرضها ببعض العبارات التي تفتقر إلى المقام؛ لأنَّه يأتي بها لغاية الشَّرح والتَّوضيح، كقوله في باب مسائل الفاعل. تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، فترفع الأب بِفِعْله، وتجري (قائماً) على رجل؛ لأنَّه نكرة وصفته بنكرة، فصار كقولك: مررت برجلٍ يقوم أبوه[4].

---

(1) أم الكتاب: 2.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص62-66؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص64؛ الخطيب، معجم القراءات، ج1، ص3-4.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص15.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص155.

نلحظ في هذه المسألة احتكام المبرِّد لظاهرة الصِّناعة وغياب المقام الذي يمكن أن يفضي إلى تعدُّد في التَّحليل النَّحوي، فمثلاً تستطيع أن تقول: مررت برجل قائمٌ أبوه. أي نريد بقائم التأخير؛ وذلك لغياب المقام الذي قيل فيه الكلام.

ولعلَّ الأمر نفسه يؤدِّي إليه تنوُّع الأداء، حيث يتجلَّى الأداء بظاهرتين معروفتين، ظاهرة التَّنغيم، وظاهرة الوصل والوقف.

يُعدُّ عنصر التَّنغيم ركناً أساسياً في الأداء يتحَّكم في نحوٍ واضحٍ في تحديد المعنى وتوجيهه، اعتماداً على كيفيّة نطق الجملة وتنغيمها، إذْ إنَّ "تغيُّر النَّغمة قد يتبعه تغيُّر في الدِّلالة بعدها في كثير من اللغات"[1].

فهو من أكثر طرق الأداء اتِّساعاً وشموليّة في تشكُّل المعنى الدِّلالي والنَّحوي للعبارة، حيث تتعدَّد أوجه التَّحليل لهذه الأمثلة بتعدُّد أنماط الأداء التي تحتملها، ولعلَّ من أبرز الأمثلة التي يتجلَّى فيها الأمر بوضوح، تلك التي تحتمل الاستفهام والإخبار، فالتَّدرُّج التَّنغيمي الذي يقتضيه أسلوب الاستفهام يختلف عمَّا يقتضيه أسلوب الإخبار، وممَّا جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[2].

في (ما) هذه عدّة أقوال، منها:

الأول: وهو قول سيبويه والجمهور أنَّها نكرة تامَّة غير موصولة ولا موصوفة، وأنَّ معناها التَّعجب، فإذا قلت: ما أحسن زيداً، فمعناه: شيءٌ صيَّر زيداً حسناً[3].

والثاني: وإليه ذهب الفرَّاء– أنَّها استفهاميّة صحبها معنى التَّعجُّب، نحو: (كيف تكفرون)[4].

---

(1) مصلوح سعد، دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة، 1980م، ص76.

(2) البقرة: 175.

(3) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص445.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص89؛ انظر: السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص445.

والثالث: ويعزى للمبرّد– أنَّها استفهاميّة لا تعجُّبيّه وهو استفهام على معنى التَّوبيخ لهم، أي شيء صبَّرهم على النَّار؟، أي دعاهم إليها، واضطرّهم إليها؛ كما تقول: صبّرتُ زيداً على القتل[1].

نستنتج أنَّ من أهمّ الضوابط والمصادر التي اعتمد عليها الفرَّاء والمبرِّد في توجيه الإعراب، وأدَّى إلى تعدُّد أوجه التحليل الاعتداد بالمعنى.

وقد تسهم طبيعة الأداء الذي يحتمل الوصل والوقف في تعدُّد أوجه التَّحليل لبعض الشَّواهد التي تحتمل الخروج عن القاعدة في ظاهرها[2]، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۞ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾[3].

وقوله: (أم أنا خيرٌ) في (أم) أقوال[4]:

أحدها: أنَّها منقطعة فتقدَّر بِبل التي لإضراب الانتقال وبالهمزة التي للإنكار.

والثاني: استشهد به سيبويه لـ (أم) المنقطعة "كأنَّ فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء". فقوله: "أم أنا خيرٌ من هذا بمنزلة: أم أنتم بصراء؛ لأنَّهم لو قالوا: أنت خيرٌ منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خيرٌ بمنزلة لو قال: أنتم بصراء"، وينسب إلى سيبويه أنَّه جعل (أم) في الآية متَّصلة.

والثالث: أنَّها متَّصلة؛ لأنَّها من الاستفهام الذي جعل الكلام متَّصلاً بما قبله، وإنْ شئت رددتَّه على قوله: "ليس لي ملك مِصر"، وهذا يعزى للفراء[5].

---

(1) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص183.

(2) الجاسم، محمود حسن، (2004م)، أسباب التعدُّد في التحليل النَّحوي، جامعة حلب، كلية الآداب– قسم اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (66)، ص114.

(3) الزّخرف :51– 52.

(4) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص102.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص754؛ انظر: السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص102.

والرابع: أنَّها (أمْ) المنقطعة؛ لأنَّه أدركه الشَّك في بصرهم، كالمسألة في قولك: أزيد في الدَّار أم لا، وهذا يعزى للمبرّد[1].

وبذلك يبقى الأمر مرهوناً بطبيعة الأداء، والأمثلة التي تعود إلى طبيعة الأداء وتقود إلى تعدُّد الأوجه كثيرة.

فكما استشهد المبرِّد على (أمْ) المنقطعة بقوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[2]، وقد قيل لها منقطعة؛ لأنَّها انقطعت ممَّا قبلها خبراً كان أو استفهاماً، إذ كانت مقدَّرة بـ (بل)، والهمزة على معنى (بل)؛ أي ليس المراد أنَّها مقدَّرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها؛ لأنَّ ما بعد (بل) متحقِّق، وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه مظنون، والدَّليل على أنَّها ليست بمنزلة بل مجرَّدة من معنى الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾[3]، إذْ يصير ذلك متحقِّقا تعالى الله عن ذلك[4].

يتَّضح من خلال الأمثلة السَّابقة، أنَّ كل أداء يستلزم معنىً وإعراباً؛ ولذلك كان لزاماً على المتكلِّم أن يراعي الوصل والوقف في كلامه، فيختار مواطنهما بكل دقَّة واحتراس؛ فالوصل له أحكامه ومقتضياته.

إنَّ من يقرأ كتب النَّحو، يجد فيها التفاتات سياقية مهمَّة، إذْ نراهم يحلِّلون التراكيب اللغويّة مراعين في ذلك الجمل السَّابقة واللَّاحقة في الكشف عن الوجه الإعرابي، فضلاً عن حال المتكلِّم والمخاطب والظُّروف الملابسة؛ ممَّا يساعدهم في التحليل الدَّقيق للكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾[5].

---

(1) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص296.

(2) الزخرف: 16.

(3) الطور: 39.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص305؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص619.

(5) البقرة: 282.

قرأ الجمهور: (أن تَضِلُّ) بفتح همزة (أنْ)، وهي النَّاصبة للمضارع، وقرأ حمزة والأعمش (إنْ تَضِلَّ) بكسر همزة (إنْ)، وهي حرف شرط[1].

ومحل التَّوجيه قوله تعالى: "أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى"، ففيه إجماع واختلاف في آنٍ واحد؛ أمَّا الإجماع، فهو الاتفاق الحاصل على كون هذا التَّركيب بيان لحكمة إشهاد امرأتين مكان شهادة رجل.

وأمَّا الاختلاف فلأن ظاهر (أن تضل) يجعل الإشهاد لأجل الضلالة لا للذكر، كما هو متَّفق عليه بين المفسِّرين.

ومن هنا ولدت تأويلات العلماء، ويمكن تصنيفها وفق الآتي:

قال الفرَّاء بفتح (أنْ) وكسرها والقراءة بالكسر على أنَّ (إنْ) شرطيّة، والفتح في (تَضِلَّ) لالتقاء السَّاكنين؛ لأنَّ أصله الجزم، والفاء واقعة في جواب الشَّرط أي: فتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى، والجملة جواب الشرط، و (تذكِّرُ) مرفوع على الاستئناف لدخول الفاء عليه في هذه القراءة[2].

أمَّا القراءة بالفتح، فإنَّها عند الفرَّاء فيها تقديم وتأخير، والتَّقدير: كي تُذَكِّرَ إحداهما الأخرى إنْ ضلّت وهو عنده من المقدَّم الذي معناه التأخير؛ لأنَّ التذكير هو الذي يجب أن يكون مكان تضل، ولمّا قدمت (إن)، وأصلها التأخير فُتحت، وقد ضرب مثلاً للتَّوضيح وشاهداً قرآنياً، خرجهما على تأوله في جعل (أن) على سبيل الجزاء.

فقال إنَّه ليعجبني أن يسأل السَّائل فيُعْطَى، بمعنى إنَّه ليعجبني أن يعطى السَّائل إذا سأل، ولكنَّ قوله (إن سأل) لما تقدَّم اتصل بما قبله فَفَتح (أن).

واستشهد أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3].

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص381؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص676-677؛ الخطيب، معجم القراءات، ج1، ص416-418.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص146؛ الخطيب، معجم القراءات، ج1، ص416-418.

(3) القصص: 74.

يرى الفرَّاء أن المعنى: "لولا أن يقولوا إن أصابتهم مصيبة بما قدَّمت أيديهم: هلَّا أرسلت إلينا رسولاً"، ثمَّ يعقّب بقوله هذا مذهب بيِّن[1].

وقد ردَّ الزَّجَّاج والفارسي هذا التقدير بردودٍ مطوَّلة؛ لأنَّ الحرف العامل لا يتغيَّر عمله بالتَّقديم والتَّأخير[2].

ويدلُّ على صحَّة ما ذهب إليه الفرَّاء أنَّا نجد المعنى من التَّركيب عند بقية العلماء قائماً في التَّحليل النِّهائي على الشَّرط وجزائه، فالنُّحاة، وعلى رأسهم سيبويه والمبرِّد، يجعلون المعنى (لأن تُذكِّر)، أو من أجل (أن تُذكِّر)، ويعلِّلون الظَّاهر بجواز أن يذكر (أن تضِل)؛ لأنَّ الإضلال هو السَّبب الذي به وجب الإذكار[3].

وتختلف طرق النُّحاة في تأويلها باختلاف المذهبين النَّحويين، البصري والكوفي. فالبصريون يقدِّرون (مخافة)، أو (حذارِ)، أو(كراهة) قبل (أن) لرفع الإشكال. والكوفيون يقدِّرون لاماً قبلها و (لا) بعدها فتكون بمعنى (لئلا).

وتأويل المذهبين في التَّحليل النِّهائي لا يؤدِّي المعنى المجمع عليه من المفسِّرين والفقهاء والعلماء، فلا يصحُّ معهما العطف بـ (فتُذكر) على (تضِل)[4].

أمَّا من ناحية المفسِّرين، فقد أيَّد الطَّبري مذهب الفرَّاء في توجيه قراءة الفتح، في حين اعترض السَّمين الحلبي واصفاً تقديره لقراءة الفتح بالغرابة[5].

قيل بظهور المعنى يزول الإشكال، فإنَّ المقصود إذكار إحداهما الأُخرى إذا ضلَّت ونسِيت، فلمَّا كان الضَّلال سبباً للإذكار، جُعل موضع العلّة[6].

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص146-147.

(2) الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج1، ص363؛ الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص310..

(3) الكتاب، سيبويه، ج3، ص530؛ المبرِّد، المقتضب، ج3، ص215؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص144.

(4) السَّامرَّائي، فاضل صالح، معاني النَّحو، دار الفكر، ط5، ص2011، 1432، ج3، ص298، ط5، 1432هـ/2011م، ج3، ص298-299.

(5) الطَّبري، محمَّد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، طبع دار الجيل، بيروت، 1407هـ/1987م، ج3، ص82؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون: ج1، ص678-679.

(6) الزركشي، بدر الدين محمَّد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمَّد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ/1957م، ج3، ص97-98.

وكذلك يتأثَّر معنى النَّص بثقافة المفسِّر، فالفرَّاء أو المبرِّد يقلب كلٌّ منهما المسألة على جميع الوجوه المحتملة منتفعاً بما لديه من العلوم والثقافات بكل وسيلة ممكنة، يقول المخزومي في الفرَّاء: "فالرَّاصد أقواله يحس بجلاء ما في آرائه النَّحويّة، وتفسيراته لوجوه الإعراب من ظلِّ التفكير الفلسفي، فلا يزال يقلِّب المسألة الواحدة على وجوهها المختلفة، ويعلِّل كل وجه منها، شأن العالم الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضاً متعدِّدة، ويجري تجاربه على كل فرض منها ليصل إلى الفرض الذي قصد"[1].

وخلاصة القول، أنَّ النَّحو العربي هو النَّحو الذي تمتزج فيه القاعدة مع المعنى؛ لذلك جاءت المحاجَّات بينهما مبنيَّة على أساليب فكرية توظف فيها عناصر غير لغوية؛ لأنَّ الاعتراضات بينهما لا تقوم حول أصل من أصول اللغة، وإنَّما تنبع من طبيعة فهم المادة اللغوية، وهذا ما دفعهم للتَّفسير والتَّأويل لحصر الأنماط الاستعمالية ضمن الضَّوابط اللغويّة .

ومن النَّماذج التي تدلُّ على تفلسف الفرَّاء في معانيه تفسيره لقوله تعالى: (وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)[2]. فهو لا يقف عند توضيح المعنى فحسب كما فعل غيره من المفسرين، حين قالوا: (وكان وراءهم)، وراء بمعنى أمام على معنى الضدّ، وإنَّما يتفلسف فيه فيقول: (وكان وراءهم ملك) يقول أمامهم، وهو كقوله: (مِن وَرَآئِهِ جَهَنَّمُ)[3]. أي: أنَّها بين يديه، ولا يجوز أن تقول لرجل وراءك: هو بين يديك، ولا لرجل هو بين يديك: هو وراءك، إنَّما يجوز ذلك في المواقيت من الأيام والليالي والدَّهر. تقول وراءك برد شديد: بين يديك برد شديد؛ لأنَّك أنت وراءه فجاز؛ لأنَّه شيء يأتي، فكأنَّه إذا لحقك صار من ورائك، وكأنَّك إذا بلغته صار بين يديك، فلذلك جاز الوجهان[4].

---

(1) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة وأثرها في اللغة والنحو، طبع دار المعرفة، بغداد، 1955م، ص163.

(2) الكهف: 79.

(3) إبراهيم: 16.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص485.

وممَّا امتاز به علماء البصرة، القدرة الفائقة على الاستدلال بالبراهين العقلية والأقيسة المنطقية والعلل الفلسفية والاستدلالات المستمدة من علم الكلام. ومن هذا قول المبرِّد في باب مسائل طوال يُمتحن بها المتعلّمون: "الضَّاربَ الشَّاتمَ المكِّرِمَ المعطيه درهماً القائمُ في داره أخوك سوطاً أكرمَ الآكل طعامَه غلامُه زيدٌ عمرواً خالد بكراً عبدالله أخوك"[1].

يقول الفارقي: "في هذه المسألة أمور في الفصل بين الموصول وصلته لا تجوز، ولكن ما يتعذَّر عن المبرِّد أنَّ هذه المسألة للامتحان، ولا يشترط أن تكون مسائل الامتحان كلّها على الصحَّة بل يوضع بعضها على الصحَّة، وبعضها على الخطأ، وعلى الممتحن أن يعرف وجه الصَّواب، ووجه الخطأ"[2].

ومن هنا، نلحظ أنَّ المبرِّد اعتمد على كثير من المسائل الذهنية التي ابتكرها لتدريب طلابه على النَّحو في عصره، وقد تجلَّى الجانب العقلي في النَّحو، وبخاصةٍ في مظهره المنطقي الذي يُشكِّل عنصراً أساسيَّاً من العناصر التي بُني عليها مصطلح النَّحو الضيِّق.

وقد تتبَّع الأنصاري أقوال القدامى والمحدثين في الفرَّاء ليثبت أنَّه كان سلفيّاً من أهل السنَّة يميل إلى الاعتزال وحب الكلام، فإذا كان المسلمون يتَّفقون على توحيد الله جلَّ جلاله، فإنَّ المعتزلة تعني بالتوحيد: التَّنزيه المطلق لله تعالى عن صفات المخلوقين، والفرَّاء في مواجهته لظواهر الآيات التي توهم بالتشبيه، كان يستند إلى فكر المعتزلة في معنى الوحدانيّة ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾[3].

فيتناول الفرَّاء هنا صرف الآية عن ظاهرها فراراً من التشبيه بالخلق في أن يكون الله سبحانه هو القابر للإنسان، إذْ يؤول قوله تعالى (فأقبر) إلى (جعله مقبوراً)[4].

(1) المبرِّد، المقتضب: ج2، ص64.

(2) الفارقي، أبو القاسم، تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، تحقيق سمير معلوف، طبعة معهد المخطوطات العربيّة، ص156.

(3) عبس: 21.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن: ج2، ص952.

ثمَّ إنَّه يقدِّم لنا تحليلاً لاختياره معنى الصيرورة دون بقية المعاني الممكنة، في صيغة الفعل الثلاثي المزيد بهمزة (أفعل)، كالتمكين والإعانة مثلاً[(1)].

فضلاً عن استخدام البنية المزيدة بدلاً من المجرَّدة ، وذلك في قوله: (ولم يقل فقبره لأن القابر هو الدافن بيده، والمقبر الله تبارك وتعالى،لأنَّه صيّره ذا قبر، وليس فعله كفعل الآدمي).

إذاً هو يكشف عن الهدف من تأويله ذلك، وهو التفرقة بين فعله تعالى وأفعال مخلوقيه، وصولاً إلى التَّنزيه المطلق للذَّات الإلهيّة.

وكذلك هناك نصوص يردُّ الفرَّاء فيها على أهل السنَّة في مسألة القضاء والقدر، حيث يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[(2)]. "مسمَّى عندكم تعرفونه، لا يميتكم غرقاً ولا قتلاً، وليس في هذا حجة لأهل القدر؛ لأنَّه أراد مسمَّى عندكم". "فأنت تراه يفرُّ من الأجل المكتوب. ويتأوله بأنَّه مسمَّى عندكم لئلَّا يقول بالجَبْر والقدر، ثمَّ يعقِّب على هذا التَّأويل بأنَّه قصد به الردّ على أهل القدر. وهم أهل السنَّة هنا. فيقول: "وليس في هذا حجَّة لأهل القدر"، ويلحُّ على هذا التَّأويل فيكرِّره مرَّة أخرى، حيث يقول في نهاية العبارة: "إنَّما أراد مسمَّى عندكم" لا عند الله، فلم يسبق به كتاب كما يعتقد أهل السنَّة[(3)].

وبهذا العرض يتَّضح السِّياق الثَّقافي الخاص للفرَّاء في كتابه (معاني القرآن).

كما يفضي غموض المعنى إلى تعدُّد أوجه التَّحليل، فأسلوب الفرَّاء مزيج من الوضوح والغموض، فهو حين يؤلِّف للناشئة من المتعلِّمين يكاد يذوب رقةً ووضوحاً، أمَّا حين يؤلِّف للخاصَّة من المتعلِّمين، فإنَّه يبدو جافاً وغامضاً في كثيرٍ من الأحايين[(4)].

---

(1) الإشبيلي، علي بن مؤمن، ابن عصفور، (ت669هـ)، الممتع في التَّصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت، ط1، ص1987.

(2) نوح: 4.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن: ج2، ص903؛ الأنصاري، أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللغة، ص78.

(4) الأنصاري، أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللغة، ص328.

وهذا ما سار عليه علماء النَّحو الكبار، أمثال ابن السراج الذي ألَّف (الأصول في النَّحو) للكبار، في حين كتب (الموجز في النَّحو) للناشئة، وفعل فعله ابن جنِّيّ الذي ألَّف (الخصائص) للكبار، و(اللمع) للصبيان والناشئة.

ومن مواطن الغموض يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1].

في هذه الآية الكريمة، يرى الفرَّاء فنّ القلب (القلب البلاغي)؛ فالأصل في تأليف الآية عنده: فهدى الله الذين آمنوا ممَّا اختلفوا فيه للحق، فجعل كلا الحرفين (من) و (اللّام) في مكان صاحبه على طريقة القلب المكاني، وقد أبان أنَّ هذا منهج مألوف في القرآن وكلام العرب[2]. وقد مثّل له بقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ﴾[3].

لقد اختلف العلماء في تقدير المشبَّه والمشبَّه به، ووجه الشَّبه اختلافاً كبيراً، فمنهم من قال: إنَّ المثل مضروب بتشبيه الكافر بالنَّاعق، ومنهم من قال: هو مضروب بتشبيه الكافر بالمنعوق به، وذهب الفرَّاء إلى أنَّ المثل مضروب بتشبيه الكافر بالمنعوق به، والتقدير: "مثل الذين كفروا كمثل البهائم التي لا تفقه ما يقول الرَّاعي أكثر من الصَّوت، فأضيف التشبيه إلى الرَّاعي والمعنى في المَرْعيّ"، وهذا التَّقدير من القلب[4].

كما مثَّل في الشِّعر بقوله:

---

(1) البقرة: 213.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص108–109؛ الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج2، ص195؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص521.

(3) البقرة: 171.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص109؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص437–438.

كَانَـتْ فَرِيضَـةَ مَـا تَقُـولُ كَمَـا   كَـانَ الزِّنَـاءُ فَرِيضَـةَ الـرَّجْمِ[1]

والمعنى: كما كان الرَّجم فريضة الزِّنا، فجعل الزِّنا فريضة الرَّجم؛ لوضوح الكلام عند سامعه.

يرى ابن عطيّة أنَّ الذي دعا الفرَّاء لهذا التَّقدير خوفه من حدوث لبس في فهم المعنى، بحيث يحتمل اللفظ اختلاف المؤمنين في الحقّ[2].

أمَّا المعنى الذي أراده الفرَّاء هداية الله للذين امنوا للحق ممَّا اختلفوا فيه (أهل الكتابين)، وقال الفرَّاء ولاختلافهم معنيان: أحدهما كُفِر بعضهم بكتاب بعض، والآخر: تحريفهم كتاب الله. فأسلوب الفرَّاء في هذه المسألة يحتاج لفهمه شيءٌ من الجهد، فهو يجيز القلب وإن كان موضع خلاف بين العلماء.

ومن نماذج الغموض قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[3].

"إنّما جاز أن تكون (غير) نعتاً لمعرفة؛ لأنَّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمودٍ له ولا الأوّل أيضاً بمصمودٍ له، وهي في الكلام بمنزلة قولك: لأمرّ إلّا بالصَّادقِ غير الكاذب؛ كأنَّك تريد بمن يصدق ولا يكذب، ولا يجوز أن تقول: مررت بعبدِ الله غير الظَّريفِ إلّا على التَّكرير؛ لأنّ عبد الله مُؤَقّت، و(غير) في مذهبِ نكرةٍ غير مؤقتةٍ، ولا تكون نعتاً إلّا لمعرفةٍ غير مؤقتة. والنَّصب في (غير)، تجعله قطعاً من عليهم.

وقد يجوز أن تجعل (الذين) قبلها في موضع توقيت، وتخفض (غيرِ) على التَّكرير: "صراط غيرِ المغضوب عليهم"[4].

---

(1) الجعدي، ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققَّه وشرحه واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، ص235؛ الإشبيلي، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، ضرائر الشِّعر، تحقيق السيد إبراهيم محمَّد، دار الأندلس، لبنان، ط1، 1980م، ج1، ص269-270؛ الأنباري، الإنصاف، ج1، ص308.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص287.

(3) الفاتحة: 7.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص17-18.

أطلق الفرَّاء مصطلح المؤقَّت، وغير المؤقَّت بحسب قسمة الأسماء لديه تعريفاً وتنكيراً[1]، فأطلق مصطلح المعرفة المؤقتة على العلم والضَّمير[2]، وأطلق مصطلح المعرفة غير المؤقَّتة على الموصول والمشتقّ المعرَّف بالألف واللام، وأطلق غير المؤقَّتة. هكذا. على النكرة[3].

ويبدو أنَّ الفرَّاء يجعل اصطلاح (مصمود له) مساوياً لاصطلاح المعرفة المؤقتة.

والمعنى المراد عند الفرَّاء خفض (غير)؛ لأنَّها نعت للذين لا للهاء، والميم من عليهم، حيث جعل الاسم الموصول (الذين) معرفة غير مؤقتة، وفرَّق بينه وبين الضمير من عليهم؛ فأجاز نعت الموصول بكلمة (غير)، ولم يجزْ نعت الضمير لها، وفي هذا دلالة على أنَّه يفرِّق بينهما في التَّعريف.

ورأينا الفرَّاء يستعمل مصطلح (التكرير) في مقام البدل، ومصطلح (القطع) في مقام الحال.

(التَّرجمة، والتَّكرير، والرَّدّ) هذه المصطلحات تطلق عند الكوفيِّين على ما سمّاه البصريُّون الحال[4].

---

(1) الأنصاري، أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النّحو واللّغة، ص441-452.

(2) الأنصاري، أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النّحو واللغة، ص441-452، الديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة، دمشق، ط2، 1424هـ/2003م، ص261، القوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981م، ص168.

(3) الأنصاري، أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النّحو واللغة، ص441-452؛ الديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص261؛ الخثران، عبدالله بن محمَّد، مصطلحات النَّحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، دار هجر، مصر، ط1، 1411هـ، 1990م، ص149-150.

(4) الأنصاري، أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النّحو واللغة، ص441-452؛ الديرة، دراسة في النَّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرَّاء، ص223؛ السَّامرَّائي، إبراهيم، المدارس النَّحويّة أسطورة وواقع، دار الفكر، الأردن، ط1، 1987م، ص135؛ القوزي، المصطلح النَّحوي نشأته وتطوُّره حتَّى أواخر القرن الثالث هجري، ص163.

ومن المصطلحات التي استعملها الكوفيُّون مصطلح (القطع) الذي يقابله لدى البصريِّين مصطلح الحال[1].

إنَّ غموض عبارات سيبويه، والفرَّاء، والمبرِّد، ولَّدَ صعوبة في تحديد مصطلحاتهم، أو فهم مرادهم واختياراتهم، والمتتبِّع لكتاب سيبويه يجده يضع لنفسه منهجاً واضحاً في عرض مصطلحاته لم يبتعد فيه عن المعنى اللغوي في كثيرٍ منها، وربَّما هذا ما دفع المبرِّد للتقيُّد بمصطلحات سيبويه، بل وضع نفسه حارساً أميناً على هذه المصطلحات بعد أن أصبح إمام مدرسة البصرة.

و(اسم الفعل) من المصطلحات التي استعملها المبرِّد للدِّلالة على المفعول المطلق، يقول:هذا باب الإخبار عن الظُّروف والمصادر، فأمَّا الظُّروف؛ فهي أسماء الزَّمان والأمكنة، وأمَّا المصادر؛ فهي: أسماء الأفعال[2].

وشهرة هذا المصطلح، لم تتحقَّق إلَّا في النِّصف الأوَّل من القرن السَّادس الهجري عند الزّمخشري ومن أتى بعده[3].

بيد أنَّ العلماء استخدموا الكثير من المصطلحات للتَّعبير عن هذا المفهوم، لكنَّها لا تشتمل على جميع عناصر الظَّاهرة اللغويّة؛ لذلك لمْ تحظَ هذه المصطلحات بالشُّهرة الواسعة التي حظي بها مصطلح المفعول المطلق. وإنّما آلت إلى الانقراض بعد زمنٍ وجيز، وكذلك أيضاً (المفعول الذي لا يذكر فاعله).

من المصطلحات التي استعملها المبرِّد للدِّلالة على الفاعل قال: "هذا باب المفعول الذي لا يذكر فاعله وهو رفع، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ وظُلم عبدُ الله، وإنَّما كان رفعاً، وحدُّ المفعول أن يكون نصباً؛ لأنَّك حذفت الفاعل، ولا بدَّ لكلِّ فعلٍ من

(1) الديرة، دراسة في النَّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرَّاء، ص243؛ السَّامرَّائي، المدارس النَّحويّة أسطورة وواقع، ص130.

(2) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص102.

(3) عبابنة، يحيى، تطوُّر المصطلح النَّحوي البصريّ من سيبويه حتَّى الزَّمخشري، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2006م، 99-100.

فاعل؛ لأنَّه لا يكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيءٍ واحدٍ، إذْ لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر "[1].

فمصطلحات سيبويه كان ينصُّ فيها على أنَّ نائب الفاعل، هو في الأصل مفعول، لكنَّه لم يحدّد هذا المفعول، بيدَ أنَّه حدَّده في شرح المصطلح. أمَّا مصطلح المبرِّد فهو أكثر تحديداً من مصطلحات سيبويه وهو المفعول الذي لا يُذكر فاعله[2].

نلحظ أنَّ السِّمة العامَّة التي تغلب على هذه المصطلحات طول العبارة، وهذه السِّمة هي التي حالت دون اشتهار هذه المصطلحات، فنادراً ما كان يحدُث أن يستعمل المصطلح أكثر من مرَّة حتى عند صاحبه.

لذا؛ كانت هذه المصطلحات عرضة للتطوُّر أو الانقراض؛ أي ظاهرة إيجابيّة تدّلُّ على أنَّ المصطلح أخذ مساره نحو الاستقرار[3].

وقد أفاد المبرِّد من جهود النُّحاة الذين تقدَّموه، ثمَّ جعل هذه الجهود والقواعد أصولاً لمسائل ذهنيّة وضعها المبرّد لتدريب طلابه، على النَّحو، فلم يبقَ محصوراً في تلك القواعد المجرَّدة، بل أعمل فيها كلّ التقليبات الذهنيّة التي من شأنها إعطاء الكلمة علاقات متنوِّعة في مفردات التَّركيب[4].

أمَّا القياس عند المبرِّد، فقد اتَّسم بالصَّرامة، لأنَّه احتكم إليه كثيراً في مناقشاته النَّحويّة ، فوضع له الأسس المنهجيّة الخاصَّة[5].

إنَّ أسسه المنهجيّة الخاصة تنبع من ثقافته الخاصَّة؛ هذه الثقافة التي لا تكاد تختلف عن ثقافة معاصريه، ولكنَّ الذي يختلف هو العقل الذي يمثِّل هذه الثقافات ويطبعها بطبعه الخاص، فقد كان للمبرّد رغبة ملحة أن يجريَ المسائل على قياس

(1) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص50.

(2) عبابنة، تطور المصطلح النّحوي، ص84.

(3) عبابنة، تطور المصطلح النّحوي، ص308.

(4) الفارقي، تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، ص26.

(5) الصبّان، محمَّد بن علي، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، ط1، مصر، ج4، ص186.

مستقيم، وقياس مطَّرد؛ فدفعه ذلك أن ينكر بعض الرِّوايات التي تخالف القياس العام، إلى جانب حملته الآثمة على القرَّاء بتلحينهم وردِّ قراءَاتهم.

يتبيَّن لنا ممَّا تقدَّم، أنَّ معطيات السِّياق، وظاهرة الغُموض تُعدُّ من أهمِّ الأسباب التي تفضي إلى اختلاف المعنى، وتعدُّد التَّوجيه عند النُّحاة.

رابعاً: الاجتهاد

هو العنصر الحيّ الذي تنضج به العلوم وتنمو؛ فهو أداة من أدوات تعدُّد أوجه التَّحليل للمسائل التي تخرج عن القاعدة النَّحويّة، ومحاولة الوصول إلى تعليل الظَّواهر النَّحويّة،؛ أي أداة الإبداع والابتكار، فالعلماء مختلفون في تفكيرهم واعتقاداتهم؛ لهذا تختلف استعداداتهم ووسائل فهمهم وإدراكهم ممَّا عكس ذلك على فهمهم للقواعد النَّحويّة للأنماط المسموعة والقياس، فأصدر كلٌّ منهم حكمه بناءً على تفاعل عنصرين: الرَّصيد النَّحوي، وفهم المعنى؛ وذلك ليقدم كلٌّ منهم استدلالاته المنطقية؛ لأنَّ المنطق النَّحوي يبحث في الصِّيغ النَّحويّة والتَّراكيب ليس من باب النَّحو فقط، بل من باب المعنى أيضاً؛ لأنَّ الإعراب ما هو إلَّا فرعٌ للمعنى لا يخالفه.

ومن ذلك، ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أنَزَلَ اللّهُ بَغْياً أَن يُنَزِّلُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَى مَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ فَبَآؤُواْ بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾(1).

ففي قوله: "بئسما اشتروا" اختلف النُّحاة في (ما) الواقعة بعد (بئس) اختلافاً كثيراً، واضطربت النُّقول اضطراباً شديداً، فاختلفوا: هل لها محل من الإعراب أم لا؟

فذهب الفرَّاء إلى أنَّها مع بئس شيء واحد رُكب تركيب (حبّذا)، فظاهر الكلام أنَّها لا محل لها من الإعراب.

وذهب الجمهور إلى أنَّ لها محلاً، ثمَّ اختلفوا: محلها رفُعٌ أو نصب؟ فذهب الأخفش إلى أنَّها في محل نصب على التَّمييز، والجملة بعدها في محل نصب صفة لها، وفاعل بئس مضمرٌ تفسيره (ما)، والمخصوص بالذَّمِّ هو قوله: (أن يكفروا) لأنَّه في تأويل مصدر، والتَّقدير: بئس هو شيئاً اشتروا به كفرهم، وفيه قال الفارسي في أحد

---

(1) البقرة : 90.

قوليه، واختاره الزمخشريّ، ويجوز على هذا أن يكون المخصوص بالذَّمِّ محذوفاً، و(اشتروا) صفة له في محل رفعٍ تقديره: بئس شيئاً شيءٌ أو كفرٌ اشتروا به(1).

ونقل ابن عطية عن الكسائي أنَّ (ما) يجوز أن تكون مصدريّة، والتَّقدير بئس اشتراؤهم، فتكون (ما) وما في حيِّزها في محل رفعٍ(2).

أمَّا المبرِّد، فقد نقل عن سيبويه أنَّ (ما) فاعل بئس، فقال سيبويه: هي معرفة تامَّة، التَّقدير بئس الشيءُ ، والمخصوص بالذَّمِّ على هذا محذوف، شيءٌ اشتروا به أنفسهم. نستخلص من هذا اتِّصال المبرِّد اتِّصالاً وثيقاً بمذهب البصريِّين عن طريق الكتاب، وآية ذلك تقارب الرُّوح المنهجيّة بين سيبويه والمبرِّد(3).

وقد اعترض ابن عطيّة على توجيه الفرَّاء فقال: "وفي هذا القول اعتراضٌ؛ لأنَّه فعل يبقى بلا فاعل، و (ما) إنَّما تكفُّ أبداً حروفاً(4).

ويذكر القرطبيّ توجيه الفرَّاء ويتبنَّى النَّحَّاس والقرطبيّ توجيهات سيبويه والأخفش(5).

نلحظ في هذه المسألة أنَّ الأحكام النَّحويّة مبنيَّة على سلسلة من العلاقات اللغويّة التي ترتبط بالمعنى، وهذا ما دفعهم لتعدُّد وجوه الإعراب في (ما) الواقعة بعد بئس.

ويرى السَّامرَّائي أنّ (ما) كلمة مبهمة يُؤتى بها لأغراض متعدِّدة، فقد يكون الغرض من الإتيان بها الإبهام على السَّامع، نحو أن تقول: (بئسما فعلت)، فلا تذكر ما فعل؛ لأنَّك لا تريد أن يعلم أحد بما فعل عدا المخاطب، أو قد يكون الأمر معلوماً

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن،1ج، 55-56؛ انظر السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص299.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص178.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج، ص174-175.

(4) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص178.

(5) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج1، ص247؛ انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص492-250.

يتطلَّب كلاماً كثيراً، فلا تريد أن تطيل الكلام به، بل توجز القول بوضع كلمة (ما)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾[1].

أمَّا في مسألة (كم) مركَّبة أو مفردة؟ ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ كم مركَّبة، وذهب البصريُّون إلى أنَّها مفردة موضوعة للعدد[2].

فالبصريُّون سمعوا عن العرب كثيراً، ولكنَّهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا على كل ما روي لهم "فلم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النَّادر، أو القولة النابية، إنَّهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قويّة، فلا بُدَّ في شواهدها أن تكون متواترة أو قريبة من التَّواتر، حتَّى ترسخ قواعدها، فلا تزلزل، ويقوى أساسها فلا تلين"[3].

أمَّا الكوفيُّون، فقد توسَّعوا في الأخذ عن القبائل العربيّة غير تلك التي أخذ عنها النّحويُّون البصريُّون، وهو ما نلقاه عند الفرَّاء في معاني القرآن.

فيتجلَّى استلهام روح العربيّة عند الفرَّاء في تحليل (كم)، فنراه يستلهم الحسّ اللّغوي في تركيبها، ويقيسها على نظائرها من اللسان العربي، مستشهداً بالشِّعر والنَّثر معاً، فهو حين يقول بالتَّركيب، لا يقوله لمجرَّد التفلسف، وإنَّما يقوله بوحي من اللغة نفسها، معترضاً على مذهب المبرِّد وسائر البصريين في أنَّها مفردة موضوعة للعدد[4]. يقول: نرى أنَّ قول العرب: كم مالك، أنَّها (ما) وصلت من أولها بكاف، ثمَّ إنَّ الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها؛ كما قالوا: لِمْ قلت ذاك؟ ومعناه: لِمَ قلت ذاك، ولما قلت ذاك؟ قال الشَّاعر[5]:

يــا أبــا الأسْــوَدِ لِــمْ أسْــلَمْتَنِي   لِهُمُـــــومٍ طَارِقَـــــاتٍ وَذِكِـــــرْ

---

(1) النساء: 58؛ انظر: السَّامرَّائي، معاني النَّحو، ج4، ص262.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص243.

(3) السيرافي، أبو سعيد، أخبار النّحويين البصريين، تحقيق طه الزيني، ومحمَّد عبد المنعم خفاجي، مطبعة البابي الحلبي، ص39.

(4) المبرِّد، المقتضب:55/3.

(5) لم يعرف قائله، الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص348؛ انظر: الأنباري، الإنصاف، ج1، ص171-245.

وقال بعض العرب في كلامه وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كَمُذْ أخَذتَ في حديثك، فردُّه الكاف في (مذ) يدلُّ على أنَّ الكاف في (كم) زائدة.

وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأَقِط[1]؟ فقال: كهيّن[2]؛ أي هو هيّن، فالكاف زائدة مثلما زيدت في (ما) فصارت (كما)، ثمَّ صارت (كم) لكثرة الاستعمال.

وقد أيّد البحث الحديث رأي الفرَّاء حين رأى برجستراسر أنّ "كمْ"أصلها :"كما"

Kama< kam [3]

وبمقتضى القانون الصَّوتي تمّ حذف الحركة لكثرة الاستعمال.

أمَّا (منذ) و(مذ)، فهما حرفان لفظاهما متقاربان، فقد تضمَّن (منذ) حرفي (مذ) مع زيادة النون؛ ولذلك قالوا بأنَّ أحدهما أصل للآخر[4].

ويذكر النُّحاة أنَّ (منذ) لغة أهل الحجاز، وأمَّا (مذ) فلغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيها أهل الحجاز[5]. فهم لم يستعملوهما متماثلين، بل خصُّوا (مذ) باستعمال، و(منذ) باستعمال، ثمَّ إنَّهم جعلوا (مذ) إذا رفع ما بعدها بمعنى. وإذا جرّ ما بعدها بمعنى آخر. وهو الموافق لطبيعة العربية في التخصيص. جاء في (المقتضب): "أمَّا (مُذْ)، فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره، غيْرَ أنَّها لا تقع إلَّا في الابتداء لقلَّة تمكُّنها، وأنَّها لا معنى لها في غيره، وذلك قولك: لم آته مُذْ يومان، وأنا أعرفه مُذْ ثلاثون سنة، وكلَّمتك مُذْ خمسةُ أيَّامٍ. والمعنى- إذا قلت: لم آته مُذْ يومان -: أنَّك قلت: لم أره، ثمَّ خبّرتَ بالمقدار والحقيقة والغاية. فكأنّك قلت: مدة ذلك يومان.

---

(1) الجبين والقطعة. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص124.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص348.

(3) برجستراسر، التطور النّحوي في اللغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929م، تصحيح وتعليق د. رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1414هـ/1994م، ص65-66.

(4) السَّامرَّائي، معاني النّحو، ج3، ص73-74.

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص1222.

والتفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار، فكلٌّ موضع يرتفع فيه ما بعدها هذا معناه.

وأمَّا الموضعُ الذي ينخفض ما بعدها، فأنَّ تقع في معنى (في) ونحوها؛ فيكون حرْف خفض، وذلك قولك: أنت عندي مُذ اليومِ، ومُذ الليلةِ، وأنا أراك مُذ اليومِ يا فتى؛ لأنَّ المعنى في اليومِ وفي الليلةِ"[1].

ومن الآراء التي نسبت للفراء في المفصل أنّ "منذ" مركبة من "من" و"ذو" التي بمعنى الذي وهي لغة طيئ.

قال الفرَّاء: الاسم يرتفع بعد (مذ) بأنه خبر مبتدأ محذوف. قال: لأنَّ (منذ) مركَّبة كما قدمناه من (من) و (ذو) التي بمعنى (الذي) والذي توصل بالمبتدأ والخبر، وقد يحذف في المبتدأ العائد والتقدير: ما رأيته مذ هو يومان على نحو قولهم: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً والمراد بالذي هو قائل[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً﴾[3].

ومن ناحية التَّداول الاستعمالي لهذين الحرفين، فهما قليلا الدوران، وهو أمر ينسحب على اللغات الساميّة الأخرى، إذْ سيطر الحرف (في) على استعمال دلالاتهما في العربية[4].

وقد أيَّد أيضاً البحث الحديث رأي الفرَّاء في أنَّ الأصل في (مِنْذُ) العربية هو (مِنْ) المركبة مع (ذو) مستدلاً بورودها في النُّقوش العربية اللحيانية، فقد عُثر على مثال في العربية اللحيانيّة في قولهم:

md bn ṡbḥ >ğw hṭll b mṡd h mḏ trk…t frḏh w>ẖrth snt >rb<n w>ḥdy

أي: مد بن صبح أجو (قدموا) القربان في جبلهم مذ ترك

---

(1) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص30.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص535.

(3) الأنعام، 154.

(4) عبابنة، يحيى، المستوى النَّحوي للغة العربيّة في ضوء اللغات الساميّة، دراسة مقارنة لنحو اللغة العربية، العلاقات النَّحويّة في اللغة العربية دراسة تاريخيّة مقارنة في النَّحو العربي في ضوء اللغات الساميَّة واللهجات العربية القديمة، ص341.

hdh>n w<rb>drth snt >frdh w...

فرضيه وذريته سنة إحدى وأربعين...

وقيل في دراسات نحوية مقارنة (إنَّ) استعمال (مذ) لا يختلف عن استعمال العربية الأم، وإن كنّا لا نستطيع الحكم على الحركة الإعرابية لضياع الإعراب من الخط اللحياني، ولأنَّ (مذ) في العربيّة تتراوح وظيفتها بين حالتين إعرابيتين، وهما الجر على معنى "من" والرَّفع على وقوعها في حالة الابتداء[1].

وقيل أيضاً لا يوجد استعمال آخر في اللغات السامية الأخرى يستعمل"منذ" بمكوناتها الموجودة في العربية، إلا استعمال الإثيوبية الجعزية للأداة (>emza)، وهي مكوَنة من (zem) بمعنى (من)، و (za) التي تعني ما يمكن ربطه مع اسم الموصول (ذو)، كما في قول (عزرا، أو سوتائيل) عن حادثة السبي البابلي:

>ama šalāsa < āmat >emza wadqat hagarna ṡeyyon ، أي: في العام الثلاثين منذ سقطت مدينتنا صهيون، وكلمة (>emza) بمعنى عندما، أو لمَّا، وهي تقابل حرف الجرّ (منذ).

وهذا يدلُّ على أنَّ الأصل في (منذ) العربية هو (مِن) المركبة مع (ذو)، وورد أنَّ بني سليم يلفظونها (مِنذُ) بكسر الميم، وهذا الذي في الأثيوبية الجعزية يؤكِّد أصالة الكسر في اللهجة".

وعندما نقف على الأقوال السَّابقة، نلحظ مدى تأثُّر الفرَّاء بالمذهب البصريّ، حينما يُكثر من التَّأويل والتَّقدير والتَّفلسف، إلى جانب تعمّقهُ بالمذهب الكوفي أيضاً، حين يفسِّر الظِّواهر اللغويّة تفسيراً جديداً يستلهم فيه روح العربية، فهو يحترم كل ما سمع من العرب ويجعلهُ أصلاً يقيس عليه. أمَّا المبرِّد، فقد برز عنده قوَّة النَّزعة المنطقيةِ نتيجة تأثُّرهُ بمنهج الفلاسفة والمنطقيين، وأنَّ الاستعمالات المتباينة لـ (مُذ) و (مُنذُ) تقومُ أساساً على المعنى اللغويّ الذي يختزل في ذهن عالم اللغة بما يقتضيه التَّركيب اللغويّ من أساليب ذهنيّة لخدمة القاعدة النَّحويّة.

---

(1) عبابنة، يحيى، المستوى النَّحوي للغة العربيّة في ضوء اللغات الساميّة، دراسة مقارنة لنحو اللغة العربية، العلاقات النَّحويّة في اللغة العربية، دراسة تاريخيّة مقارنة في النَّحو العربي في ضوء اللغات الساميَّة واللهجات العربية القديمة، ص341.

يُعدُّ وضع القاعدة النَّحويّة أمراً اجتهاديَّاً مهمَّا، يكشف بوضوحٍ عن شخصية العالم وبراعته في الإبداع، وعن قيمة المادَّة اللغويّة التي استقراها، وعن منهجه في البحث، ويمكن الحكم على العلماء من خلال جهودهم النَّحويّة هذه، فصحة القاعدة ودقَّتها تمنح العالم الثِّقة والاحترام بين العلماء.

4.1 لماذا بين الفرَّاء والمبرِّد:

لقد قرأتُ ما بين يديَّ من كتب المترجمين للفرَّاء والمبرِّد، فما نظرت في صفحة من صفحاتها، إلَّا وازددتُ يقيناً أنَّهما ملأا بعلمهما الآفاق، وطارت بذكرهما الركبان، فإذا أنتَ نظرت إلى سيرتهما عرفت أنَّهما من أفذاذ مفكري العربية الذين كان لهم من الخصوصيّة ما يميِّزهما عن غيرهم، وأنَّهما قد انفردا بأمر لم يكن لسواهما؛ فاستحقَّا به تعظيم العامة والخاصّة؛ فالفرَّاء والمبرِّد إمامان مجتهدان لا يشقُّ لهما غبار، وممَّا يشهد بمكانتهما العلميّة ثناء العلماء عليهما، فالفرَّاء يُعدُّ شيخُ اللغة وإمام العربيّة، وكبير النُّحاة في زمانه، لاسيّما الكوفيين منهم، فهو أعلمهم بالنَّحو واللغة وفنون الأدب، شهد له علماء عصره، والعلماء المتأخِّرون، فقد سُئِل الكسائي[1] الفرَّاء أعلم أم الأحمر؟ فقال: "الأحمر أكثر حِفْظاً، والفرَّاء أحسن عقلاً وأبعد فكراً وأعلم بما يخرج من رأسه".

وقال تلميذه سَلَمَة عنه[2]: "إنِّي لأعجب من الفرَّاء كيف كان يعظِّم الكسائي وهو أعلم بالنَّحو منه".

---

(1) الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد (ت577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص102.

(2) ابن خلكان، أبو العبَّاس شمس الدين، أحمد بن محمّد (ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1367هـ/1949م، ج5، ص228.

كما يروى عن ابن الأنباري قوله[1]: "لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربيّة إلَّا الكسائي والفرَّاء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس إذ انتهت العلوم إليهما".

ولم يكن الفرَّاء عالماً بالنَّحو فحسب، فكان مع تقدُّمه في اللغة فقيهاً متكلِّماً، عالماً بأيَّام العرب وأخبارها، وقارئ الفرَّاء يشرف في أثناء كتاباته على سمات المدرسة الكوفيّة بشكلٍ واضحٍ، فهو يُكثر من الرّواية، ويهتمُّ بالنَّقل اهتماماً واسعاً، ويبرز من خلاله شخصيته أنَّه إمام متبحِّر بلغات العرب وأساليبها ومذاهبها النَّحوية، وقد نبغ الفرَّاء في ثقافات عصره على اختلافها اللغويّة والدينيّة الفلسفيّة والعلميّة حتى شهد له بذلك علماء عصره، مثل: ثمامة بن أشرس، حيث قال[2]: "جلست إليه- يعني الفرَّاء- ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً، وفاتشته عن النَّحو فشاهدته نسيج وَحْده، وعن الفقه فوجدته رجلاً فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وبالنُّجوم ماهراً، وبالطبِّ خبيراً، وبأيَّام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقاً".

ومعاني القرآن من أشهر كتب الفرَّاء التي تمثِّل قمة النضج الفكري والمنهجي، وقد اشتمل على الكثير من الآراء والقواعد النَّحويّة، وهو فيه لا يفسِّر الذكر الحكيم بالطريقة المعروفة، وإنَّما ينتقي من الآيات على ترتيب السّور ما يُدير حوله مباحثه اللغويّة، والنَّحويّة فيحلُّ مشكلها، ويوضِّح غامضها مدلياً دائماً بآرائه النَّحويّة، ومعبِّراً بما اختاره من مصطلحات جديدة، ناثراً من حينٍ إلى حين آراء أُستاذه الكسائي وآراء نُحاة البصرة والكوفة، وقد وصل إلينا هذا الكتاب وطُبِعَ غير طبعة.

أمَّا المبرِّد فهو آخر آئمّة المدرسة البصريّة المهمِّين، حمل آراء المدرسة البصريّة ومنهجهم في دراسته وأصولهم التي بنوا عليها نحوهم؛ فاحتلَّ مكانةً مرموقةً

---

(1) الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي (ت626هـ)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د.ت)، 13/20.
(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 225/5.

بين معاصريه، وشهد له من تأخَّر عنه بعلمه، قال فيه تلميذه نفطويه[1]: "ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه".

وقال السيرافي[2]: "انتهى علم النَّحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العبَّاس بن يزيد الأزدي".

وذكره ابن جنيّ[3] فقال: "يُعدُّ جيلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقرَّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها".

وقد اعتنى المبرِّد بتصحيح نشأته العلميّة، لذا رسم له منهجاً في التلقِّي؛ فلازم كبار علماء عصره، ولم يكتفِ أبو العبَّاس بالأخذ من أئمّة زمانه، بل حرص على قراءَة ما يقع تحت يده من كتب الأئمة السَّابقين شأنه شأن علماء العربية المحقِّقين، قال المبرِّد[4]: "وقرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر[5]، فكان كالإشارة إلى الأصول"، وبهاتين ملازمة العلماء وقراءَة كتبهم تمَّ علم المبرِّد، فاستهوى أفئدة طلاب العلم، وتخرَّج في مدرسته خلق كثير، رووا عنه، وتتلمذوا عليه.

والمقتضب أكبر كتاب أُلِّف في النَّحو والصَّرف ضمَّ أصول هذين العلمين ومسائلهما وبيّنها بعد كتاب سيبويه، فهو يُعدُّ المرجع الثاني لنحو البصريين بعد أن ظهر محقّقاً.

جاء في مقدمة المقتضب[6]: " ثمَّ إنَّ كتاب سيبويه والمقتضب أقدم وأضخم ما وصل إلينا من كتب النَّحو والصَّرف؛ فالرَّبط بينهما تسجيل لخطوات نشأة النَّحو

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، (د.ت)، 269/1.

(2) الحموي، معجم الأدباء، 137/7.

(3) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت392)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: هنداوي، دار العلم، دمشق، (د.ت)، 129/1.

(4) أبو الطيب، علي بن عبد الواحد اللغوي (ت351هـ)، مراتب النَّحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1955م، ص130.

(5) صنَّف في النَحو كتابيّ: (الإكمال) و (الجامع). أبو الطيب، مراتب النَّحويين واللغويين، ص21.

(6) المبرِّد، مقدمة المقتضب، 6/1.

وتدرُّجه في القرنين الثاني والثالث، وفي ذلك كشف عن منابع "المقتضب" ومصادره، كما يُعدُّ دعامة قويّة في الدِّراسات المقارنة".

الفصل الثاني

المصطلحات والتعبيرات الدَّالة على الاعتراض وآلياته

إنَّ الأحكام التي أطلقها النُّحاة في مدوّناتهم النَّحوية، تعتمد على أسس قواعدية ذهنية ضيِّقة، فما جاء موافقاً لهذه القواعد التي وضعوها بناءً على الشائع الأعمّ، حكموا بصحَّته، وأخذوا به، وقاسوا عليه، وما خالف نعتوه بمصطلحات وتعبيرات دالَّة على الاعتراض، سواءٌ كان هذا الاعتراض على الأداءات اللغويّة الصادرة عن أبناء هذه اللغة، أم على توجيه هذهِ الأداءات، وما ستسعى الدراسة إليه يتمثَّل بتسليط الضوء على هذه المصطلحات، التي يمكننا أن ننظر إليها من وجهة نظر حديثة، وبناءً على هذه الفكرة، سنحاول توجيه الشَّواهد اللغوية التي تدخل في مادة الاعتراضات، التي تُسْتَنْبَط أحكامها من أدلة النَّحو (السماع، والقياس)، والمعايير الدقيقة التي تندرج تحت هذه الأدلة، فهي التي قد أسهمت في وجود مثل هذه الظواهر. وعليه سنتناول المصطلحات الدَّالة على الاعتراضات، وتشمل: (الكثير، والقليل، والنادر، والشاذ، والضرورة، والضعيف، واللغة، والقبيح، والمكروه، والغلط، والممنوع، والخطأ، واللحن)، وضمَّ هذا الفصل أيضاً آليات الاعتراض (السماع، والقياس) لنستبين موقف الفرّاء والمبرِّد من الأصول اللغوية، واعتمادهما عليها.

1.2 المصطلحات والتعبيرات الدَّالة على الاعتراض:

1.1.2 مصطلح الكثير:

الكثير في اللغة من (كثر كثرة)، وهو نقيض القليل. والكثير بمعنى الأكثر، وإنْ كان أقل منه[1]، وهو دون الغالب هو أكثر الأشياء، ويتخلَّف عنه بعض الأشياء[2].

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص27.

(2) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت 1094هـ/1683م)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، نسخه وأعدَّه للطبع: عدنان درويش، ومحمَّد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 1413هـ/1993م، ص474، 529.

وجاء مصطلح (الكثير) ومتعلِّقاته عند الفرَّاء والمبرِّد بشكلٍ مستفيضٍ منفرداً أو مقترناً بأحد أحكام القبول، ومن هذه التعبيرات، مثلاً:

1- "الكثير"، فعندما تحدَّث الفرَّاء[1] عن الهمزة الأصليّة، وقف على ظواهر الأصلُ فيها أنْ تُهمز، ولكنَّ العرب تركت همزتها لكثرة استعمالها. ومن ذلك ترك همزة (سبا) لكثرة جريه على ألسنتهم. قال: "والعرب تقول تفرَّقوا أيادِي سَبَا وأيدي سَبَاً، يتركونَ همزَتها لكثرة ما جرى على ألسنتهم، ويُجرون (سَبا)، ولا يُجرونَ: مَنْ لم يُجر ذهب إلى البلدة. ومن أجرى جَعَل (سَبَا) رجلاً أو جبلاً. وهو في القراءَة كثير بالهمز لا أعلم أحداً ترك همزه". أمَّا المبرِّد[2]، فقد ورَدَ عنده هذا المصطلح عندما تحدَّث عن (خلا). فقد ذهب إلى أنَّ من نصب بها أبقاها على فعليتها، ومن جَرَّ بها أجراها مجرى الحروف، فقال: "وقد تكون (خلا) حرف خفض، فتقول: جاءَني القوم خلا زيد. فإنْ قلت: فكيف يكون حرف خفض، وفعلاً على لفظٍ واحد؟ فإنَّ ذلك كثيرٌ منه حاشا...، ومثل ذلك (على)، تكون حرف خفض على حدِّ قولك: على زيدٍ درهمٌ، وتكون فعلاً، نحو قولك: علا زيدٌ الدَّابَّةَ".

2- هذا أكثر من أن يحصى، من ذلك ما ذكره المبرِّد[3] في إبدال الواو والياء تاءً، فهو يقول: "والتاء تُبدل من الواو والياء في (مُفْتعَل) وما تصرف منه؛ نحو: مُتَّعِدٌ ومُتَّزِنٌ، ومُتَّبِسٌ من اليبس. فهذا موضعها فيها. وتبدل من الواو خاصَّة في قولك: تُراث، إنَّما هو من ورِثت، وتُجاهٌ فُعال من الوجه. وكذلك تُخَمة من الوخامة. وهذا أكثر من أن يحصى".

3- سهلٌ كثير[4]. ففي حديث الفرَّاء عن نصب النَّكرة والمعرفة بعد ما لكَ، وما بالُكَ، وما شأنُك؛ فهي عنده كلمات يُنصب ما بعدهُنَّ على الحال لتضمُّنِهنَّ معنى

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، 666/2، 667، انظر: 17/1، 44، 46، 59، 74، 225، 240، 563، 643/2، 766، 905، 958، 995.

(2) المبرِّد، المقتضب، 426/4، انظر 29/1، 213، 233، 55/2، 81، 116، 160، 22/4.

(3) المبرِّد، المقتضب، 321/2، انظر: 219/1، 256/4

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 215/1

الفعل. قال: "إذْ وقف على قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[1]، "فنصب (فِئَتَيْنِ) بالفعل، تقول: ما لك قائماً، كما قال الله تبارك: ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾[2]، فلا تبال أكان المنصوب معرفة أو نكرة؛ يجوز في الكلام أن تقول: ما لك الناظرَ في أمرنا؛ لأنَّه كالفعل الذي ينصب بكان وأظنُّ وما أشبههما. وكل موضع صلحت فيه (فَعَل ويَفْعَل) من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة، كما تنصب (كان، وأظنُّ)؛ لأنَّهنَّ نواقص في المعنى وإنْ ظننت أنَّهنَّ تامَّات. ومثل مالِ، ما بالُك، وما شأنُك، والعمل في هذه الأحرف بما ذكرتُ لك سهل كثير. ولا تقل: ما أمرُك القائمَ، ولا ما خطبُك القائمَ، قياساً عليهنَّ؛ لأنَّهنَّ قد كثرن".

فالفرَّاء يُجيز نصب المعرفة والنكرة بعد هذه الكلمات على الحال، ويمنع ذلك مع غيرهنَّ.

4- القياس على الأكثر. ومن ذلك، ما جاء عند المبرِّد في تصغير ما هو على حرفين ممَّا لا يعرف أصله، نحو: (رُبَ) المخفَّفة من (رُبَّ)، فيقال: (رُبَيْب) لأنَّا علمنا ما حُذف منه، فهو يرى أنَّ أكثر المحذوفات من الياء والواو، نحو: (أب، وأخ، ويد) ترجع في التصغير إلى الياء؛ لاجتماعها مع ياء التصغير، فقد قال[3]: "واعلم أنَّه ما كان على حرفين ولا يُدرى ما أصله الذي حُذف منه؟ فإنَّ حكمهُ في التصغير والجمع أنْ تثبت فيه الياءُ؛ لأنَّ أكثر ما يحذف من هذا الياءُ والواو، والياءُ أغلب على الواو من الواو عليها، فإنَّما القياس على الأكثر".

- وهو كثيرٌ في كلام العرب[4]، فقد ورد هذا المصطلح عندما تحدَّث الفرَّاء عن جواز الخفض والرَّفع في المنادى المضاف إلى المتكلِّم الذي قد يلي أواخره ما يلي أواخر المندوب من الألف وهاء السَّكت إلَّا في قولهم: "يا هَنَاه، ويا هَنْتَاه، فالرَّفع عنده

(1) النساء: آية 88

(2) المعارج، آية 36

(3) المبرِّد، المقتضب، 233/1.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 723/2؛ انظر: 73/1، 247، 253، 299؛ 688/2، 812.

أكثر، وهي أسماء لازمت النِّداء لا يتصرّف فيها ولا تستعمل إلَّا في النِّداء، فهي بمعنى يا رجل، ويا امرأة"[1].

فقال عند مناقشته قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى﴾[2] "ربَّما أدخلت العرب الهاء بعد الألف في (حسرتَا) فيخفضونها مرَّة، ويرفعُونها، والخفض أكثر في كلام العرب، إلَّا في قولهم: يا هَنَاه، ويا هَنْتَاه، فالرَّفع في هذا أكثر من الخفض؛ لأنَّه كثير".

5- وهو كثيرٌ في كلام العرب وأشعارهم[3]، ومنه ما جاء عند الفرَّاء في اعتراضه على قراءَة الرَّفع في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[4]، فالوجه عند الفرَّاء الخفض بالاتباع. فيقال: (وحورٍ عينٍ) خفضها أصحاب عبدالله؛ وهو وجه العربيّة، وإنْ كان أكثر القرَّاء على الرَّفع؛ لأنَّهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهنَّ، فرفعوا على قولك. ولهم حورٌ عينٌ، أو مع ذلك حورٌ عينٌ. والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله. فقيل: الفاكهة واللحم لا يطاف بهما، إنَّما يطاف بالخمر وحدها".

وقد لاحظنا من خلال هذه الدَّراسة، أنَّ من المصادر التي اعتمد عليها الفرَّاء في تخطئته للقرَّاء واعتراضه على الأَداءات اللغويّة، التي يمكن لها أن تتَّفق مع محيط القاعدة النَّحويّة الدِّلالة المعجميّة والسياقيّة، وأثرها في الدِّلالة والمعنى الإيحائي.

وفي اصطلاح النَّحويين كثر استعمال (كثير) بمعناه اللغويّ، للدِّلالة على سعة استعمال الظاهرة في اللسان العربي، وقد لاحظت الدراسة أنه قد يتَّفق الفرَّاء مع المبرِّد في أنَّ كثرة الاستعمال تعمل على إجراء اللازم مجرى المتعدِّي.

ومن أهم الظواهر اللغوية المرتبطة بمصطلح الكثير ظاهرة الحذف، وباب الحذف باب واسع كثير الجزئيات، ومع ذلك، قد يدخل في دائرة هذا البحث ما يتعلَّق منها بمصطلح الكثير، وهو أشيع المصطلحات في التدريج الاستعمالي، وله موقع في الاعتراض وردِّه في هذا الباب.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 45/2.

(2) الزمر: آية 56.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 24/1-25.

(4) الواقعة: آية 22.

وسنتناول في هذه بعض صور الحذف؛ لتحديد المدى الفعلي لتأثير ذلك المفهوم في التراث النَّحوي.

الحذف والتقدير:

من الأساليب التي لجأ إليها النُّحاةُ لتأويل النُّصوص الحذف والتقدير، فهو ينبع من محاولة النُّحاة تصحيح النُّصوص التي يجب قبولها، والتي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضهُ القواعد من أحكام. والحذف يتمّ بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النُّحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصوَّرون أنَّه يوفِّق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النَّحويّة، وبين النُّصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبِّقها.

أولاً: حذف حرف الجر:

فقد قال الفرَّاء أثناء وقوفه على قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (1). إنَّ حذف (إلى) مع الأفعال الثلاثة: (ذهب، وانطلق، وخرج) جائزٌ لكثرة استعمالها، فالعرب تقول: إلى أين تذهب؟ وأين تذهب؟

ويقولون: ذَهبْتُ الشَّامَ، وانْطلَقتُ السُّوقَ، وخَرجْتُ الشَّامَ(2). فاستجاز في هذه الأحرف إلقاء (إلى) لكثرة استعمالها.

وذهب المبرِّد إلى أنَّ الفعل (دخل) يتعدَّى بحرف الجرِّ تارة، وبغير حرفٍ الجرِّ تارة أخرى. فقولك: (دَخَلْتُ البَيْتَ ليس شاذَّاً). فأنت تقول: (دَخْلتُ البَيْتَ، ودَخَلْتُ في البَيْتِ)، كما تقول: جِئْتُكَ وجِئْتُ إليك(3). فهو يرى أنَّ حذف حرف الجر كان تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

---

(1) التكوير: آية 26.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص957، 958.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص60، 61، 337، 338.

ثانياً: حذف عامل المصدر:

ففي قوله تعالى: ﴿فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾[1].

يرى الفرَّاء، أنَّ العامل في (ضرب الرقاب) فعل مقدَّر وجب إضماره، تقديره: فاضربوا الرقاب ضرباً وقت ملاقاتكم العدو[2].

ويتَّفق معه المبرِّد في هذا التَّوجيه والتَّقدير، ويضيف رأياً آخر وهو أنَّ سبب الحذف كثرة الاستعمال لبعض المصادر[3].

ويرى المبرِّد أنَّ المصدر كسائر الأسماء، إلَّا أنَّه اسمٌ للفعل، فإذا انتصب فعلى إضمار الفعل، فمن المصادر ما يكثر استعماله، فيكون بدلاً من فعله، مثل قولك: حمداً وشكراً[4].

ومن الملاحظ أنَّ الفرَّاء والمبرِّد قد اعتمدا في تفسيرهما وتوجيهاتهما على القاعدة النَّحويّة التي استند إليها النُّحاة لتكون معياراً.

وقد أيَّد بعض المفسِّرين، مثل: الطبري، وابن عطية، ما ذهب إليه الفرَّاء والمبرِّد في توجيه النَّمط بفعلٍ مضمر دلَّ عليه المصدر[5].

ثالثاً: حذف لام الأمر:

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[6].

---

(1) محمَّد: آية 4.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص775.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص268.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص226.

(5) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج2، ص154؛ ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج5، ص110؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص147.

(6) يونس: آية 58.

قراءَة الجمهور (فَلْيَفْرَحُوا) بلام الأمر وياء الغائب، وجاء في حرف أُبيّ بن كعب، وابن مسعود (فافرحوا) بالأمر[1].

فذهب الفرَّاء إلى أنَّ فعل الأمر للمواجَهةِ فرعٌ على الفعل المضارع، ومنقطع منه، وأنَّه مُعْرَبٌ مجزوم، وعامل جزمه لامٌ محذوفة، ولكن لمَّا كثر في الكلام وجرى على الألسن، استثقل مجيء اللام مع حرف المضارعة تخفيفاً[2].

وقد استشهد الفرَّاء على جواز هذه القراءَة بما سمع عن النبيّ ﷺ أنَّه قال: "لِتَأْخُذُوا مَصَافكُمْ"، يريد به خذوا مصافكم[3].

وردَّ أبو جعفر النَّحَّاس[4]، وابن جنِّي[5] قول الفرَّاء. وذهب المبرِّد[6]، والزَّجَّاجي[7]، إلى أنَّها لغة جيِّدة، وذكر الطَّبري أنَّ ذلك لغة رديئة[8].

ومصطلح الرَّداءة ونعت الظواهر اللغوية به، مصطلح ورد عند أعلام النَّحو العربي في مرحلة مبكرة؛ فهو محمول على القياس، وليس محمولاً على اللُّغة نفسها،

---

(1) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، مختصر في شواذ القرآن، نشره برجستراسر، طبع المطبعة الرحمانية بمصر، 1934م، ص57؛ الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص234؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 285/2؛ ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج3، ص126؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص44، 45.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص351.

(3) الترمذي، أبو عيسى محمَّد بن عيسى (279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1996م، كتاب التفسير، سورة 38، حديث (3235، وقال الترمذي حديث حسن صحيح، ج5، ص285-286.

(4) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج2، ص65.

(5) ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءَات والإيضاح عنها، تحقيق: عبد الحريم النَّجَّار وآخرين، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2، 1389هـ/1969م، ج1، ص213.

(6) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص45.

(7) المرادي، بدر الدين الحسن بن القاسم، (ت749هـ)، الجنى الدَّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخري الدين قباوة، ومحمَّد نديم فاضل، مطبعة المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ/1973م، ص111.

(8) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج11، ص88.

فلا يجوز أن يوصف الكلام بالرَّداءة بناءً على معايير خاصة في ذهن النَّحويّ فقط؛ ذلك لأنَّ الذين قاموا بهذه العملية هم أبناء اللُّغة الفصحاء، فلا يجوز أن يكون القياس النَّحوي غالباً على السَّماع اللغويّ.

إنَّ موقف البصريِّين غالب هو الاعتداد بكثرة الاستعمال، ومن ذلك ما ورد عن أبي عمرو بن العلاء فيما رواه ابن نوفل، قال: "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمَّا وضعت ممَّا سميته عربية. أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمِّي ما خالفني لغات"[1].

أمَّا موقف الكوفيِّين، فيتمثَّل في أنَّهم يعتدُّون بالقليل الشَّاذ[2].

لا شكَّ أنَّ اعتماد الاستعمال في تحليل ظواهر اللغة وتفسيرها منهج عِماده الحسّ اللغويّ؛ لأنَّ ذلك الباحث يركن إلى الاستقراء والتتبُّع، ويعتني بذلك. ولذا، فإنَّ الأخذ به في البحث اللغوي يبتعد باللغة عن أساليب المتكلِّمين، ويجنِّبها التأويلات البعيدة، ويقرِّبها إلى واقعها تطوُّراً واستعمالاً.

وقد تنبَّه المحدثون إلى منزلة كثرة الاستعمال وأهميته في تعليل ظواهر اللغة، فهو عندهم عامل من عوامل التطوُّر الدِّلالي للكلمة[3]، والأمر ينطبق على عوامل التَّطوُّر اللغوي عامّة.

يقول فندريس: نلاحظ أنَّ معنى الكلمة يزيد تعرُّضاً للتغيُّر كلما زاد استعمالها، وكثر ورودها في نصوص مختلفة؛ لأنَّ الذِّهن في الواقع يوجّه كل مرّة اتجاهات جديدة، وذلك يُوحي إليها بخلق معانٍ جديدة[4].

---

(1) الزبيدي، أبو بكر محمَّد بن الحسين، (ت379هـ)، طبقات النَّحويين واللغويين، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1392هـ/1973م، ص39.

(2) الحديثي، خديجة، المدارس النَّحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3، 1422هـ/2001م، ص76، 138.

(3) براجستراسر، التطوُّر النَّحوي للغة العربية، ص13.

(4) فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمَّد القصَّاص، القاهرة، 1950م، ص253.

2.1.2 مصطلح القليل:

هو مصطلح شائعٌ في كتب النَّحو والتُّراث، يستعمله النُّحاة لتأييد حكم نحويّ أو صرفيّ. والقلَّة خلاف الكثرة في معاجم اللغة[1]، وفي اصطلاح النَّحويين لم يخرج معنى القلّة عن معناه اللغويّ، وقد اختلف العلماء في تحديد مستوى القلَّة ومقدارها؛ فهو مصطلح لم يكن واضح المعالم عندهم، وممَّا يدلّ على ذلك ما نلحظه من خلطٍ بين مصطلح القلَّة ومصطلح النَّادر والشَّاذ، إذْ كثيراً ما نرى اقتران مصطلح القلَّة بالنُّدرة، كقولهم: "قليل نادر"[2].

إنَّ توجيه الطَّعن عن طريق مصطلح القلّة إلى بعض الظَّواهر اللغويّة كان حكماً نسبيَّاً يرجع إلى عدّة أسباب، أهمّها نقص الاستقراء، وقيود النُّحاة وإهمال بعض جامعي اللغة لبعض لغات العرب يُعدُّ السَّبب الرَّئيس في ظهور مثل هذا المصطلح. كما يمكن أن نعيده إلى أنَّ الظواهر التركيبية للغة، ظواهر لا يمكن أن تكون نهائية؛ لأنَّ ابن اللغة قادر بعد نضج نظامه اللغوي على إنتاج ما لا يمكن أن ينتهي من هذه التراكيب.

لقد استعمل الفرَّاء والمبرِّد مصطلح القليل بصيغٍ تعبيريّة مختلفة، منها:

1- وهو قليلٌ خاصٌ بالشعر[3]: ومن ذلك ما ذكره الفرَّاء في مسألة اجتماع الشرط والقسم في قول الشاعر[4]:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ جِدٍّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَومِ نَنْتَفِلُ

فقال: "فَجَزم (لا تلفِنا) والوجه الرَّفع، والشرط قد يجاب مع تقدُّم القسم عليه، وهو قليل خاص بالشعر".

---

(1) الكفوي، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، ص529.

(2) الأسترابادي، رضي الدين محمَّد بن الحسين (ت686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، (د.ت)، ج1، ص146-366.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 65/1، 576.

(4) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمَّد حسين، تحقيق: رودلف جاير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1983م، ص113؛ انظر: ابن منظور، لسان العرب، 328/14؛ البغدادي، خزانة الأدب، 327/11، 330، 331، 333.

فهو يرى أنَّ لام (لئن) موطئة للقسم المحذوف، والتقدير: والله إنْ مُنِيتَ.... وقوله: (لا تُلْفِنا) جواب الشرط دون القسم بدليل أنَّه مجزوم بحذف الياء من آخره، ولو جاء على الكثير وهو إجابة القسم لتقدمه، لقيل: لا تلفينا بإثبات الياء لأنَّه مرفوع.

فكما نرى، فإنَّ الفرَّاء اعترض على الأداء اللغوي انطلاقاً من معيارية القاعدة التي تقول: "إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما، فإنْ تقدّمهما ذو خبر، جاز جعل الجواب لأيّ منهما"(1).

ومجيء هذا الأداء بالجزم كما نرى في هذا الشاهد، يدلّنا على أنَّ مثل هذه الأداءَات كانت تصدر عن أبناء اللغة وَفْق نظام مختلف عن الأداء القياسي للغة. ومن الجدير بالذكر أنَّه يمكن أنْ نحمل حذف الياء من المضارع (لا تلفِنا) والاجتزاء بالكسرة منها لضرورة الوزن، وعندئذٍ يصح ثبوته جواباً للقسم على القاعدة الحادة ولا خلل.

2- وهي قليلة، ومنه ما ذكره المبرِّد(2) في حديثه في باب معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (الرباعي المجرَّد) عن مجيء الأسماء والصِّفات على وزن (فِعْلِل). فقال: "فالاسم الزِبْرِج والخِمْخِم. والنعت اللِّطْلِط وهو قليل".

وتعقَّبَه أبو الفتح(3)، وذكر أمثلة كثيرة، ثمَّ قال: "وإنَّما أكثرت من هذا؛ لأنَّ أبا العبَّاس ذكر أنَّ فعللاً في الصِّفة قليل".

نستنتج ممَّا تقدَّم، أنَّ المسألة بالنسبة للنَّحوي مسألة إحصائيّة لما بين يديه، إذْ يجمع الظواهر ثمَّ يقوم بتصنيفها، فما كان عدده أكثر وكان منسجماً مع بابه وقاعدته نال ثناءَه ووصفه بأوصاف توحي بأنَّه مقبول مفضَّل لديه، وما كان عدده أقل، وجَّه له مصطلحات توحي بأنَّ تلك الظواهر أقل شأناً من تلك التي نالت القبول والاستحسان.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 126/2.

(2) المبرِّد، المقتضب، 66/1؛ انظر: 150/1، 48/2، 157، 203.

(3) ابن جنِّي، المنصف، 25/1.

3- قليلٌ في كلام العرب: ومن ذلك أنَّ الفرَّاء[1] يرى أنَّ الحمل على اللفظ والمعنى أقوى وأولى من الحمل على المعنى في (كلّ) إذا أُضيفت للنكرة. فقال: "وقليلٌ في كلام العرب أن يقولوا: مررت على كل رجلٍ قائمين وهو صواب".

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ حدَّ القليل يُمثِّلُ حكماً أطلقه النَّحويون على بعض الظواهر اللغوية التي خالفت الأعم الأغلب من الشواهد المجموعة عن العرب، إلى جانب أنَّ الفرَّاء أكَّدَ سلامة هذه اللغة من اللحن والغلط بقوله: "وهو صواب"، وبالتالي فإنَّ وصفها بالقليلة لا يُعدُّ عنده من باب الطعن بها.

4- هو مع ذلك قليل: ومنه ما جاء في اللفيف المفروق، حيث يرى المبرِّد[2] أنَّه لا يكون فعل، ولا اسم موضع فائه واو، ولامه واو. في حين جاء ذلك في الياء، وهو قليلٌ، نحو: يَدَيْت إليه يدا. فقال: "اعلم أنَّه لا يكون فِعْل، ولا اسم موضع فائه واو، ولامه واو. لا يكون في الأفعال، مثل: (وعَوْت). وأمَّا الياء، فقد جاء منها لخفّتها. وذلك قولك: يَدَيْت إليه يداً. وهو مع ذلك قليل".

5- ذلك قليلٌ جداً: ومن ذلك ما ذكره المبرِّد [3]في أبنية الاسم المجرَّد الثلاثي نحو قوله: "فأمَّا (فِعِل) فلم يأتِ منه إلَّا القليل. قالوا: إبِل وآبال، وإطل[4] وآطال".

بناءً على ما سبق، نقول: ما حدود هذه القلّة والكثرة؟ وهل يتسنَّى لنا أنْ نحصي الوارد في كل باب لنميِّز نسبة القليل إلى الكثير؟.

6- لستُ أستحبّ ذلك لقلّته: ومنه مسألة النصب على نزع الخافض عند الفرَّاء[5] في قوله تعالى: ﴿آتِنَا غَدَاءَنَا﴾ [6]، حيث قال: "والمعنى والله أعلم آتنا بغدائنا؛ فلما أسقطت الباء زادوا ألفاً في فعلت، ولست أستحبّ ذلك لقلّته، ومنه قوله تعالى:

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، 546/1.

(2) المبرِّد، المقتضب، 150/1.

(3) المبرِّد، المقتضب، 202/2.

(4) ابن منظور، لسان العرب، 119/1. الأيطل: مُنْقطع الأضلاع من الحَجَبة، وقيل القُرُبُ، وقيل الخاصرةُ كلّها.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، 29/1.

(6) الكهف: آية 62.

﴿فَأَجَاءهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[1]. المعنى والله أعلم: فألجأها المخاض إلى جذع النخلة.

ونجيب عن مثل هذه الاعتراضات أنَّه يكفي في ردِّها أنَّها أقيسة عقليّة وَرَدَ السماع بخلافها، فلم يَشْكل علينا المعنى؛ لصحة معنى الكلام وعدم إخلاله مع كثرة استعماله، وورده في القرآن والشعر وكلام العرب.

وفي قول الشَّاعر[2]:

أَلَا أيُّهـذَا الزَّاجِـرِي أَحْضُـرَ الـوَغَى   وأَنْ أشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

يجيزُ الفرَّاء نصب الفعل (أَحضرَ) بأنْ محذوفة، والتَّقدير: بـ (أنْ) أحضرَ، والدَّليل على صحّة هذا التقدير أنَّه عطف عليه، قوله: "وأن أشهدَ اللذات"[3].

في حين يرى المبرِّد، أنَّ الفعل (أحضرُ) مرفوع؛ لأنَّ عامله لا يضمر، وأنَّ نصبه قليل في الكلام[4].

فقد ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل. في حين ذهب البصريُّون إلى أنَّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل[5]. وقد كانت هذه المسألة ممّا عالجه الكوفيُّون والبصريُّون معالجة قواعدية، وهما رأيان قواعديَّان تحليليَّان يرتكزان على نظرية العامل.

(فأحضرَ) بالنَّصب بأنَّ المحذوفة على مذهب الكوفيِّين الذين أجازوا النصب بـ(أنْ) مضمرة، والبصريُّون يرونه بالرَّفع، وهو رأي بصريّ ممعن في الخضوع للقاعدة النحوية التي لا تجيز حذف (أنْ) في مثل هذا السياق التركيبي.

---

(1) مريم: آية 23.

(2) طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصَّقَّال، المؤسسة العربية، بيروت– لبنان، ص45؛ انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص452؛ البغدادي، الخزانة، ج1، ص57؛ ج3، ص594.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص982.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص85.

(5) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص456.

نلحظ من خلال هذه المسألة، اعتراض المبرِّد على أداء النَّمط اللغويّ بمصطلح القليل، فالقلّة عنده مسألة نسبيّة معياريّة قياساً لما كان كثيراً.

ونستنتج ممَّا سبق، أنَّ نعت اللغة بالقلّة طعن بها، وإشارة إلى أنَّها أقلُّ مكانة وأدنى مستوى من اللغة الجيِّدة، أو الكثيرة المشهورة، أو الفصيحة، وهو تدريج استعمالي قد لا يكون صحيحاً بالنظر إلى طاقات النظام اللغوي غير المحدودة، وطريقة النُّحاة في جمع اللغة وتقعيدها.

ومن أمثلة القليل عند الفرَّاء، قول بني كنانة: (رَأيت كِلَي الرجلين، ومررت بكلَي الرجلين)، فقد عدَّ قول بني كنانة لغة قبيحة قليلة مضوا فيها على القياس، والأصل عنده ثبات الألف في حال الإضافة مع المُظْهر[1].

ويرى البصريُّون أنَّ (كلا وكلتا) إذا أُضيفتا إلى المضمر؛ فإنَّهما تعاملان معاملة المثنَّى، بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرَّاً، وإن أُضيفتا إلى ظاهر فإنَّهما يلزمان الألف مطلقاً، واستدلَّ البصريُّون بالسّماع عن العرب، وأنَّه حكم مجمع عليه سماعاً، ولذا لا يجوز غيره[2].

وفي ضوء هذه الدِّراسة، نرى أنَّه لا يجوز للنَّحوي أن يردّ اللغة القليلة لقلة شواهدها؛ لأنَّ ما عدَّه قليلاً، قد يكون كثيراً في بيئة لم تصل ركاب جامعي اللغة إليها، أو أنَّ ما جمع منها كثير، ولكن فُقِدَ ولم يصل منه إلاَّ القليل، كما أنَّ ردَّهم، ارتكز على القاعدة، ممَّا يعني أنَّهم حكَّموا القاعدة باللغة، والمنهج الوصفي يحتمّ تحكيم اللغة بالقاعدة.

وعموماً، فإنَّ المتتبِّع لقبائل العرب وأشعارها واستعمالاتها، يدرك كم أضاع النُّحاة من اللغة، وكم أهملوا منها نتيجةً لتضيق مساحة الاحتجاج زماناً ومكاناً.

قال أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلَّا أقلُّهُ، ولو جاءكم وافراً لجاءَكم علمٌ وشعرٌ كثير"[3].

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص511.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص366.

(3) الجُمَحي، محمَّد بن سلَّام (ت231هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، دار المدني، 1400هـ/1980م، ص25.

3.1.2 مصطلح النَّادر:

هو ما قلَّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس[1]، أو هو أقلّ من القليل[2]. يعدُّ مصطلح النَّادر من المصطلحات التي لم تتَّضح معالمه في أذهان علمائنا العرب؛ فامتزجت خيوطه بغيره من المصطلحات؛ كالقلّة، والشذوذ، كما نلحظ كذلك ندرة هذا المصطلح بمقابل شيوع المصطلحات الأخرى عند الفرَّاء والمبرِّد، فكلاهما لا يُبنى عليه حكماً، ولا يُطمئن إليه كأصلٍ لاستنباط الحكم، ويرجع ذلك إلى منهجهما في استنباطِ القواعد التي اتَّخذت مبدأ الشُّيوع والاطِّراد أساساً لبناء القواعد واستنباطها، فالنُّدرة في عمومها لا تصلح لتعميم الحكم.

قال الفرَّاء[3]: "ذُكِرَ لي أنَّ بعض العرب يسمِّي مأوَى الإبل مأوِى، بكسر الواو"، وأضاف قائلاً: "وهو نادرٌ، لم يَجِىءْ في ذواتِ الياء والواو (مَفْعِلٌ)، بكسر العين إلَّا حرفان: مَأْقِي العين، ومأوِي الإبل، وهما نادران، واللغة العالية فيهما: مأوى، ومُوق، وماقٌ".

وردَّ ابن خالويه[4] كلام الفرَّاء، ولكنَّه عزا كسر عين (مَفْعِل) للعرب وليس لبعضهم".

يرى الفرَّاء أنَّه إذا كان اسم المكان والزَّمان والمصدر من ذوات الياء والواو فعين (مَفْعَل) من ذلك مفتوحة، وبعض العرب يكسرها في حرفين نادرين، هما: المأقي من العين، ومأوِى الإبل.

يُفهم من قوله السابق، أنَّ النادر هو ما خالف المألوف من القواعد، وهو غير الشائع في الاستعمال، ومع كل هذا نرى أنَّه لا يجوز ردّ مثل هذه الأنماط، وعدم

---

(1) الجرجاني، علي بن محمَّد بن علي، (ت816هـ)، كتاب التعريفات، حقَّقه إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، ط4، 1418هـ/1998م، ص235.

(2) الكفوي، الكليَّات، ص529.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 479/1.

(4) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت370هـ)، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار القلم للملايين، بيروت، 1979م، ط2، ص108.

القياس عليها؛ "لأنَّه ما يُعدُّ نادراً، قد يكون كثيراً في بيئة أخرى، فهي لغة اختارتها قبيلة من قبائل العرب تُعدُّ حجّة لا يجوز ردُّها"(1).

4.1.2 مصطلح الشَّاذ:

هو ما يكون مخالفاً للقياس، من غير نظر إلى قلِّة وجوده وكثرته(2). وقسَّمه الجرجاني إلى قسمين(3)، القسم الأول منهما، هو الشاذ المقبول: وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء.

وأمَّا القسم الثاني، فهو الشَّاذ المردود: وهو الذي يجيءُ على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء؛ أي أنَّ شرط قبول الشَّاذ أنْ يوافق الاستعمال، ولكنَّه لا يُقاس عليه.

والشُّذوذ من الأحكام الشَّائعة التي كُثر ذكرها في مراجع النَّحو ومصنَّفاته، فقد عُرف عن البصريِّين أنَّهم لا يستشهدون بالشَّاذ ولا يقيسون عليه، فقد قال المبرِّد: "فإذا جعلت النَّوادر والشَّواذ غرضك، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلَّاتك"(4).

وقد تعدَّدت أساليب التعبير عن حكم الشَّاذ عند الفرَّاء والمبرِّد، مثل:

1- هو على شذوذه قِلَّة: ومنه ما ذكره الفرَّاء(5) في ما لم يُسمَّ فاعله. ففي قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء﴾(6).

---

(1) القواسمة، قاسم خليل حسن، طعن النُّحاة واللغويين في لغات العرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، 2007م، ص7.

(2) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص164؛ انظر: الكفوي، الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، ص528.

(3) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص164.

(4) السيوطي، جلال الدِّين، (ت911)، الأشباه والنَّظائر في النَّحو، تحقيق: محمَّد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م، ج3، ص49.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، 581/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 247/5

(6) الفرقان: آية 18.

قال الفرَّاء[1]: "والقرَّاء مجتمعةً على نصب النون في (نَتَّخِذَ) إلَّا أبا جعفر المدني فإنَّه قرأ: (أن نُتَّخَذَ) بضم النون (مِن دُونِكَ)، فلو لم تكن في الأولياء (مِنْ) كان وجهاً جيِّداً، وهو على شذوذه قِلَّة".

يوجِّه الفرَّاء (أن نُتَّخَذَ) بضم النون وفتح الخاء على أنَّها المتعدية لاثنين، فالتقدير: (نُتَّخَذَ من دونك ولياً) و (من أولياءَ) المفعول الثاني إلَّا أنَّ (مِنْ) مزيدة في المفعول الثاني، وهذا عنده شاذ قليل، وكذلك هذا لا يجوز عند أكثر النَّحويين؛ لأنَّ (مِنْ) لا تُزاد في المفعول الثاني؛ بل في الأول.

وقد زعم الفرَّاء أنَّ أبا جعفر تفرَّد بهذه القراءَة التي ثبتت قراءَة عددٍ من القرَّاء بها، منهم أبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو رجاء، والحسن، وأبو جعفر، وابن عامر، وحفص، وغيرهم[2].

من خلال ما تقدَّم، أرى أنَّ الشذوذ حكمٌ أطلقه الفرَّاء على بعض الظواهر اللغويّة التي لا تنسجم مع قواعده وقوالبه اللغويّة، ومخالفتها للقياس النَّحويّ.

2- لا أشتهيها؛ لأنَّها شاذّة: منه ما جاء في اعتماد الفرَّاء[3] على العقل واللغة المجرَّدة في تفسير المفردات الشرعيّة. ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾[4].

قرأ الجمهور[5]: (سَرَقَ) بالفتح والتخفيف مبنيَّاً للفاعل، إخباراً لظاهر الحال، في حين قرأ ابن عبَّاس وأبو زوين والكسائي (سُرِّق) بتشديد الراء مبنيَّاً للمفعول[6]، أي لم

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، 581/1.

(2) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، التِّبيان في إعراب القرآن، وضع حواشيه: محمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1=1419هـ/1998م، 212/2؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 333/2.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 399/1.

(4) سورة يوسف: آية (81).

(5) مكيّ، مشكل إعراب القرآن، ص124؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 20/2؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، 337/5.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 244/9؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 208/4.

يقطعوا عليه بالسرقة بل ذكروا أنَّه نُسب إلى السَّرَق، والمعنى: وما شهدنا إلَّا بما علمنا من التسريق. قال الفرَّاء: "ويُقرأ (سُرِّق) ولا أشتهيها لأنَّها شاذَّة. وكأنَّه ذهب إلى أنَّه لا يستحلّ أن يسرَّقَ ولم يَسرِق".

لقد اعترض الفرَّاء على هذه القراءَة، ورماها بالشذوذ لما يترتَّب عليها عنده من فساد المعنى، حيث لم يكن الأخ سارقاً، وإنَّما كان متَّهماً بالسَّرقة.

فهو هنا يتأوَّل المعنى على غرار المعتزلة، إذْ نراهم يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعها رؤَوسهم، تاركين كتب التفسير والحديث وآثار السَّلف.

3- ليس البيت الشاذ بحجّة على الأصل المجمع عليه: ومنه بناء (أفعل) التفضيل من العيوب والألوان، فقد ذهب المبرِّد[1] إلى عدم جواز بناء أفعل التفضيل من العيوب والألوان، وعلّة عدم الجواز عنده، أنَّ أصل أفعالها تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف، نحو: احمرَّ واحمارّ، واعورّ واعوارّ، وما زاد عن ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجُّب، ومعلوم أنَّ ما امتنع بناء فعل التعجُّب منه، امتنع بناء (أفعل) في التفضيل منه أيضاً.

ففي قول الشاعر[2]:

جارية في دِرْعِها الفَضْفاضِ   أَبْيَضُ من أُخْتِ بَنِي إباضِ

الشاهد في قوله (أبيض)، حيث استعمل أفعل التفضيل من البياض.

قال المبرِّد: "ليس البيتَ الشاذ بحجّة على الأصل المجمع عليه"[3]. وفي هذا إشارة إلى ضعف من ركن إلى الشاذ وبنى عليه، واعتمده حجّة في الرأي، ورغم هذا الرأي المتعنِّت المتشدِّد، إلَّا أنَّ هذه الدراسة أثبتت اعتماد المبرِّد في بعض المسائل التي ناقشها على الشاذ في بناء قواعده النَّحويّة.

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 4/181-182.

(2) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه، ص176؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 3/136؛ ابن منظور، لسان العرب، 2/190.

(3) ابن منظور، لسان العرب، 2/190؛ السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه: محمَّد أحمد جاء المولى، وعلي محمَّد البجاوي، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1/233

ففي حكم تقدُّم التَّمييز على عامله، أجاز المبرِّد[1] تقديم المميّز على عامله إذا كان العامل فيه فعلاً متصرِّفاً، تقول: شيباً اشتعل الرأس؛ لأنَّ العامل فيه فعل، أمَّا قولك: وجهاً زيدٌ الحسن، فلا يجوز؛ لأنَّ العامل غير فِعْل، وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العبَّاس المبرِّد وجماعة من الكوفيِّين إلى جوازه مستندين إلى القياس[2]، واحتجُّوا لذلك ببيتٍ أنشدوه وهو:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى للفِرَاقِ حَبْيبَها ... ومَا كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ[3]

والشَّاهد فيه نصب (نفساً) على التمييز. قال المبرِّد: "وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحّة الرِّواية، ولا يقاس عليه والرِّواية المشهورة عندهم: وما كان نفسي بالفِّراق تطيب؛ فيؤيِّد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحّتها في القياس[4].

نلحظ من خلال الموضع السَّابق، أنَّ المبرِّد الذي حاول أنْ يبتعد عن الرِّوايات الشَّاذة، عندما ناقشها وعلَّلها خرج عن ذلك الحدّ الذي رسمه في أوَّل منهجه، فقد خالف فيه النُّحاة الذين سبقوه فأجاز تقديم التَّمييز على عامله اعتماداً على النَّقل والقياس؛ ممّا يعني أنَّ هذا لا ينقض القاعدة الصارمة التي تابعها.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ﴾[5].

قرأ أبو البرهسم[6]: "مُطْلِعُون... فَأَطلَعَ مُطلعونِ بإسكان الطاء وكسر النون[7].

---

(1) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص37؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص410.

(2) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص682.

(3) البيت للمُخبّل السَّعدي، (1987م)، شعراء مقلُّون، تحقيق: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط1، ص290، انظر: المبرِّد، المقتضب، ج3، ص37؛ ابن جنِّي، الخصائص، ج2، ص384؛ الأنباري، الإنصاف، ج2، ص682؛ السيوطي، الأشباه والنَّظائر، ج2، ص242-243.

(4) أبو القاسم الفارقي، تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، ص139-140.

(5) الصَّافَّات: 54.

(6) عمران بن عثمان أبو البرهسم الزبيدي الشامي، صاحب القراءة الشاة. انظر: ابن الجزري، محمد محمد الدمشقي، (ت883هـ)، غاية النهاية في طبقات القرَّاء، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2006م، 533/1.

(7) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص128؛ الزمخشري، الكشَّاف، ج2، ص602؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج7، ص361؛ السَّمين الحلبي، الدُر المصون، ج5، ص503.

اعترض الفرَّاء على الأداء اللغوي ووصفه بالشُّذوذ، وسبب الاعتراض دخول نون الوقاية على اسم الفاعل المجموع العامل عمل فعله[1]، وتابعه في موقفه الطَّبري[2]، في حين جعله أبو حاتم السجستاني خطأً[3]، ولم يجزه المبرِّد[4]، وجعله أبو جعفر النَّحَّاس لحناً[5]، في حين حمله ابن جنِّي على لغةٍ ضعيفةٌ[6]. قال: "إلَّا أن يكون على لغة ضعيفة، وهو أن يجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع؛ لقربه منه، فيجري مجرى يطلعون".

5.1.2 مصطلح الضَّرورة:

هي ما لم يرد إلَّا في الشِّعر، سواء كان للشَّاعر فيه مندوحة أم لا[7]. وسمِّيت الضَّرورة الشِّعرية من باب التَّغليب وإطلاق الخاص على العام، فهي خاصّة بالشِّعر أو النَّثر المسجوع، أو المثل الذي يدور على الألسنة[8].

وكان من المتَّفق عليه، أنَّه ليس في كتاب الله ضرورة، غير أنَّ هذا المصطلح استعمل في مقام تضعيف بعض القراءَات التي يشوبها ضعف من جهة الرِّواية والاستعمال[9]، أو من جهة الانسجام مع القواعد النَّحويّة التي وضعها النَّحويون.

وقد استعمل الفرَّاء والمبرِّد مصطلح الضَّرورة بأساليب تعبيريّة مختلفة، منها:

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص692.

(2) الطَّبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج23، ص39.

(3) ابن جنِّي، المحتسب، ج2، ص220.

(4) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج2، ص751.

(5) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج2، ص751.

(6) ابن جنِّي، المحتسب، ج2، ص220.

(7) الكفوي، الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، ص567.

(8) الحلواني، محمَّد خير، أصول النَّحو العربيّ، جامعة تشرين، اللاذقية، 1979م، ص77.

(9) عبابنة، يحيى، القراءَات القرآنيّة رؤى لغوية معاصرة، دار الكتاب الثقافي، إربد- الأردن، 1435هـ/2014م، ص345.

1- "إذا اضطرَّ شاعر جاز: ومنه ما جاء عند المبرِّد[1] في إجازته الرجوع إلى الأصل جوازاً مطلقاً، وإنْ لم يرد به سماع كقوله: "إذا اضطر شاعر جاز له أنْ يرد مبيعاً وجميع بابه إلى الأصل، فيقول: مبيوع".

ممَّا سبق، نرى المبرِّد لا يحيل إلى الضرورة إلَّا إذا كانت موافقة أصلاً من أصول العربيّة؛ لأنَّ الجائز في الضرورة عنده إنَّما هو الرجوع إلى الأصل لا الخروج عنه.

وخلاصة القول، أنَّ الضرورة قد تدفعهم إلى الخروج عن المستوى القياسي أو المعياري للقواعد النَّحويّة، ولكنَّها لا تبلغ منزلة الخطأ؛ لأنَّ لها وجهاً مقبولاً لدى النُّحاة، فهي تمثِّل توسُّعاً في الاستعمال اللغويّ، سواء اضطر الشاعر إليه، أو كان مختاراً له.

2- إلَّا أنْ يضطَّر الشاعر. ففي حديث المبرِّد[2] عن ضرورات التقديم والتأخير، نجد أنَّه أجاز للضرورة تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الاستفهام غير الهمزة. فقد قال في ذلك: "ولو قلت: هل زيد قام؟ لم يصلح إلَّا في الشعر؛ لأنَّ السؤال إنَّما هو عن الفعل، وكذلك متى زيدٌ خرَج؟ وأين زيدٌ قام؟ وجميع حروف الاستفهام- غير ألف الاستفهام- لا يصلُحُ فيهنَّ إذا اجتمع اسم وفعل إلَّا تقديم الفِعْل، إلَّا أنْ يُضْطَرَّ الشاعر".

تُعدُّ الضرورة مخرجاً سهلاً لكل من ضاق بشاهد تعارض مع القاعدة النَّحويّة؛ لأنَّ الأمر يتعلَّق بعدم وجود قواعد ملزمة، علاوة على أنَّ متعلم اللُّغة يعزِّز فهمه للنَّحو من المنظور الذهنيّ للغة، فيتحدَّث وفق ما يراهُ خاضعاً لذوقه اللغويّ الذي اعتاد عليه.

3- ولا يجوز إلَّا في الشعر، ومن ذلك ما جاء عند الفرَّاء في مسألة الفصل بين المتضايفين، فالفصل عنده بينهما ضرورة، كقوله[3]: "والفعل قد ينصب الشيئين،

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 75/2.

(2) المبرِّد، المقتضب، 101/1.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 421/1.

ولكن إذا اعترض صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته؛ مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيهِ، ولا يجوز إلَّا في الشعر، مثل قوله[1]:

فَرِشْني بِخَيْرٍ لا أكونُ ومِدْحَتي كَناحِت يَوْماً صَخْرةٍ بِعَسِيلِ

وموطن الشاهد: (كناحِت يوْماً صَخْرةٍ) ففُصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ أي: (كناحتِ صخرةٍ يوماً بعسيل).

ومن الآراء التي تواردت وحملت عليها بعض توجيهات النُّحاة، أنَّ الضرورة قد توافق لغة من لغات العرب، ويؤيِّد ذلك ما نقله النَّحَّاس عن الأخفش أنَّه قال: "ليس شيء يُضْطرُّون إليه إلَّا وهم يرجعون فيه إلى لغة بعضهم"[2].

ونحن نرى أنَّ هذه المسائل سواء كانت ضرورة، أم لغة فهي مستعملة في السِّعة والاختيار.

4- لا تقول إلَّا في ضرورة الشعر: ومن ذلك أنَّ الفرَّاء لم يجوِّز دخول نون التوكيد في جواب الشرط، ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[3]، قال[4]: "المعنى والله أعلم: إن تدخلن حُطّمتُنَّ، وهو نَهْيٌ محض؛ لأنَّه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة: ألا ترى أنَّك لا تقول: إنْ تضربني أضربنَّك إلَّا في ضرورة الشعر".

أي إنَّ الفرَّاء جوَّز أنْ يكون نهياً مستأنفاً لم يتعلَّق بما قبله من حيث الإعراب، وإنَّما هو نهْيٌ للجنود في اللفظ والمعنى "للنمل"؛ أي لا تكونوا بحيث يحطمونكم.

والنَّهي إذا جاء على صورة النفي كان أبلغ من النَّهي الصَّريح[5].

---

(1) وهو بلا نسبة. انظر: الفرَّاء، معاني القرآن، 421/1؛ ابن منظور، لسان العرب، 152/10؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، 328/2؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 432/2؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، 43/5.

(2) النَّحَّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمَّد، (ت338هـ)، شرح القصائد المشهورات، الموسومة بالمعلقات، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، 103/1.

(3) النمل: آية 18.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 131/1.

(5) السَّمين الحلبي، الدر المصون، 302/5.

إنَّ مثل هذا النمط لا يُعدُّ من الضرائر، فالفرَّاء غير مضطر لتقدير جملة شرطية ثم وصف الظاهرة بالضرورة، وعلى الرغم من ذلك نجده عندما أراد تفسير هذا التركيب لجأ إلى المستوى التحليلي اللغوي لوصف التركيب، وفي الوقت نفسه اعتمد على المستوى الدِّلالي، فالمعنى عنده نهيٌ محض، كقولهم: لا أرينَّك هاهنا.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾(1).

قرأ الأعمش والحسن(2): (وإلى ثمودٍ) بالصَّرف (التنوين)، وقرأ الجمهور: (وإلى ثمودَ) بمنع الصَّرف.

يرى الفرَّاء والزَّجَّاج(3) أنَّ من قرأ بالصَّرف على إرادة الحيّ، ومن قرأ بمنع الصَّرف على إرادة القبيلة.

أمَّا أبو عُبَيْد(4)، فيقول: لولا مخالفة السَّواد لكان الوجه ترك الصَّرف، إذْ كان الأغلب عليه التأنيث. وعلى الرّغم من الناحية الوصفيّة في هذا القول، فإنَّ الأمر لا يتعلَّق بالسَّواد (رسم المصحف)؛ لأنَّه لا يختلف رسمه في حالتي الصَّرف، والمنع من الصَّرف.

وتعقَّبه أبو جعفر النَّحَّاس(5) فقال: إنَّ الغالب عليه التأنيث كلام مردود؛ لأنَّ ثموداً يُقال له حي، ويقال له قبيلة.

أمَّا المبرِّد(6)، فقد أنكر منع الصَّرف؛ لأنَّه ليس لمنع الصَّرف أصلٌ يردُّ إليه.

---

(1) هود: آية 61.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص372؛ البنَّاء، أحمد بن محمَّد الدمياطي، (ت1117هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءَات الأربع عشرة، صحَّحه وعلَّق عليه: علي محمَّد الصبَّاغ، نشره: عبد الحميد أحمد حنفي، ص257.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص372؛ الزَّجَّاج، معاني القرآن، ط3، ص59.

(4) أبو عُبَيْد، جهود الإمام أبي عُبَيْد في علوم القراءَات، ص277.

(5) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج2، ص97؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص55.

(6) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص354.

فهو يرى أنَّ الضَّرورة تردُّ الأشياء إلى أُصولها، وكثيراً ما كان يصرِّح عقب شرحه لبعض المسائل معترضاً على الأداء اللغويّ بقوله: "ولو اضطرَّ الشاعر لردَّه إلى أصله".

والذي يلحظ في منهجه، تحديد الضرورة وعدم خروجها عن الأصول؛ لأنَّ الضَّرورة عنده لا تجوِّزُ اللحن، وهو ضربٌ من العودة إلى الأصول، ومراجعة القياس. وهذا هو مذهب المبرِّد.

والنَّحويُّون عامَّتهم يلجأون إلى الضَّرورة عندما يرون الشَّاهد النَّحوي الشعري لا ينطبق مع أقيستهم، فهي وسيلة من وسائل التخلُّص ممَّا جاء مخالفاً للقاعدة النَّحويّة.

ففي قول الشَّاعر[1]:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

قال الفرَّاء: باطل والصَّواب

زَجَّ القَلوصَ أبُو مَزَادَهْ

فالفرَّاء والمبرِّد لم يجيزا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظَّرف وحرف الخفض لضرورة الشِّعر[2]، وهو رأي ينسجم مع القاعدة الحادّة التي لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإنْ كان النَّحويون قد أجازوه في ضرورة الشِّعر.

فالقول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل الخلافيّة بين البصريِّين والكوفيِّين، فالكوفيُّون أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظَّرف وحرف الجر، في حين لم يجوِّز البصريُّون ذلك[3].

نلحظُ في هذه المسألة اعتراض النُّحاة على الأداء اللغويّ المتداول؛ بسبب التعصُّب من علماء اللغة وأربابها للقاعدة المعياريّة التي ترفض أي سياق تركيبي

---

(1) هذا البيت من الشَّواهد التي لا يعرف قائلها، (جاءت كلمة القلوص فاصلاً بين المصدر وفاعله المعنوي)، انظر: الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص422؛ ابن جنِّي، الخصائص، ج2، ص406؛ الأنباري، الإنصاف، ج2، ص349؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج2، ص349؛ البغدادي، الخزانة، ج4، ص415-416.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص422؛ المبرِّد، المقتضب، ج4، ص376.

(3) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص349.

يخالف قواعدها التي وضعت بعد استقراء ناقص للأنماط اللغويّة، فقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدّة الاتصال بينهما أكثر من شدّته بين المضاف والمضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[1]، وقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[2].

6.1.2 مصطلح الضَّعيف:

ورد في حديث المعاجم[3] عن الضَّعيف والضُّعفُ: أنَّ الضَّعف خلاف القوة، وقيل الضُّعفُ بالضَّمِّ في الجسد، والضَّعف بالفتح في الرأي والعقل، وقيل: هما معاً جائزان في كلِّ وجه، وهو ما نميل إليه؛ فالضَّعْفُ والضُّعْفُ صيغتان اختياريتان جائزتان في الاستعمال اللغوي، أو التراكيب الاستعمالية.

وأمَّا اصطلاحاً[4]: فالضعف من الأنماط الاستعمالية التي لا يصل حكمها إلى الثُّبوت، وقيل[5]: قليلٌ ما يكون مخالفاً للقياس، فهو نادرٌ من جهة قلَّته، وشاذٌ من جهة مخالفته.

إنَّ القوَّة والضَّعف معياران اعتمدهما النَّحويُّون في وصف الإعراب أو التفسير اعتماداً على القاعدة من ناحية، وعلى الاستعمال ووصفه بالكثرة والقلَّة من ناحيةٍ أخرى، فقد استعمل الفرَّاء والمبرِّد حكم الضَّعيف بأساليب تعبيريّة مختلفة، منها:

1- ضعيف خبيث: ومنه ما جاء في المصدر المحذوف عامله وجوباً، فقد قال المبرِّد[6]: "فإذا قلت: ما أَنت إلَّا شُرْبِ الإبل- فالتقدير: ما أنت إلَّا تَشْرَبُ شُرْبَ الإبل،

---

(1) النساء: 155.

(2) آل عمران: 159.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص44.

(4) الكفوي، الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، ص529.

(5) الجعفري، كريم عبد الحسين حمُّود، الوجه الضَّعيف في النَّحو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1999م، ص10-11؛ انظر: الحميداوي، نزار بنيان، الأحكام التقويميّة في النَّحو العربي، دراسة تحليلية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2001م، ص144.

(6) المبرِّد، المقتضب، 231/3.

والرَّفع في هذا أبْعَدُ؛ لأنَّه إذا قال: ما أنت إلَّا سَيْرٌ. فالمعنى: ما أنت إلَّا صاحبُ سيرٍ؛ لأنَّ السير له. فإذا قال: ما أنت إلَّا شُرْبَ الإبل ففيه فِعْل؛ لأنَّ الشُّرْبَ ليس له. وإنَّما التقدير: إلَّا تشرب شرباً مثل شُرْبَ الإبل، فإذا أراد الضمير في الرَّفع كثر، فصار المعنى: ما أنت إلَّا صاحب شُرب كشربِ الإبل، فهذا ضعيف خبيث".

يرى المبرِّد نصب المصدر المشبّه به الواقع فعله خبراً إمَّا لمبتدأ أو غيره، نحو: ما أنت إلَّا شُرْبَ الإبلِ، فالتقدير: ما أنت إلَّا تَشْرَبُ شُرْبَ الإبل، والمعنى: ما أنت إلَّا تشرب شُرْباً مثل شُرْبَ الإبل، وذلك لأنَّه شبَّههُ بشرب الإبل؛ ولأنَّ الشرب فعل وقع منك على الإبل.

وانطلاقاً من رأي المبرِّد في هذه المسألة بقوله ضعيفٌ خبيث يَسْهلُ القولُ بخروج التركيب اللغوي: (ما أنت إلَّا صاحب شربٍ كشرب الإبل) عن القاعدة النحوية التي تُوجب عنده نصب المصدر المشبّه به الواقع فعله خبراً لمبتدأ أو غيره؛ لأنَّ الشرب له ولم يشبههُ بشرب الإبل؛ ولأنَّ الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل. أي أنَّه أراد أن يقول إنَّ المصدر مرفوعٌ وليس مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً.

2- أضعف: ومنه ما ذكره الفرَّاء[1] في جواز تعريف التمييز، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا﴾ [2].

قال الفرَّاء: "نُصبت الزهرة على الفعل مَتَّعناهم به زهرةً في الحياة الدنيا وزينةً فيها. و (زهرةً) وإن كان معرفةً؛ فإنَّ العرب تقول: مررت به الشريفَ الكريم. وأنشدني بعض فَقْعسٍ[3]:

أَبَعْدَ الَّذِي بالسَّفْحِ سَفْحِ كُوَاكِبٍ رَهِينَةَ رَمْسٍ مِنَ تُرابٍ وجَنْدَلِ

فنصب الرهينة بالفعل، وإنَّما وقع على الاسم الذي هو الرهينة خافض، فهذا أضعف من (مَتَّعنا) وأشباهه"[4].

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، 521/1.

(2) سورة طه، الآية (131).

(3) هذا البيت من شواهد الفرَّاء عن بني فَقْعسٍ: 521/1؛ انظر: الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 167/16.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 269/2.

موطن الشاهد في البيت نصب (رهينةَ) على البدليّة من محل المجرور (بالسفح)؛ لأنَّ محلّه النصب على المفعوليّة.

وقد وجَّه الفرَّاء قوله (زهرةَ) على أنَّه تمييز لـ(ما) أو للهاء في (به)، ولكنَّه رُدَّ عليه؛ لأنَّه معرفة والتمييز لا يكون معرفة، بيدَ أنَّه يجوز تعريف التمييز على أصول الكوفيين.

ومن التَّوجيهات التي ذُكرت في توجيه الشاهد القرآني أنَّ (زهرةَ) مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم، أو بتقدير أذمُّ؛ لأنَّ المقام يقتضيه، أو بتقدير أعني بياناً لـ(ما) أو للضمير، أو أنَّهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة[1].

يبدو لنا أنَّ الفرَّاء خرَّج الشاهد على الأمر البعيد والوجه الضعيف، وترك الأوجه القريبة القوية، فهو يرى أنَّ تعريف التمييز ضعيف ولكنَّه جائز، وهذا الأمر جاء نتيجة غياب النظرة الوصفية للغة والتمسُّك بالمعياريّة الصارمة.

3- ضعيف: ومن ذلك ما ذكره الفرَّاء[2] في مسألة العطف على اسم (إنَّ) بالرَّفع قبل مجيء الخبر، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾[3] قال الفرَّاء: "فإنَّ رفع الصابئين على أنَّه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلمَّا كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إنَّ) نصباً ضعيفاً- وضعّفه أنَّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره- جاز رفع الصابئين. ولا أستحبُّ أن أقول: إنَّ عبدَاللهِ وزيد قائمان لتبيّن الإعراب في عبدالله".

يرى الفرَّاء جواز رفع (والصابئون)؛ لأنَّ (إنَّ) ضعيفة فلا تؤثّر إلّا في الاسم دون الخبر، و(الذين) هنا لا يتبيّن فيه الإعراب فجرى من جهةٍ واحدةٍ الأمران، وقد أجاز النَّصب ورفع الصابئين رجوعاً إلى أصل الكلام.

---

(1) السمين الحلبي، الدر المصون، 66/5.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، 236/1، انظر: 353/1.

(3) سورة المائدة، آية (69).

بدا الفرَّاء معيارياً في نظرته للتركيب اللغوي، إذ إنَّه رفض جواز العطف على موقع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر إلَّا فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ) انطلاقاً من فكرة العامل، أو العلاقة الإسنادية بين العامل والمعمول.

أمَّا المبرِّد، فقد قال في حديثه عن (لا) النافية للجنس[1]: "اعلم أنَّ (لا) إنْ فَصلْتَ بينها وبين النكرة– لم يجز أن تجعلها معها اسماً واحداً؛ لأنَّ الاسم لا يُفْصلُ بين بعضه وبعض.

فتقول: لا في الدار أَحد، ولا في بيتك رجل. وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[2]، لا يجوز غيره: لأنَّ (لا)– وإنْ لم تجعلها اسماً واحداً مع ما بعدها– لا تعمل لضعفها إلَّا فيما يليها".

يقول المبرِّد من شروط عمل (لا) النافية للجنس عدم الفصل بينها وبين اسمها، فإذا فُصِل بينهما أُهمل عملها ووجب تكرارها، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾. والشاهد: أنَّه قد فصل بين (لا) واسمها فاصل وهو الجار والمجرور (فيها) فأهملت وكُرّرت، وعادت الجملة إلى أصلها، فنعرب الجار والمجرور خبراً مقدّما، و(غولٌ) مبتدأ مؤخّراً مرفوعاً بالضمة.

إنَّ نظرية العامل من أهمِّ النظريات الذهنيّة التي تدلُّ على عمق التفكير لدى النُّحاة، الذين حاولوا تطويع الكثير من الأنماط اللغويّة التي خرجت عن القاعدة النَّحويّة؛ لأنَّها تمثِّل واقعاً استعمالياً لا يمكن تجاهله.

4- ضعيف في العربيّة: وقد ورد في موضع واحد عند الفرَّاء حين لم يأتِ للفعل (يحسبنَّ) مفعولان. ففي قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[3].

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 361/4.

(2) الصافات: 47.

(3) النور: 57.

قرأ الجمهور(1): "ولا تَحْسَبَنَّ" بالتاء وفتح السين، وقرأ حمزة: "ولا يَحْسِبِنَّ" بياء الغيبة.

يرى الفرَّاء والزَّجَّاج(2) أنَّ (يحسبنَّ) بالياء بمعنى لا يحسبنَّ الذين كفروا أنفسهم معجزين الله في الأرض؛ لأنَّ الحسبان يتعدَّى إلى مفعولين، و (الذين) فاعل، و و(أنفسهم) مفعول أول محذوف، و (معجزين) مفعول ثانٍ.

وقال الفرَّاء(3): "هو ضعيف في العربيّة"، وأجازه على حذف المفعول به، وهو قول البصريِّين، تقديره: أنفسهم، أي أنَّه نظر إلى القاعدة في إجازته، وأمَّا في الاستعمال فهو عنده ضعيف؛ انطلاقاً من المعنى السابق.

وقال الكوفيُّون: (معجزين) المفعول الأول، وفي الأرض المفعول الثاني، وخرَّج الزمخشري(4) ذلك متَّبعاً قول الكوفيِّين، فقال: "معجزين في الأرض"، هما المفعولان، والمعنى: لا يحسبنَّ الذين كفروا أحداً يعجز الله في الأرض حتَّى يطمعوا هم في مثل ذلك.

وقال النَّحَّاس(5): ما علمت أحداً من أهل العربيّة إلَّا وهو يخطِّئ قراءة حمزة.

قال الزَّمخشري(6): "وليست هذه القراءَة التي تفرَّد بها حمزة بنيِّرة"، وتعقَّبه أبو حيَّان(7)، فقال: "... ولم يتفرَّد بها حمزة كما ذكر بل قرأ بها ابن عامر، وهو من العرب الذين سبقوا اللَّحن، فلا التفات لقوله: "ليست بنيِّرة".

وبهذا يمكن القول: إنَّ ما ذكره النحاس، والزمخشري، كلام مردود لا يُلتفت إليه؛ لأنَّها قراءَة سبعية ثابتة ثبوتاً لا يمكن الطعن فيه، وقد قرأ بها من السبعة ابن عامر،

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القرءَات، ص191؛ الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص154: ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج4، ص190؛ مكيّ، مشكل إعراب القرآن، 123/2؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص232.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص521؛ الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج4، ص52.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص521.

(4) الزمخشري، الكشَّاف، ج2، ص394.

(5) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج2، ص452.

(6) الزمخشري، الكشَّاف، ج2، ص394.

(7) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج4، ص510.

وحمزة، كما تقدَّم، وكذلك نرى أنَّه ليس من الصعب تخريج القراءَة على وجهٍ حسن بالاعتماد على دلالة السياق في الآيات الكريمة.

وبناءً على ما سبق، نرى أنَّ مدار الضَّعف والقوَّة عند النَّحويين يعتمد على الناحية التركيبيّة والخواص التكوينيّة للمفردات، فهذا التَّحامل الشَّديد والقسوة في الاعتراض على الأداء اللغوي؛ لأنَّه لمْ يأتِ لـ(يحسبنَّ) مفعولان، مع أنَّ القراءَة متواترة النَّقل، وناقلها حمزة وهو ثقة.

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾[1].

قرأ الجمهور[2]: (يَذْهَبُ بالأبصار) بفتح الياء والهاء، وقرأ أبو جعفر: (يُذهِب) بضمّ الياء وكسر الهاء.

لقد ضعَّف الفرَّاء[3] الجمع بين همزة التعدية، وحرف الجر الباء الذي يفيد التعدية، وذلك في قراءَة أبي جعفر بقوله: ولست أستحبّ ذلك، وتبعه الطَّبري[4]، في حين منع الأخفش وأبو حاتم السجستاني[5]، والمبرِّد ومكِّيّ القيسي[6] هذا الجمع.

فالفرَّاء في هذه الأنماط، يعتمد على قوانين استقراها من لغة العرب؛ فهو لم يطلق أحكامه بتعبيراته ومصطلحاته الخاصّة الدَّالة على التَّضعيف؛ كقوله: "ولست

(1) النور: 43.

(2) الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص319؛ مكيّ، مشكل إعراب القرآن، 124/2؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 332/2؛ ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج4، ص189؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص227.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص28.

(4) الطَّبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج18، ص119.

(5) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج6، ص465.

(6) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص124.

أشتهي"[1]، و "لست أستحب"[2] من دون مسوّغات يستند إليها، كما كان يفعل في بعض المواضع التي رصدتها الدراسة.

فملخَّص القضية هنا، أنَّ العرب أقامت الضمَّة مقام همزة التعدية، والباء عندهم زائدة؛ لأنَّ (يُذْهِبُ) من أذهب متعدِّياً، ثمَّ بيَّن موقفه من هذا بأنَّه لا يستحبّه لقلَّته.

وقد وردت هذه الألفاظ في مواضعَ كثيرةٍ في معاني القرآن[3].

7.1.2 مصطلح اللغة:

يقال في اللغة: جماعة تكلَّموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين[4]. قال ابن جنِّي: "اللغات على اختلافها كلّها حجّة"[5].

لقد استعمل كلٌّ من الفرَّاء والمبرِّد مصطلحات تعتمد التَّدريج الاستعمالي في وصف اللغة، مثل: "لغة قليلة"[6]، و "لغة حسنة"[7]، و "لغة كثيرة"[8]، و "لغة فاشية"[9]، و "لغة نادرة"[10].

ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾[11].

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص510-861.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص29.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص236، 283، 577، ج2، ص660، 661، 861.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص214.

(5) ابن جنِّي، الخصائص، ج2، ص95.

(6) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص179.

(7) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص885.

(8) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص779.

(9) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص169؛ انظر: المبرِّد، المقتضب، ج2، ص193.

(10) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص516؛ ج2، ص782؛ انظر: المبرِّد، المقتضب، ج3، ص175.

(11) طه: آية 63.

قرأ ابن كثير وحفص (قالوا إنْ)، وقرأ الباقون ما عدا أبا عمرو: إنَّ هذان بتشديد (إنَّ) وبالألف، وقرأ أبو عمرو (إنَّ هذين) بالياء[1].

لقد جاءَت القراءَة المتواترة بالألف في (هذان) علامة الرَّفع، وقياس النَّحو أن تكون بالياء علامة النَّصب لوجود (إنَّ)، كما في قراءَة أبي عمرو بن العلاء؛ وهو ما حمل النَّحويّين على التفتيش عن وجه نحويّ مقبول، وخير التَّخريجات لها أن تكون جاءَت على لغة بعض العرب الذين يلزمون المثنَّى الألف في كل الأحوال، وهو تخريج الفرَّاء.

إذْ قال[2]: "قراءَتنا بتشديد (إنَّ)، وبالألف على لغة بني الحارث بن كعب"، فإنَّ تفسيره لهذه الظاهرة، هو تفسير لهجي، رغم أنّه عدَّ إثبات الألف لحناً، حين قال: "إنَّ هذان اختلف فيه القرَّاء، فقيل[3]: هو لحن، ولكنَّنا نمضي عليه لئلَّا نخالف الكتاب"، ورأيه هذا لم يجد قبولاً عند غيره؛ لأنَّ القراءَة سنَّة متَّبعة تعتمد على صحة الرِّواية والنَّقل الصَّحيح.

أمَّا المبرِّد، فيجيز قراءَة (إنْ هذان لساحران)، ويوافقه في هذا الرَّاي أبو حيَّان والقرطبي؛ لأنَّها قراءَة تستقيم فيها القاعدة النَّحويّة، وتوافق رسم المصحف[4]. وفي هذا الصَّدد ينبغي القول: إنَّ الفرَّاء عُنِيَ بمعالجة البنية اللغويّة من خلال ربطها بالبُعد التداولي؛ فسعى إلى إضافة مكوَّن تداولي جنباً إلى جنب مع المكوِّنين: التركيبي والدِّلالي في معالجة البنية اللغويّة، في حين اكتفى المبرِّد بالنَّظر للمسألة من ناحية قواعديّة.

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص419؛ الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص296؛ ابن مكي، مشكل إعراب القرآن، 69/2، 70؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 321/2؛ ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج4، ص50؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص34.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص510؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص34.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص510.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص364؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج6، ص255؛ القرطبي، الجامعة لأحكام القرآن، ط11، ص216.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾[1].

قال الفرَّاء[2]: هي بمنزلة (لا بُدَّ)، و(لا محالة)، ثمَّ كثرت في الكلام حتى صارت كقولك: (حقاً)، فإعرابها كإعراب (لا بُدَّ)، ومعناها معنى (حقَّاً).

وعلَّل الفرَّاء حذف الميم من (لا جرم) بأنَّها لغة ناس من فزارة، يقولون: (لا جَرَ أنَّك قائم).

أمَّا مذهب المبرِّد[3] تبعاً لسيبويه[4]، هو اعتبار (جَرَمَ) فعلاً، بمعنى (وجبَ وحَقَّ)، والمصدر المؤوَّل فاعل للفعل.

وقد لاحظت خلال تتبُّع المادَّة، كثرة ورود مصطلح اللغات عند الفرَّاء، وأكثرها حضوراً اللغات غير المنسوبة.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[5].

قراءَة العامَّة (فليفرحوا)، وقرأ زيد بن ثابت (فبذلك فلتفرحوا)[6].

وذهب الفرَّاء إلى أنَّها خرجت عن أصل الأمر؛ لأنَّ العرب تحذف اللام لكثرة الاستعمال[7]، وذكر الطَّبري[8] أنَّها لغة رديئة في كلام العرب، وذهب المبرِّد[9] إلى أنَّها لغة جيِّدة، وقد وجدت أنَّ معيار الجودة والرَّداءة عند المبرِّد ينطلق من قرب هذا الاستعمال من القواعد اللغوية القياسيّة، في حين استند المبرِّد في تجويده هذه اللغة إلى وجودها في الاستعمال اللغوي الكثير.

---

(1) هود: 22.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص363.

(3) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص352.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص469.

(5) يونس: 58.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص351؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 57؛ الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص234؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 285/2؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص45.

(7) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص351.

(8) الطَّبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج11، ص88.

(9) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص45.

8.1.2 مصطلح القبيح:

القبح في اللغة: ضد الحسن[1]، وقيل: هو ما كان منافراً للطَّبع، أو ما خالف الغرض، أو ما فيه مفسدة، أو كان ضدَّاً لصفة الكمال[2].

لقد استعمل النُّحاة هذا المصطلح للدِّلالة على مستوى الظَّواهر اللغويّة، مستندين بدرجةٍ كبيرةٍ إلى مدى استعمال الظَّاهرة اللغويّة وفشوها، أو القدرة على تطويع القاعدة وإخضاعها للتعامل مع الاستعمال اللغوي من الجانب الفكري، وعلى هذا فإنَّ استعمالهم لا ينطلق من حكم جمالي، بل هو حكم استعمالي.

لذا، فقد صرَّح الفرَّاء والمبرِّد في مواضعَ كثيرةٍ أنْ القبح لا يخرج من دائرة الجواز، ومن هذه الأمثلة:

1- ذلك قبيحٌ وهو جائز: ومنه ما ذكره الفرَّاء[3] في حديثه عن مطابقة المسند إليه، فقد قال: "فإنْ قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنَّثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز. وإنَّما قبح؛ لأنَّ الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنى من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكَّراً قبله مؤنَّث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يذهب به إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء؛ قال الشاعر[4]:

فــإنْ تعهــدِي لامــرِىءً لمَّــةً فــإنَّ الْحَــوادِثَ أَزْرَى بِهــا

فقال: أَزْرَى بها، ولم يقل: أزريْنَ بها ولا أزرْت بها. والمتقدِّم، وهو الحوادث، جمعٌ- وذكر الفرَّاء أنَّ الحوادث، وإنْ كانت جمعاً، فهي بمعنى الحَدثانِ، فيكون

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص7.

(2) التهانويّ، محمَّد علي بن علي الحنفي (ت1158هـ)، كشَّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات دار الكتب العملية، بيروت، ط2، 1427هـ/2006م، ج1، ص524.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 106/1.

(4) الأعشى، ديوان، ص221؛ سيبويه، الكتاب، 46/2. روايته في ديوانه:

فإمَّا تَرَيْني ولي لِمَّــةٌ فإنَّ الحَوادثَ أوْدى بها

ابن منظور، لسان العرب، 53/4؛ البغدادي، خزانة الأدب، 430/11، 431-432.

الضمير عائداً إلى المعنى إذا كان المتقدِّمُ جمعاً، وعاد إليه؛ لأنَّ الحَدَثانَ واحدٌ مذكّرٌ، أي أنَّه يراه محمولاً على التوهم ممَّا بعده مكنًّى غير مطابق له.

وخلاصة القول: إنَّه إذا وقع الفعل بعد ما هو فاعل في المعنى، وعاد منه ضمير غيرُ مطابق للاسم المتقدّم فذلك جائزٌ على قبح عند الفرَّاء، أي أنَّ القبحَ قُبْحُ قلّة.

2- وهو جائزٌ على قبحه: ومنه إدغام المتقاربين، نحو قول المبرِّد[1]: "وهو في النون قبيح؛ نحو: هَنَّرَى. هَنَّحْن، إذا أردت: هل نرى، وهل نحن. وذلك لأنَّ النون تدغم: في خمسة أحرف ليس منهنَّ شيءٌ يدغم فيها. واللام أحد تلك الحروف. فاستوحشوا من إدغامها فيها، إذْ كانت النون لا يدغم فيها غيرها. وهو جائزٌ على قبحه؛ لقرب المخرجين".

إنَّ حُكم المبرِّد على الإدغام في النون بأنَّه قبيحٌ حكمٌ متشدِّدٌ به؛ وذلك لقرب مخرج اللام من النون، وقد قرأ الكسائي[2] بإدغام اللام في النون في قوله تعالى: ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾[3]، وهي من القراءَات المتواترة.

3- وهو قبيحٌ وهو على قبحه جائز: ومن ذلك العطف على الفاعل المضمر في النيّة الذي لم يؤكَّد بالضمير (إيَّاك وزيدٌ). قال المبرِّد: "ألا ترى أنَّ معنى (إيَّاك) إنَّما هو: احذرْ، واتَّقِ، ونحو ذلك، وإنْ شئت قلت: إيَّاك أنت وزيداً، فجعلت (أنت) توكيداً لذلك المضمر، فإذا قلت: إيَّاك وزيدٌ فهو قبيح وهو على قُبحه جائز كجوازه في (قُمْ وزيدٌ)".

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 214/1؛ انظر 210/3، 211.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 7/2؛ محيسن، محمَّد سالم، المهذَّب في القراءَات العشر وتوجيهها من طريقة "طيبة النشر"، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، 1389هـ/ 1978م، 300/2.

(3) سورة القلم، آية (27).

يرى المبرّد إنَّك إنْ شئت قلت: (إياك أنتَ وزيداً) عطفاً على المفعول المنصوب، فجعلت (أنت) توكيداً لذلك المضمر، وإنْ شئت قلت: إيَّاك وزيدٌ عطفاً على الفاعل المضمر في النية، وهو جائز على قُبح؛ لأنَّه لم يُؤكَّد بالضمير.

يظهر لنا من خلال هذا العرض، أنَّ وصف الظاهرة بالقبح عند النُّحاة يعني ضعف هذه الظاهرة في القياس، فاللفظ الذي جاءَت به الظاهرة، ووصفت على أساسه بأنَّها قبيحة ليس هو الموصوف بالقبح، بل المقصود قُبح قياسها واعتمادها أصلاً تقاس عليه الفروع الأخرى.

وفي قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾(1).

قرأ الأعمش والحسن البصريّ: "لا تُرى إلاَّ مساكِنُهُم" بضم التاء، ومساكنهم بالرَّفع(2).

فقد اعترض الفرَّاء(3) على الأداء اللغوي، بصبغة ملوَّنةٍ بالتشدُّد والتزمُّت وتضييق الخناق، فرفض قراءَة الحسن، وحَكَمَ عليها بالجواز على قبح، مستشهداً بنص القاعدة النَّحويّة التي تقول: إنَّ الفاعل إذا كان مؤنَّثاً مفصولاً عن الفعل بإلَّا، الأكثر أن يكون مذكَّراً، ويجوز تأنيثه، فتقول: ما قام إلَّا جاريتك، ولا يجوز ما قامت إلَّا جاريتك. ولكن الفرَّاء تنبَّه إلى أنَّ القاعدة النَّحويّة، لا يمكن أنْ تشتمل على جميع الأنماط اللغويّة، وأجزاء الاستعمال اللغوي، فحاول أن يجد ما يمكن مساعدته على إحكام القاعدة النَّحويّة، فلجأ إلى النَّظير الاستعمالي، وهو قول الشَّاعر(4):

وَنارُنا لَمْ تُرَ نَاراً مِثْلُها   قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ مَعَدٌّ أكْرَمَا

---

(1) الأحقاف: 25.

(2) الزجَّاج، معاني القرآن، 446/4؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءَات، ص39؛ الزمخشري، الكشَّاف، 123/3؛ ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج5، ص102؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج8، ص65؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص148.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص773.

(4) هذا البيت من شواهد الفرَّاء. الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص773؛ الطَّبري، جامع البيان، ج26، ص18؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 207/16

فقال: فأنَّثَ فعل (مثل)؛ لأنَّه للنَّار، وأجود الكلام أن نقول: مَا رُئِيَ إلَّا مِثْلُهَا.

ويرى الكسائي والزَّجَّاج[1]: أنَّها محمولة على المعنى، كقولك: ما قام إلَّا هند، والمعنى ما قام أحد إلَّا هند. أي: في الكلام حذف (للمستثنى منه) وهو أحد أو شيء، فكلمة أحد إذا كانت لمؤنَّث أو مذكَّر يكون فعلها مذكَّراً، والمعنى: لا يرى شيء إلَّا مساكنهم.

أمَّا الطَّبري[2]، فلم يختلف مع الفرَّاء في توجيه الشَّاهد، فكلاهما أجازه على قبح، انطلاقاً من معياريّة القاعدة النَّحويّة.

وفي قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ ما فِي السَّمَاواتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3].

فقوله تعالى: ﴿فيغفر﴾: قرأ ابن عامر برفع (يغفرُ)، والباقون من السَّبعة بالجزم (فيغفرْ)، وقرأ ابن عبَّاس[4] (فيغفرَ) بالنَّصب.

وقوله "فيغفر" فيه أوجه[5]: أحدهما الرَّفع على القطع والاستئناف؛ أي فهو يغفرُ، وبالجزم عطفاً على جواب الشرط، وبالنصب عطفاً على المعنى بإضمار (أنْ)، وتكون هي وما في حيِّزها بتأويل مصدر معطوف على المصدر المتوهم من الفعل قبل ذلك، تقديره: تكنْ محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ.

أجاز سيبويه العطف على جواب الشَّرط بفعل منصوب بأنْ مضمرة، واستقبح ذلك المبرِّد[6]، بقوله معترضاً: "ويجوز النصب وإنْ كان قبيحاً"، وفضَّل أبو جعفر النَّحَّاس[7] وجه الجزم.

---

(1) الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج4، ص446؛ الخطيب، معجم القراءَات، ج8، ص506.

(2) الطَّبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج26، ص18.

(3) البقرة: 284.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص195؛ الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص156؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج2، ص360؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، ج2، ص10-11.

(5) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص690.

(6) سيبويه، الكتاب، ج1، ص449؛ المبرِّد، المقتضب، ج2، ص22.

(7) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج1، ص304.

إنَّ من أهمِّ نتائج الاجتهاد، ظهور الاعتراضات في المسائل الفرعيّة بكثرة، فيرد أحدهما رأي الآخر، أو يستدرك عليه، مبرزين أثر الاختلاف في الأوجه الإعرابيّة، فالنَّحو مفتاح المعنى، والإعراب سبيل الفهم.

وقد ذكر كلٌّ من ابن عطيّة(1)، والقرطبي(2) آراء النُّحاة في توجيه القراءَات دون ترجيح.

ونلحظ من خلال هذه المسألة، أنَّ المبرِّد بدا معياريَّاً في نظرته إلى التَّركيب اللغويّ، إذْ إنَّه لمْ يجز العطف على جواب الشَّرط بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء، وحمل قراءَة النَّصب على القبح؛ للخروج عن القاعدة المطردة التي تجيز وجهين فقط، الجزم بالعطف على المجزوم، والرَّفع على القطع(3).

9.1.2 مصطلح المكروه:

الكره في اللغة نقيض الحبّ(4)، وقد استعمله النُّحاة لبيان ضعف الكلام واجتنابه، فعبَّر عنه الفرَّاء والمبرِّد بصيغة الفعل مرّة، وبصيغة الاسم مرّة أُخرى، منها:

1- كرهوا: ومنه ما جاء في الإبدال في أبنية الفعل، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾(5)، قال الفرَّاء(6): "فأمَّا الذين يقولون: يدّخر ويدّكر، فإنَّهم وجدوا التاء إذا سُكنت واستقبلتها ذال دخلت التاء في الذال فصارت ذالاً، فكرهوا أن تصير التاء ذالاً فلا يعرف الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرف يكون عَدْلاً بينهما في المقاربة، فجعلوه مكان التاء ومكان الذال".

---

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، 389.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 423/3.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3، ص297.

(4) ابن منظور، لسان، العرب، ج13، ص58.

(5) سورة آل عمران، آية (49).

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، 169/1.

ناقش الفرَّاء صيغة الافتعال ممَّا فاؤه دالٌ أو ذالٌ أو زايٌ في أثناء وقوفه على قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾؛ فجرى فيه إبدال بقلب التاء دالاً، فصار (تذدخرون)، ثمَّ قُلب الذال دالاً وأُدغمت الدال في الدال.

وتفسير قوله وفق من يقول: يذّخر، أنَّه لمَّا استثقل الجمع بين الذال المجهورة والتاء المهموسة في (يذتخر) أدغموا التاء في الذال، فصارت التاء ذالاً حرفاً واحداً مدغماً، وكرهوا أن تذهب التاء في الذال، فيذهب معنى الافتعال، فجاءوا بحرف عدلٍ بين التاء والذال، وهو الدال، فصار اللفظ (تدَّخِرُون) وإن شئت أجريت القياس فأدغمت الدال في الذال فصار اللفظ (تَذَّخِرُون)

تُعدُ هذه الظاهرة في الدِّراسات الحديثة من الظواهر الصَّرفية التي تختلف باختلاف اللهجات العربية، إذ كانت القبائل العربية تسكن في بيئاتٍ مختلفة، وقد عالجها المحدثون تحت قانون المماثلة الصَّوتية الذي له أثرٌ في بناء الكلمة العربيّة، وإحداث التَّجانس الصَّوتي.

أمَّا المبرِّد(1)، فقد ورد عنه هذا المصطلح في حديثه عن الإبدال في أبنية الأفعال أيضاً، فقد قال: "وقد كانت التاءُ تبدل من الواو في غير هذا الباب في مثل قولك (اتَّلَجَ)، وإنَّما هو من (وَلَجَ). وكذلك (فلان تُجاه فلان)، وهو فُعال من الوجه، والتراثُ من ورِثت، والتُّخْمة من الوخامة. وهذا أكثر من أن يحصى. فلمَّا صرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها، وكانت بعدها تاءٌ لازمة، فقلبوها تاءً، وأدغموها في التاء التي بعدها. وذلك قولك: اتَّعد، واتَّزن، ومُتَّعِد، ومُتَّزِن، ومُتَّجِل من وجِلت".

نجد في نصّ المبرِّد أنَّه إذا كانت فاء افتعل واواً أبدلت تاءً، وأدغمت في التاء بعدها، مثل: وعد، اتَّعد، أصله أوْتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في تاء (افتعل).

وأمَّا عن علّة هذا الإبدال عنده، فهو ضعف الواو في هذا الموقع، وكراهتهم ترك الواو على لفظها؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها، أي أنّهم لو لم يقلبوها

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 91/1؛ انظر: 39/1، 216، 257؛ 97/2، 111، 333؛ 171/4، 253، 412.

تاء لوجب[1] أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا: ايتزن، وايتعد، وايتلج، فإذا انضمَّ ما قبلها ردّت إلى الواو. فقالوا: موتعد وموتزن وموتلج؛ لذا أرادوا أن يقلبوها حرفاً جلداً، تتغير أحوال ما قبله وهو باقٍ بحاله.

وقد نَسَبَ الخليل[2] هذه الصيغة، أي (ايتعل) إلى العرب من أهل الحجاز. ونصَّ المبرِّد[3] على أنَّها لغة أهل الحجاز، وأنَّ الأصل والقياس قبلها تاء.

2- يكرهون: ومنه ما ذكره الفرَّاء في جملة فعل الشرط وجوابه، ففي قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[4]، قال الفرَّاء[5]: (هَلَكَ) في موضع جزم، وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[6] لو كان مكانهما (يفعل) كانتا جزماً، إلَّا أنَّ العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه (فَعَل)؛ لأنَّ الجزم لا يتبيَّن في (فَعَلَ)، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجزم، وما جزم".

فالنصّ يتضمَّن قضيَّتين: إحداهما: تتمثَّل في جواز أن يفصل بين أداة الشرط، وفعل الشرط بالفاعل. ونشير إلى أنَّ الفراء لم يُصرِّح بأنَّ ذلك الاسم المتقدّم على الفعل فاعل، ولكن الذي دفعنا إلى هذا القول أنَّه نصّ على أنَّ الفعل المذكور في موضع جزم، ولم يقدر فعلاً مجزوماً. والأخرى: أنَّ الفعل غير المجزوم في محل جزم.

يتَّضح ممَّا سبق، أنَّ مصطلح المكروه في مفهومه اللغوي يلتقي مع مصطلح القليل، المقبول في القياس، الموجود في ظلِّ تداوليّة اللغة.

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 147/1.

(2) ابن جنيّ، الخصائص، 14/2.

(3) المبرَّد، المقتضب، 92/1.

(4) سورة النساء، آية (176).

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، 226/1.

(6) سورة التوبة، آية (6).

أمَّا المبرِّد، فقد ورد عنده هذا المصطلح في باب تكسير الواحد للجمع، حيث قال[1]: "والمضعّف يجيء على (فِعال)؛ لأنَّهم يكرهون التضعيف والضمَّ؛ وذلك قولك: خُفٌّ[2]، وخِفاف، وقُفٌّ[3]، وقِفاف".

إنَّ مصطلح الكراهية من ألوان تفسيرات المبرِّد التي وردت في باب تكسيرهم لـ(فُعْل) على (فِعال)، حيث قالوا: خُفٌّ وخِفاف، وَقُفٌّ وقِفاف، وقد علَّل المبرِّد سبب الجمع على هذه الصيغة بكراهية العرب الجمع بين التضعيف والضمّ.

3- كراهية: ومنه ما جاء عند المبرِّد في باب جمع التكسير، إذ قال[4]: "أمَّا ما كان من (فَعْل) من بنات الياء والواو. فإنَّه إذا أُريد به أدنى العدد جُمع على (أفْعَال) كراهيةً للضمِّ في الواو والياء. لو قلت: (أَفْعُل) وذلك قولك: ثوب وأثواب، وسَوْط وأسْواط. والياء نحو: بَيْت وأبْيات، وشَيْخ وأشْيَاخ".

يرى المبرِّد أنَّ (أَفْعال) من الأبنية التي تكون جمعاً لكل ما لم يُطرد فيه (أفْعُل)، فهو (فَعْل) المعتلّ العين بالواو أو الياء، نحو: ثَوْب على أثواب، وبَيْت على أبيات.

وردَّ سبب بنائهم على (أَفْعال) ومنعهم البناء من (أَفْعُل) إلى كراهية الضمّ في الواو والياء.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ اللّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[5].

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 198/2.

(2) الخُفُّ: الذي يُلْبَس والجمع من كل ذلك أخْفاف وخِفاف. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 113/5.

(3) القُفُّ: ما ارتفع من الأرض وغلظ، وقيل السَّحاب الأسود العظيم. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 162/12.

(4) المبرِّد، المقتضب، 198/2؛ انظر 146/1، 126/2، 209، 156/4، 250.

(5) المائدة: 119.

قرأ نافع وحده: (هذا يومَ ينفعُ) بنصب الميم، وقرأ الباقون: (هذا يومُ) برفع الميم[1].

وقد قيل: من رفع جعل (يومُ) خبر (هذا)، وهو إشارة إلى يوم القيامة؛ أي هذا اليوم ينفع الصَّادقين صدقهم.

ومن نصب فعلى أنَّ (هذا) مبتدأ، و (يومَ) خبره؛ كالقراءَة الأولى، وإنَّما بُني الظرف لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهذا مذهب الكوفيِّين، وهو رأي الكسائي والفرَّاء[2]، واختاره أبو عُبَيْد [3]، وأمَّا البصريُّون، فهو عندهم منصوب على الظرف مُعْرَب، فلا يجيزون ما قاله الكوفيُّون؛ لأنَّه لا يُبنى عندهم إلَّا إذا أُضيف إلى ماضٍ[4]. كما قال الفرَّاء أيضاً، إنَّ نصب (يومَ)، وإضافته إلى ما بعده مكروه ولكنَّه جائز[5]، فمعيار الكراهية هنا، هو الاستعمال والاحتكام إلى القاعدة، فهو استعمالية نمط جائز، ولكنَّه لا يحقق أفضلية ضمن القاعدة النحويّة.

وفي قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[6].

قرأ عبدالله بن مسعود: (أيامٌ معدودات) بالرَّفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: المكتوبُ صومُ أيامٍ معدودات، وقرأ الجمهور: (أياماً معدودات) بالنَّصب على عدّة أوجه[7].

---

(1) الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج2، ص224؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص205؛ الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص189؛ ابن مكي، مشكل إعراب القرآن، 255/1؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج4، ص63؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج2، ص659.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ط1، ص248.

(3) أبو عبيد، جهود الإمام أبي عُبَيْد في علوم القراءَات، ص269.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج1، ص546.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص248.

(6) البقرة: 184.

(7) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص12؛ العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، إعراب القراءَات الشواذ، تحقيق: عبد الرحمن بن سلميان العثيمين، نشر مكتبة=

أحدهما: أنَّه منصوب (بكُتب) إمَّا على الظَّرف، وإمَّا على المفعول به توسُّعاً، وهذا توجيه الفرَّاء[1].

والثاني: توجيه الزمخشري الذي[2] أجاز النَّصب (بالصيام)؛ فجعله عاملاً في (أياماً معدودات)، بحيث فصل بين العامل والمعمول (بالأجنبي)؛ أي ما لم يعمل فيه العامل، وهو (كما كتب على الذين من قبلكم)، وقد خطَّأهُ فيه أبو حيَّان[3]، فقال: انتصاب قوله: (أياماً) على إضمار فعل يدلُّ عليه سياق الكلام تقديره: صوموا أياماً.

والنُّحاة لا يجوِّزون الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، فلا يجوز عندهم أن يفصل مثلاً بين المصدر ومعموله، أو بين الصِّلة وموصولها، أو بين الفعل وما عمل فيه بأجنبي[4]، فالمبرِّد يرى أنَّه يُكْرَه الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه. نحو قولك: كانت زيداً الحُمَّى تأخذ؛ لأنَّك فرَّقت بين (كان) واسمها وخبرها بما هو غريب عنها؛ لأنَّ (زيداً) ليس بخبر لها ولا اسمٍ[5].

نلحظُ من هذا العرض، أنَّ المكروه جائز، ولكنَّه مخالف للقاعدة النَّحويّة. فالعالم يُصدر حكمه بناءً على المخزون الذِّهني لديه، والمادة التي توافرت له، والقاعدة هي التي أجبرت هؤلاء النُّحاة على اتِّخاذ هذا المنحى بسبب تمسُّكهم بحدودها وحرفيتها، فنراهم يرفضون الكثير إذا كان على غير قياس، في حين يثبتهُ آخرون، فهم يدركون أنَّ النَّحوَ الضَّيِّقَ لا يستطيع أن يتعامل مع جميع الأداءَات اللغويّة، وعليه، فلا بُدَّ من اللجوء إلى التَّأويل والتَّقدير، وإطلاق الأحكام التدريجية التي تجعل الاستعمال اللغوي متفاوت الدرجة، فطبَّقوا هذا على مستوى المقبولية.

=عالم الكتب، ط1، 1996م، ج1، ص231؛ ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج1، ص249؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص460.

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص95.

(2) الزمخشري، الكشَّاف، ج1، ص255.

(3) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج2، ص39.

(4) ابن السرَّاج، أبو بكر محمَّد (ت316هـ)، الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1420هـ/1999م، ج2، ص237.

(5) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص156.

10.1.2 مصطلح الغلط:

هو وضع الشيء في غير موضعه، وقال بعضهم الغلط أن يُسْهَى عن ترتيب الشيء وأحكامه[1]، وقيل الغلط هو التَّوهُّم[2]، أو هو الخروج عن القياس واستعمال الفصحاء[3].

وقد ورد مصطلح الغلط عند الفرَّاء[4]، والمبرِّد[5]، في مواضعَ مختلفة، منها ما وقف عليه الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾[7].

فقد قرأ الأعمش: (وما تنزَّلت به الشياطون)[8]، إذْ عدَّ صراحةً أنّ معاملة الشياطين معاملة جمع المذكر السالم من الغلط، وأنَّ هذا الغلط مبرَّرٌ بالظنَّ؛ أي بالتَّوهُّم؛ فظنَّ الشَّيخ أنَّها بمنزلة المسلمين نصباً وجرَّاً، والمسلمون رفعاً، وهذه القراءة قد

---

(1) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، (ت395هـ)، الفروق اللغوية، تحقيق: أبي عمرو عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت)، ص52.

(2) الأنصاري، جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقَّقه وعلَّق عليه: مازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، ط1، 1378هـ، ج2، ص478.

(3) ابن الحاجب، أبو عثمان بن عمر (ت646هـ)، الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، 1983م، ج2، ص182.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن الكريم، ج1، ص154، 343، 540، 600.

(5) المبرِّد، المقتضب، ج1، ص13، 22، 23، 28، 123، 247، 254؛ ج2، ص63، 230، 235، 253، 338؛ ج3، ص71، 252، 265، 305، ج4، ص47، 63، 65، 70، 74، 191، 298، 400.

(6) الشعراء: 210.

(7) الشعراء: 221.

(8) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص600؛ ابن خالويه، مختصر شواذ القراءَات، ص108؛ البنَّاء، إتحاف فضلاء البشر في القراءَات الأربع عشرة، ص304؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص292، 292.

ردَّها جمعٌ كثيرٌ من النَّحويين، وممَّن جعلها غلطاً الزَّجَّاج والنَّحَّاس[1]، فقد قرَّرا أنَّها غلط عند جميع النَّحويين.

وقال المهدوي[2]: هو غير جائزٌ في العربيّة، أمَّا أبو حيَّان[3]، فيقفُ موقفاً معتدلاً محاولاً أن يلتمس لها وجهاً. فيقول: بأنَّ آخره لما كان يشبه يبرين وفلسطين أُجري إعرابه تارةً على النون، وتارةً بالحرف، كما قالوا: هذه يبرين، وفلسطين، ويبرون، وفلسطون.

ويرى المبرِّد[4] أنَّ كل جمع بغير الواو والنون جمع تكسير، ويكون إعرابه كإعراب الواحد؛ لأنَّه لم يأتِ على حد التثنية.

واستناداً على هذا، فإنّه يمكن القول، إنَّ القواعد والمقياس النَّحوي كانا وراء اعتراض العلماء على الأداء، وطعنهم في هذه القراءَات، وكذلك عدم اعتماد النُّحاة على هذه القراءَات بدايةً في صوغ قواعد العربيّة، إلى جانب استقرائهم النَّاقص لبعض الأساليب الأخرى التي تماثلها، أو تقترب منها، فما اللغة إلَّا ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعيّة.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾[5]، جاء في (معاني القرآن): "وهي في قراءة عبدالله فيما أعلم: عَسَوا أن يكونوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عَسين أن يكنَّ خيراً منهنَّ، فهذا القول ينص صراحةً على أنَّ الفرَّاء[6] نظر إلى هذه الصِّيغ نظرة الفعلية لا الحرفية، وإقراره كذلك بجواز اتِّصال (عسى) بالضمائر.

---

(1) الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج4، ص61؛ النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج2، ص503.

(2) هو أحمد بن عمَّار أبو العبَّاس المهدوي، المقرىء النَّحوي المفسِّر، كان مقدّماً في القراءات والعربيّة، ألَّف كتباً مفيدة، منها: التفسير، توفي سنة (440هـ). انظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، 351/1؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج5، ص292.

(3) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج7، ص46.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص37.

(5) الحجرات: آية 11.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص789.

وفي قول الشَّاعر[1]:

وَلِــي نَفْـسٌ أقــولُ لَهَــا إِذَا مــا تُخَــالِفُنِي: لَعَلِّــي أو عَسَــانِي

أقرَّ سيبويه[2]، والفرَّاء[3]، والمبرِّد[4]، بجواز اتِّصال (عسى) بالضمائر، ومذهب سيبويه ههنا، أنَّ (عسى) بمنزلة حرف الترجِّي (لعلَّ)، والضمير المتَّصل بها في محل نصب اسمها، وخبرها محذوف، مستدلاًّ بلحوق نون الوقاية في (عساني)؛ (فعسى) عنده ليس بفعل حقيقي، بل هو شبيه بـ (لعلَّ).

أمَّا المبرِّد، فقد خالفه، وقال: هذا غلطٌ منه، يعني جعله (عسى) بمنزلة (لعلَّ)؛ لأنَّه يرى أنَّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلَّا كما تعمل في المظهر، وتفسير هذا عنده، هو أنَّ المفعول مقدَّم، والفاعل محذوف لعلم المخاطب به؛ أي إنَّ الضمير خبر (عسى)، واسمها مستتر. نحو قولك: عساك أن تزونا. فقد أشار إلى أنَّ (عسى) كـ (كان)؛ لأنَّهما فعلان، فالمبرِّد يردِّد ما ذكره صاحب معاني القرآن، ممَّا يؤكِّد رسوخ فعليّة هذه الصِّيغ عندهما، وتجويز اتِّصالها بالضمائر.

إنَّ الخلاف بين النُّحاة، هو خلاف في الرُّؤية التي تنبع من طبيعة فهم المادَّة اللغويّة، والقدرة على تطويع القاعدة النَّحويّة؛ لتصبح قادرة على التعامل مع جميع الأنماط اللغويّة بمستوياتها المتعدِّدة.

11.1.2 مصطلح الممنوع:

هو حكم نحوي يراد به رفض كل ما يخلُّ بمقتضيات الصحّة وقواعدها، لعلَّةٍ مانعةٍ من ذلك، حالت بينه وبين الصَّواب[5].

(1) نُسب إلى عمران بن حِطَّان، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، ج1، ص375؛ الأنباري، الإنصاف، ج1، ص180؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص400؛ البغدادي، الخزانة، ج2، ص441.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، 375؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص400.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص789.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص71؛ ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص400.

(5) الزيديّ، مازن عبد الرَّسول سلمان إبراهيم، ظاهرة المنع في النَّحو العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001م، ص15.

وقد استعمل الفرَّاء، والمبرِّد مصطلح المنع مصرِّحين به بمادة (مَنَعَ)، ومن ذلك ما ذكره الفرَّاء[1] في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾[2].

حيث قال[3]: "نصبت المواطن؛ لأنَّ (كلّ) جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يُجْرَى؛ مثل: صوامع، ومساجد، وقناديل، وتماثيل، ومحاريب، وهذه الياء بعد الألف لا يعتدّ بها؛ لأنَّها قد تدخل فيما ليست هي منه، وتخرج ممَّا هي منه، فلم يعتدّوا بها؛ إذْ لم تثبت كما ثبت غيرها، وإنَّما منعهم من إجرائه أنَّه مثال لم يأتِ عليه شيء من الأسماء المفردة، وأنَّه غاية للجِماع؛ إذا انتهى الجِماع إليه فينبغي له ألَّا يجمع. فذلك أيضاً منعه من الانصراف؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: دراهمات، ولا دنانيرات، ولا مساجدات، وربَّما اضطُرَّ إليه الشاعر فجمعه. وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشِّعر".

يرى الفرَّاء أنَّ حكم المنع يَنْبَني على ما مَنَعهُ العرب أنفسهم، كمنعهم كلمة (مواطنَ) من الصرف؛ لأنَّه ليس لها نظيرٌ في المفرد وليس لها جمع، إلَّا أنَّ الشاعر ربَّما اضطرَّ فجمع. وليس يجوز في الكلام كل ما يجوز في الشِّعر.

ونلحظ من خلال هذه المسألة التي نوقشت أنَّ السماعَ دليلٌ من أدلة الصناعة النَّحوية عند الفرَّاء، وحجَّةٌ في تأييد حكم المنع وردِّه كذلك، فشاهدٌ شعريٌّ واحدٌ يعدُّ حجّة لرد حكم المنع أيضاً، ومَنْ ثمّ تطوير القواعد النَّحوية لتكون أكثر مقدرةً على التعامل مع جميع الاستعمالات اللغويّة.

وقد ورد هذا المصطلح عند المبرِّد في مواضعَ مختلفة، منها قوله[4]: "وتكون (إنْ) زائدة في قولك: ما إنْ زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك: ما زيدٌ منطلقاً. كما يمتنع (إنَّ) الثقيلةُ بها من النصب في قولك: إنَّما زيدٌ أخوك".

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، 321/1، انظر: 133/1، 134، 244، 479، 735/2.

(2) التوبة، آية (25).

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 321/1.

(4) المبرِّد، المقتضب، 51/1، انظر: 53/1، 109، 135، 173، 54/2، 55، 320،273، 32/3، 34، 46، 188، 206، 207، 267، 307، 309، 344.

يرى المبرِّد أنَّ (إنْ) المخفَّفة تكون زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء، كما تدخل (ما) على (أنَّ) الثقيلة فتمنعها عملها، وتردها إلى الابتداء في قولك: إنَّما زيدٌ أخوك.

نستنتج ممَّا سبق، أنَّ نظرية العامل من الأسباب المهمّة في حكم المنع لدى المبرِّد وغيره من النُّحاة، انطلاقاً من منطق العقل (المعياريّة) دون الاهتمام بمنطق اللغة، وطبيعتها (الوصفيّة).

ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُواْ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾ [1].

قرأ الجمهور[2] (نُقاتلْ) بالنون في أوَّله، والجزم في آخره على الجواب للطلب (ابعثْ)، وقرئ (نقاتلُ) بالنون ورفع اللام.

منع الفرَّاء[3] رفع المضارع بعد الأمر على الاستئناف وتقدير مبتدأ محذوف، في حين أجاز مكِّيّ[4] على معنى نحن نقاتل، كما أجاز أيضاً الطَّبري[5] أن يرتفع على تقدير الصِّفة لما قبله، وهو (ملكاً)، وتابعه أبو جعفر النَّحَّاس[6].

نلحظ في المسألة اعتراض الفرَّاء على الأداء اللغويّ المتداول بمصطلح المنع انطلاقاً من التزامه بمعياريّة القاعدة النَّحويّة، إذْ رفض رفع الفعل (نقاتلُ)؛ لأنَّه يرى أنَّ الفعل جاء جواب الأمر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتْ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[7].

---

(1) البقرة: 246.

(2) الزجَّاج، معاني القرآن، 326/1؛ ابن خالويه، مختصر الشواذ في القراءَات، ص15؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج2، ص255؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات، 430/1-431.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص127.

(4) مكِّيّ، مشكل إعراب القرآن، ج1، 103، 104.

(5) الطَّبري، جامع البيان لتفسير القرآن، ج2، ص376.

(6) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج1، ص277.

(7) الأحقاف: 17.

قرأ العامّة (أَتَعِدَانِنِي) بنونين مكسورتين، وقرأ نافع: (أتعدانَنِي) بفتح النون الأولى وكسر الثانية[1].

لقد ردَّ المبرِّد رواية نافع بقوله: "إنْ كان مثل هذا يجوز، فليس بين الحق والباطل فرق. يتركون كتاب الله– عزَّ وجلّ– ولغات العرب، ويستشهدون بأعرابي بوَّال"[2].

وقال الزَّجَّاج[3]: "... ذلك لحن لا وجه له؛ لأنَّ فتح نون الاثنين خطأ"، وإلى مثل هذا ذهب أبو جعفر النَّحَّاس[4]، حيث قال: "... وذلك غلط، فغير معروف عن نافع".

أمَّا أبو حيَّان[5]، فيقفُ موقف العالم الذي يحاول أن يلتمس لها وجهاً، فقد قال: "كأنَّهم فرُّوا من الكسرتين والياء إلى الفتح طلباً للتخفيف".

يطالعنا في هذا النَّمط اعتراض النُّحاة على الأداء اللغوي بقسوةٍ ظاهرةٍ، ولعلَّ أقساهم المبرِّد الذي ردَّ قراءَة نافع ردَّاً قاسياً، انطلاقاً من منهج لغوي صارم يرفض فتح نون الرَّفع مع المضارع المتَّصل بألف الاثنين.

وقد كنَّى كذلك كلٌّ من الفرَّاء والمبرِّد بألفاظٍ تتَّفق في دلالتها على معنى المنع، مثل:

1- محال: ومنه ما ذكره الفرَّاء[6] في مسألة مجيء الماضي حالاً بغير (قد)، وسيتمّ عرض هذه المسألة بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

---

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج8، ص61؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص139؛ الخطيب، معجم القراءَات، ج8، ص494.

(2) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج3، ص152.

(3) الزَّجَّاج، معاني القرآن، ج4، ص443.

(4) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج3، ص152.

(5) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج8، ص62.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، 33/1.

ومنـه أيضـاً قـول المبـرِّد أنَّـك[1]: "لـو قلـت: لا تَعْـصِ الله يُـدْخِلْكَ النـارَ – كـان محالاً؛ لأنَّ معناه: أطِع اللهَ. وقولك أطِعِ الله يُدْخِلْك النار محالٌ.

وكذلك: لا تَدْنُ من الأسدَ يَأْكُلْك لا يجوز؛ لأنَّك إذا قلت: (لا تَدْنُ) فإنَّما تريد: تباعدْ، ولو قلت: تباعدْ من الأسد يأْكُلْك– كان محالاً؛ لأنَّ تباعُدَه منه لا يوجب أكْلَه إيَّاه".

يتَّضح من خلال هذه الأمثلة التي ذكرها المبرِّد، أنَّ هذا المصطلح يراد به رفض كل ما يخلّ بمقتضيات الصحة، فإذا استوت القاعدة نُطق في ضوئها بكلام سليم من الخلل والإشكال، فالعلاقة بينها وبين المعنى علاقة وثيقة لا تَنْفكُّ عُرَاها.

2- لا يستقيم: ومن ذلك ما ذكره الفرَّاء في تفسير قرَّاء النصب في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[2].

فقد قرأ الحسن وزيد بن علي والأعرج وأبو حيوة (حمَّالةَ) بالنَّصب[3].

فقال الفرَّاء: "وأمَّا النصب فعلى جهتين: أحدها: أن تجعل الحمَّالة قطعاً؛ لأنَّها نكرة؛ ألا ترى أنَّك تقول: وامرأته الحمَّالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقمْ أن تنعت معرفة بنكرة، والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم"[4].

ذكر الفرَّاء في قراءَة النصب (حمَّالةَ) وجهين: أحدهما: النصب على القطع (الحال)، والوجه الآخر: النصب على الذمّ والشَّتم.

وقيل (حمَّالةَ) منصوبة على أنَّها نعت مقطوع عن منعوته المرفوع (امراتُه)[5].

---

(1) المبـرِّد، المقتضـب، 83/2، انظـر: 21/1، 161، 172، 18/2، 50، 56، 135، 157، 263، 301، 345، 348، 91/3، 115، 279، 5/4، 8، 69، 102، 128، 144، 353، 401، 404، 420، 421.

(2) المسد: آية (4).

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، 700؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 404/2؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، 526/8.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 1024/2، انظر: 69/1،53، 159، 317، 351، 967/2.

(5) السمين الحلبي، الدُّر المصون، 586/6.

اعترض الفرَّاء على توجيه قراءَة النصب (حمَّالةَ) على النعت المقطوع، وحجّته تدلُّ على أنَّه اتَّخذ المعياريّة في ردّ بعض الوجوه الإعرابيّة التي صدرت عن بعض النُّحاة، حيث قال: ولم يستقمْ أن تُنعت معرفة بنكرة؛ لأنَّه إذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة.

وقد ورد هذا المصطلح عند المبرِّد في حديثه عن العامل في الحال، فقد قال[1]: "ولو قلت زيد أخوك قائماً، وعبدالله أبوك ضاحكاً- كان غير جائز؛ وذاك أنَّه ليس هاهنا فِعْل، ولا معنى فِعْل، ولا يستقيم أن يكون أباه في حال، ولا يكون في حال أخرى، ولكنَّك إنْ قلت: زيد أَخوك قائماً، فأردت أُخُوة الصَّداقة جاز؛ لأنَّ فيه معنى فِعْل. كأنَّك قلت: زيد يُؤاخيك قائماً، فعلى هذا يستقيم ويمتنع".

يقدّر المبرِّد أنَّ العامل في نصب الحال هو الفعل، أو شبه الفعل، أو ما يكون فيه معنى الفعل مثل: أسماء الإشارة، وأدوات التشبيه، وأسماء الأفعال، وأدوات الاستفهام، والتمنِّي، والترجِّي، والتنبيه، والنداء[2].

يرى المبرِّد أنَّ العلاقة بين العامل والمعمول منضبطة أولاً بصحّة المعنى، وفقدان هذا الشرط يؤدِّي إلى علاقة خرجت عن الأصول وتجاوزت المرسوم.

3- فاسد: وقد ورد استعمال هذا المصطلح عند الفرَّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3].

حيث قال[4]: "(إلَّا) في هذا الموضع بمنزلة سِوَى. كأنَّك قلت: لو كان فيهما آلِهَةٌ سِوَى، أو غير اللهِ لفسد أهْلُهما، يعني أهل السماء والأرض".

أشار الفرَّاء إلى أنَّه إذا نُصب لفظ الجلالة (إلَّا الله) على الاستثناء فسد المعنى، في حين إذا رفعتَ على الوصف لا يلزم مثل ذلك؛ لأنَّ المعنى: لو كان فيهما غير الله لفسدتا، يعني: السموات والأرض. أي خرجت (إلَّا) عن أصلها في الاستثناء، وأدَّت معنى (غير) ووظيفتها في النعتيّة.

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 168/4، انظر: /66، 117/3، 302/4، 329، 422.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 238/2-239

(3) الأنبياء: آية (22).

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 525/1-526.

وقيل[1]: لو نصبت في الآية لكان المعنى أنَّ فساد السماوات والأرض امتنع لوجود الله مع الآلهة، وفي ذلك إثبات إله مع الله، كما أنَّ لفظ (آلِهَةٌ) هنا نكرة، والجمع إذا كان نكرة لم يستثنَ منه عند بعض النُّحاة؛ لأنَّه لا عموم له، بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء[2].

فاعتراض الفرَّاء، وغيره من النُّحاة على توجيه النصب على الاستثناء ناتجٌ عن أمرين: صناعيّ، ودلالي، وبذلك لم يُرفض التَّعدُّد؛ لأنَّه أجاز وجهاً، ورفض وجهاً آخر؛ فكان تعدُّداً بين الجواز والرَّفض.

أمَّا المبرِّد[3]، فقد ورد عنده استعمال هذا المصطلح حين ردَّ قول بعض النَّحويين الذين لا يجيزون الإخبار عن خبر كان[4]، نحو: (كان زيداً أخاك)، فيرى المبرِّد أنَّ قول بعض النَّحويين هذا "فاسدٌ مردودٌ لا وجْهَ له؛ لأنَّك إذا قلت: زيد منطلق- فمعناه: زيد من أمره كذا وكذا. فلو كان يفسد الإخبارُ هناك لفسد هاهنا"[5].

يبدو لي أنَّ حكم الفساد مرتبطٌ بالأحكام التي يصدرها النُّحاة، أو بالمعاني الناتجة عن تأويلهم، فما صلح به المعنى عندهم فهو عندهم جيد مقبول، وما فسد به المعنى فهو رديءٌ مرفوض.

12.1.2 مصطلح الخطأ:

هو ثبوت الصُّورة المضادَّة للحقّ، بحيث لا يزول بسرعة، وقيل هو العدول عن الجهة[6]؛ أي: ضد الصَّواب[7].

---

(1) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 11/17؛ السمين الحلبي، الدُّر المصون، 77/5، 78.

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 201/2.

(3) المبرِّد، المقتضب، 97/3، انظر: 153/1، 165، 3/2، 4، 8، 26، 350، 20/3، 97، 101، 123، 304/4، 311، 396، 401.

(4) الإخبار عن خبر كان، كقولنا: الكائن أخاك زيداً.

(5) المبرِّد، المقتضب، 97/3.

(6) الكفوي، معجم الكليَّات والفروق اللغويّة، ص424.

(7) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص96.

وقال بعض الباحثين[1]: هو كل تركيب قَصَدَهُ النَّحويّ متصوِّراً صحَّته ولكنَّه لم يطابق ما ثبت عند النُّحاة.

إنَّ الحكم النَّحوي قد يتأثَّر بالقواعد واختلاف أساليب التَّحليل، وطرائق التعبير عند النُّحاة، فقد شاع استعمال مصطلح (الخطأ) عند الفرَّاء في معانيه، والمبرِّد في مقتضبه بصورةٍ ملحوظة، وبأساليب تعبيريّة مختلفة. منها:

1- هذا عند جميع النَّحويين خطأ: ومنه ما ورد عن المبرِّد[2] في عدم جواز إلقاء الندبة على النعت، حيث قال: "وكان يونس يُجيز أن يُلقى علامة الندبة على النعت، فيقول: وازيدُ الظريفاه، وازيداه أنت الفارس البطلاه. وهذا عند جميع النَّحويين خطأ؛ لأنَّ العلامة إنَّما تَلْحقُ ما لحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت، والنَّعْتُ خارج من ذا".

يرى المبرِّد أنَّه لا يجوز أن تُلْقَى علامة الندبة على الصِّفة؛ لأنَّ علامة الندبة إنَّما تُلقى على تنبيه النداء لمدِّ الصوت، وليس ذلك موجوداً في الصفة؛ لأنَّها لا يلزم ذكرها مع الموصوف؛ فوجب أنَّه لا يجوز عند جميع النَّحويين، وقصد بذلك جمهور البصريين؛ لأنَّ الكوفيين أجازوا أنْ تُلقى الندبة على الصفة[3].

2- خطأ وليس بجائز: ناقش الفرَّاء[4] مسألة تابع اسم (إنَّ) بعد مجيء الخبر في معاني القرآن، وعرض مذهب شيخه الكسائي وردّه، فقال: "وإنَّما رفعت العرب النعوت، وإذا جاءت بعد الأفاعيل[5] في (إنَّ)؛ لأنَّهم رأوا الفعل مرفوعاً، فتوهَّموا أنَّ صاحبه مرفوع في المعنى؛ لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع – فرفعوا النعت. وكان الكسائّي يقول: جعلته، يعني النعت، تابعاً للاسم المضمر في الفعل؛ وهو خطأ وليس بجائز؛ لأنَّ (الظريف) وما أشبهه أسماء ظاهرة، ولا يكون الظاهر نعتاً لمكنيٍّ، إلا ما كان مثل نفسه، وأنفسهم، وأجمعين، وكلهم؛ لأنَّ

(1) الحميداوي، الأحكام التقويميّة في النَّحو العربي، ص196.

(2) المبرِّد، المقتضب، 275/4.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 51/2.

(4) الفرّاء، معاني القرآن، 352/1.

(5) يريد بالفعل والأفاعيل خبر (إنَّ).

هذه إنَّما تكون أطرافاً لأواخر الكلام؛ لا يقال مررت بأجمعين، كما يقال مررت بالظَّريف".

يُنْبئ كلام الفرَّاء عن أن العرب ترفع نعت اسم (إنَّ) بعد مجيء الخبر في مثل: إنَّ محمداً قائمٌ الظريفُ، وحُمل هذا الرَّفع على توهُّم أنَّ صاحب الخبر (المبتدأ) مرفوع في المعنى؛ لأنَّ الخبر مرفوع؛ أي أنَّه يريد أن يكون هذا المرفوع نعتاً على موضع اسم (إنَّ)، فهو في هذا التَّوجيه يخالف شيخه الذي أجاز أن يكون الاسم الظاهر (الظريفُ) نعتاً للمكنيّ المضمر في (قائمٌ)؛ لأنَّه يمنع نعت المكنيّ بالظاهر لشهرة المكنيّ وتعريفه[1].

ويُفهم من توجيهه هذا، لزوم القاعدة التي تنص على أنَّه لا ينُعت الضميرُ بالاسم الظاهر.

لقد تبيَّن لنا من خلال هذه الدراسة، أنَّ نحاة المدرستين لم يكونوا يَجْرون على سَنَن واحدٍ، بل كثيراً ما نجد المسائل الخلافية عند علماء المدرسة الواحدة مثل: خلاف الفرَّاء مع شيخه الكسائي رحمه الله.

3- خطأ فاحش: ومنه ما ذكره المبرِّد[2] في باب الأمر والنهي فقد قال: "فأمَّا إذا كان المأمُورُ مخاطباً ففِعْله مبنيٌّ غير مجزوم وذلك قولك: اذهبْ. انطلقْ.

وقد كان قوم من النحوّيّين يزعمون أنّ هذا مجزوم، وذلك خطأٌ فاحش؛ وذلك لأنّ الإعراب لا يَدْخُلُ من الأفعال إلَّا فيما كان "مضارعاً للأسماءِ".

يقصدُ المبرِّد بقوم من النَّحويين- الكوفيين[3]، وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف حول الخلاف في فعل الأمر الذي أجمع فيه البصريون على بنائه والكوفيون على إعرابه بزعمهم بأنَّه مجزوم فقال: المبرِّد هنا خطأ فاحش معترضاً على توجيه الأداء، وعلَّل مذهبهم بأنَّ القول بحمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعرابِ غير مناسب؛ لأنَّ فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب المشابهة بالاسم؛

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 120/3.

(2) المبرد، المقتضب، 131/2.

(3) الأنباري، الإنصاف، 427/2.

فاستحقَّ الإعراب فكان معرباً. وأمَّا فعل الأمر، فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحقَّ أن لا يعرب؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

لقد ابتعد النحاة بإغراقهم في مجال العلل عن جوهر النَّحو؛ فأوغلوا في هذا الأسلوب المتكلّف في تفسير العلاقات النَّحوية حتى تحوَّلت العلّة بمرور الزمن صناعة نحوية تبتعد عن السجية والطبع. وعليه، فإنَّ الإجماع ليس حجّة وليس دليلاً على صواب النحاة .

4- خطأ في العربية: ذهب الفرَّاء إلى منع مجيء (إلَّا) بمعنى (الواو) استناداً لمعيارية القاعدة، وتأييداً لمذهب البصريين، الذين زعموا أنَّ (إلَّا) لا تكون بمعنى (الواو)؛ لأنَّ (إلَّا) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، و(الواو) للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر. في حين أجاز الكوفيون ذلك، واحتجُّوا بكثرة مجيئه في كتاب الله تعالى وكلام العرب[1]، ففي قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾[2].

قال الفرَّاء[3]: "وقد قال بعض النَّحويين: (إلَّا) في هذا الموضع بمنزلة الواو؛ كأنَّه قال: لِئَلَّا يكون لِلناس عليكم حجّة ولا للذين ظلموا. فهذا صواب في التفسير؛ خطأ في العربيّة؛ إنَّما تكون (إلَّا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة الواو؛ كقولك: لي على فلان ألف إلَّا عشرة إلَّا مائة، تريد بـ(إلَّا) الثانية أن ترجع على الألف، كأنَّك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهمَّ إلَّا مائة. فالمعنى له عليَّ ألف ومائة".

فالفرَّاء يوجِّه النَّمط على أنَّه استثناء متَّصل، رافضاً تفسير (إلَّا) بالـ (واو)، وبذلك يمثّل الحكم النَّحوي الذي يطلقه النُّحاة تأييداً لوجه من الوجوه أو رفضاً لآخر مظهراً من مظاهر تعدُّد أوجه التحليل النَّحوي، فالتعدُّد من باب سعة المعنى والقدرة على الإثراء اللغويّ، بحيث يصبح المعول في اختيار أحد التفسيرين على الآخر فهم

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 216/1.

(2) البقرة: آية (150).

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 79/1.

السياق والمعنى، وقد جاء في الدُّرِّ المصون عدّة تأويلات أظهرها اختيار الطبري[1] على أنَّه استثناء متَّصل، معناه لئَلَّا يكون حجّة لأحد من اليهود إلَّا للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قِبْلَتنا إلى الكعبة إلَّا ميلاً لدين قومه وحبَّاً لهم، وأطلق على قومه (حجّة)؛ لأنَّهم ساقوه مساق الحجّة، وقال ابن عطيّة[2]: المعنى أنَّه لا حجّة لأحدٍ عليكم إلَّا الحجّة الداحضة للذين ظلموا من اليهود وغيرهم، الذين تكلَّموا في النازلة وسمَّاها حجّة، وحكم بفسادها حين كانت من ظالم.

وقد ورد هذا المصطلح أيضاً عند أبي العبَّاس المبرِّد في حذف جواب الطلب في قوله تعالى: ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[3]، إذْ قال: "زعم الخليل أنَّه لمَّا قال: (انتهُوا) عُلِمَ أنَّه يدفعهم عن أَمْر. ويغريهم بأمْرٍ يزجرهم عن خلافه. فكانَ التقدير: ائتوا خيراً لكم. وقد قال قوم: إنَّما هو على قوله: يكن خيراً لكم. وهذا خطأ في تقدير العربيّة؛ لأنَّه يضمر الجواب ولا دليل عليه، وإذا أضمر (ايتوا)، فقد جعل (انتهوا) بدلاً منه"[4].

يكمن وجه الخطأ الذي أشار إليه المبرِّد في إضمار جواب الطلب ولا دليل عليه، وعلَّل ذلك بمخالفته القياس، وذلك لأنَّ حذف الفعل الناصب وجوباً في هذه الآية سماعيٌّ، فاستعمل المبرِّد القياس، في حين جاء السماع بخلافه.

ففي قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[5].

قرأ الجمهور: (قادرين) بالنَّصب، وقرأ ابن أبي عبلة (قادرون) بالواو رفعاً[6].

فقوله (قادرين) فيه أوجه:

---

(1) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن الكريم، 20/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 408/1.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، 225/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 408/1.

(3) النساء: آية (171).

(4) المبرِّد، المقتضب، 283/3.

(5) القيامة: 4.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص924؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج19، ص94؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج8، ص385؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص426؛ الخطيب، معجم القراءَات، ج10، ص184.

أحدهما: أنَّه منصوب على الحال من فاعل الفعل المقدَّر والمدلول عليه بحرف الجواب: أي بلى نجمعها قادرين. وهذا قول سيبويه[1].

وقد اختار هذا القول جمعٌ من العلماء، مكيّ بن أبي طالب[2]، والزَّمخشري[3]، وابن يعيش[4].

الثاني: أنَّه منصوب على خبر كان مضمرة. أي بلى كنَّا قادرين في الابتداء.

الثالث: أنَّه انتصب؛ لأنَّه وقع موقع الفعل، (نقدر)، والتقدير: بلى نقدر، فلمَّا وضع الاسم موضع الفعل نصب.

وقال الفرَّاء: وقول النَّاس: بلى نقدر، فلمَّا صرفت إلى قادرين نصبت- خطأ[5].

نلحظُ هنا اعتراض الفرَّاء على توجيه الأداء؛ لأنَّ الفعل عنده لا ينصب بتحويله من (يفعل) إلى (فاعل). كقولك: أتقوم إلينا؛ فإنْ حوَّلتها إلى فاعل قلت: أقائم، وكان خطأ أن تقول: أقائماً أنت إلينا؟

كما استبعد مكيّ أيضاً هذا الرأي[6].

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾[7].

قرأ الجمهور: "كتابَ اللهِ عليكُم" بالنَّصب[8].

قوله "كتابَ اللهِ" في نصبه ثلاثة أوجه:

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص173.

(2) مكيّ، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص429.

(3) الزَّمخشري، الكشَّاف، ج3، ص293.

(4) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج1، ص402.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص924.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص924؛ الخطيب، معجم القراءَات، ج10، ص184.

(7) النساء: 24.

(8) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج1، ص406؛ مكيّ، مشكل إعراب القرآن، ج1، 186؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص124؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج3، 214.

أحدهما: أنَّه منصوب على أنَّه مفعول مطلق مؤكَّد لمضمون الجملة المتقدِّمة قبله، وهي قوله (حُرِّمت)، ونصبه بفعل مقدَّر. أي كَتَب الله عليكم كتاباً. وهو مذهب سيبويه[1]، وقد أجازه الفرَّاء.

الثاني: أنَّه منصوب بإضمار فعل. أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريبٌ من الإغراء.

الثالث: أنَّه منصوب على الإغراء بـ "عليكم كتابَ الله". أي: الزموه. وهذا رأي الكسائيّ ومن تابعه[2].

لقد اعترض كلٌّ من الفرَّاء، والمبرِّد على توجيه الأداء اللغوي، فالفرَّاء لم يُجِزْ تقديم معمول اسم الفعل عليه (كتابَ)[3]، متأثِّراً بالتداول الاستعمالي الوارد عن العرب، إذ قال: "قلَّما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونكَ". أمَّا المبرِّد، فنجده صرَّح برفض هذا التَّوجيه بقوله: "إنَّما نصبه بـ (عليكم) فهذا خطأ"[4]، متأثراً بالجانب المعياري للقاعدة النَّحويّة المصنوعة التي لا تجيز تقديم معمول اسم الفعل عليه.

13.1.2 مصطلح اللحن:

يقال: لحن في كلامه إذا مال به عن الإعراب إلى الخطأ[5]، أو ترك الصَّواب في القراءَة والخطأ في الكلام[6]، ومن هذه الدّلالة اللغوية للمصطلح، جاء مصطلح اللحن في الدراسات النَّحوية.

فقد استعمل النُّحاة حكم (اللحن) بدلالته الاصطلاحية، وهو الخلل الذي يصيب قواعد اللغة، والصحَّة اللغويّة، انطلاقاً من فكرة الإلزام التي عُرف بها النَّحويُّون، ممَّن

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، 191؛ الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص201.

(2) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج2، ص345؛ الخطيب، معجم القراءَات، ج2، ص49.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص201.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج3، ص280.

(5) الزَّمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، أساس البلاغة، مطبعة دار الكتب، مصر، 1972م، ص487.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص183.

خطَّأوا ولحَّنوا ما خالف القواعد النحوية، حتى لو كانت قراءَة قرآنيّة، سواء ما اتُّفِق على صحَّتها أم ما اخْتُلِفَ فيها.

ويطالعنا انحسارٌ واضحٌ لمصطلح (اللحن) عند الفرَّاء في معانيه، والمبرِّد في مقتضبه، مقابل شيوع بعض المصطلحات الأخرى.

ففي قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1].

قرأ أبو جعفر، والأعرج، وشيبة: (لِيُجْزَىَ) بالياء المضمومة وفتح الزاي[2].

لقد لحَّن العلماء أصحاب هذه القراءَة؛ لصعوبة توجيه هذه القراءَة على صيغة المبني للمجهول؛ فاعترض الفرَّاء على الأداء اللغوي واصفاً القراءَة باللحن، انطلاقاً من القواعد الصَّارمة التي وضعها النحويون أنفسهم، متجاوزين حجم الواقع اللغوي المنطوق، وعلى الرغم من هذا الرفض، فقد حاول أنْ يخلق انسجاماً بين النَّمط المرفوض، والقاعدة المعياريّة بالتأويل والتَّقدير: (ليجزى ذلك الجزاءُ قوماً)، فقد أقام المصدر مقام الفاعل؛ لدلالة الفعل عليه.

ووافقه في هذا التخريج أبو حيَّان[3].

وقال السَّمين الحلبي: وفيه نظر؛ لأنَّه لا يُترك المفعول به، ويُقام المصدر مقام الفاعل، لاسيّما مع عدم التَّصريح به[4].

وذكر الطَّبري أنَّه على مذهب كلام العرب لحن[5]. ومذهب جمهور البصريِّين أنَّه لا يجوز نيابة المصدر أو الجار والمجرور مع وجود المفعول به. أمَّا مذهب الكوفيِّين، فهو جواز ذلك مطلقاً[6].

---

(1) الجاثية: 14.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص765؛ الطَّبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج2، ص87؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص127.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص765؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج8، ص45.

(4) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج6، ص127.

(5) الطَّبري، جامع البيان في تفسير القرآن، ج2، ص87.

(6) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج3، ص325.

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَاءهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُواْ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَـؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَلاَ تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾[1].

قرأ ابن مروان: "هنَّ أطهرَ لكم" بالنصب[2]، وضعَّفه سيبويه. وقال: احتبى ابن مروان في لحنه[3].

واعترض المبرِّد على النَّمط اللغوي، وطعن في القراءَة، وقال: "لحن فاحش"، وإنَّما هي قراءَة ابن مروان، ولم يكن له علمٌ بالعربيّة"[4]؛ فهو يلجأ كعادة النَّحويين، إلى الطَّعن في القراءَة، عندما تصتدم مع القاعدة النَّحويّة.

أمَّا سبب الطَّعن في قراءَة النَّصب في (أطهرَ)، هو جعل الضَّمير (هنَّ) فصلاً بين الحال وصاحبها، وقد أجاز الأخفش[5] وقوعه بين الحال وصاحبها، كجاء زيدٌ وهو ضاحكاً، وجعل من ذلك قراءَة النَّصب في الآية الكريمة.

وللعلماء في هذه القراءَات والتَّوجيهات آراء مختلفة جاءَت بها كتب التفسير، فالطبري[6] رجَّح قراءَة الرَّفع ولم يُجزْ غيرها، في حين أجاز ابن عطية[7] في المحرِّر الوجيز نصب النمط على أن يكون "بناتي" خبراً و "هُنَّ" فصلاً، و "أطْهَرَ" حالاً، والعامل التنبيه أو الإشارة، أمَّا أبو حيَّان[8] فنقل آراء النُّحاة دون ترجيح أو تفضيل.

---

(1) هود: 78.

(2) مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، 412/1؛ ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج3، ص193؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص76؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص118؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 135/1.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص397.

(4) المبرِّد، المقتضب، ج4، ص105.

(5) الأخفش، الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، نشر مكتبة الخانجي، ط1، 1411هـ/1990م، ج2، ص356.

(6) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 52/12.

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز، 194/3-195.

(8) أبو حيَّان، البحر المحيط، 247/5.

وفي قوله تعالى: ﴿مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[1].

ذكر الفرَّاء أنَّ ابن عبَّاس قد أنكر على عُبيد بن عُمير[2] قراءَته بالضمّ، حيث قال الفرَّاء[3]: "... وفي حديث آخر أنَّ ابن عبَّاس لقي ابن أخي عُبيد بن عُمير، فقال: إنَّ ابن عمّك لعربيّ يلحن في قوله: "إذا قومك منه يَصُدُّون". قال الفرَّاء: "العرب تقول: يَصِدُّ ويَصُدُّ...".

يبدو أنَّ الفرَّاء اعترض على توجيه الأداء وردَّ على من لحن القراءَة بأمثل الأقوال فيها، وخير التخريجات على أنَّها لغة لبعض العرب.

وذكر أبو حيَّان[4]، أنَّ إنكار ابن عبَّاس لا يكون إلَّا قبل بلوغه تواترها.

نستنتج ممَّا سبق، أنَّ النَّحويين لم يكونوا يعنون كثيراً بتحديد مصطلحات الاعتراض؛ إذْ لم تكن هذه المصطلحات واضحة الرؤى في أذهانهم؛ بدليل استعمالهم غير لفظ يدلُّ على الاعتراض في موضعٍ واحد، أو في سياق الحديث نفسه، فما يراه نحويٌّ ضعيفاً، يراه غيره قبيحاً، وما يُحكم عليه بالجودة، هو نفسه بمستوى من الرَّداءة عند نحويّ آخر؛ وذلك لأنَّ غايتهم بسط المصطلحات الاعتراضية العامة لأغراض تعليمية بصورة عفويّة من غير التفات إلى مفاهيمها الاصطلاحية، فهم يهدفون صناعة استعمالات لغوية معيارية صارمة، يفسِّرون بها الظاهرة التي تعرَّضت للانحراف القواعدي، ولا يخفى أنَّ لكل من هذه المصطلحات دلالات خاصة بها تميّزها من غيرها من المصطلحات، فالتقارب بين هذه المصطلحات لا يعني تساوي الدِّلالات.

---

(1) الزخرف، آية (57).

(2) هو عُبيد بن عُمير بن قتادة أبو عاصم اللَّيثي المكيّ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن عمر بن الخطَّاب وأُبَيّ بن كعب، وروى عنه مجاهد وعطاء وعمرو بن دينار، ولد في زمن النبي ص، ومات سنة 74هـ. انظر: الجزري، محمَّد بن محمَّد، (ت833هـ)، غاية النهاية في طبقات القرَّاء، مراجعة برجستراسر، نشر مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)، 496/1

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 755/2.

(4) أبو حيَّان، البحر المحيط، 25/8.

2.2 آليَّات الاعتراض:

لقد رسخ في نفسي من كل هذا، أنَّ الرِّسالة لن تسدَّ نقصاً ولن ترأب صدعاً، حتى تبادر إلى توضيح آليات الاعتراض عند الفرَّاء الكوفيّ والمبرِّد البصريّ، فلن تنهض الرِّسالة إلَّا أنْ تُجِّلي السَّمات المنهجيّة لمذهب كلٍّ منهما، فهما من الذين رسموا أُصول هذا النَّحو، ووضعوا أسسه، فأعدَّا بحذقهما وفطنتهما لتكون خواصَّه التي تستقلّ بها، مدقِّقين في قواعده، ومتَّخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه، وللتعرُّف على اسهاماتهما في مجال أُصول اللغة والنَّحو، بحثتُ في الأصول التي كان يرجع إليها كلٌّ منهما في نشر آرائهما النَّحويّة والصَّرفيّة؛ فتناولت عناصر السَّماع المعروفة (القرآن الكريم والقراءَات، والحديث الشَّريف، وكلام العرب"، وكذلك القياس وطرق توظيفه.

1.2.2 السَّماع والقياس:

السماع في اللغة: ما سمعت به، فشاع، وتكلَّم النَّاس به[1].

وفي **الاصطلاح:** عرَّفه أبو البركات الأنباري[2]، بأنَّه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصَّحيح، الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة". وعرَّفه السيوطي[3]، بأنَّه: "ما ثَبُتَ من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيِّه ﷺ قبل بعثته، وفي زمنه، وكلام العرب إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولِّدين، نظماً ونثراً".

ويقصد بقوله[4]: (ما ثبت): ما صحَّ سنده؛ فخلا من الانقطاع والعلّة والشذوذ.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 257/7، مادة (سمع).

(2) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد، (ت577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1931هـ/1971م، ص45.

(3) السيوطي، جلال عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 991هـ/1505م)، الاقتراح في أصول النَّحو، ط1، دار جروس، قبرص، 1988م، ص48.

(4) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص113.

ويعدُّ (السماع) الأصل الأول من أصول الاستدلالات النَّحوية، والأساس الذي بُني عليه أغلب القواعد النحوية، إذْ اعتمد عليه النحويون- البصريون والكوفيون- في وضع قواعد النحو وأحكامه، فضلاً عن صلته بالقرآن الكريم، وقراءَاته، والحديث النبوي الشريف، وما روي من كلام العرب شعره ونثره، "فهو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"[1]، وكان النُّحاة يسمُّون المادة المسموعة: (الفصيح)، ويقصدون بذلك، النصوص التي تتَّسم بالنَّقاء اللغوي، وعدم التأثُّر بلغة الأمم المجاورة. وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أنواع: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب الفصحاء، شعراً كان أو نثراً.

والقياس في اللغة[2]: التقدير (قاس الشيء بغيره، وعليه)؛ أي: على غيره، (يقيسه قيساً، وقياساً، واقتاسه): إذا قدَّره على مثاله.

وفي **الاصطلاح:** عرَّفه أبو الحسن الرمَّاني[3]، بأنَّه: "الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحَّة الأول صحَّة الثاني، وفي فساد الثاني؛ فساد الأول". وعرَّفه أبو البركات الأنباري[4]، بأنَّه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه".

ويُعدُّ القياس من أدلة النحو الرئيسة منذ عهود النَّحو الأولى، فقد ارتبط النحو بالقياس ارتباطاً وثيقاً، وصارا متلازمين؛ لأنَّ النصوص المسموعة محدودة، والتعبيرات غير محدودة؛ فيحمل بعضها على بعض، لذلك قال أبو البركات الأنباري[5]: "اعلم أنَّ إنكار القياس في النَّحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كلَّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: "النحو

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر، ط2، القاهرة، 2007م، ص33.

(2) ابن منظور، لسان العرب، 234/12.

(3) الرمَّاني، علي بن عيسى بن عبدالله، (ت384هـ)، الحدود في النحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م، ص66.

(4) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص45.

(5) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد، (ت577هـ)، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1391هـ/1971م، ص95.

علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة".

المصدر الأول: القرآن والقراءَات:

يُعدُّ النَّص القرآني من أعلى مراتب الكلام باتِّفاق العلماء، وأبلغ أثر عرفته العربيّة على الإطلاق؛ لذلك جعله جمهور العلماء مصدرهم الأول في التقعيد وتقرير الأحكام، فقد أكثر الفرَّاء من الاستشهاد بالآيات القرآنيّة في الاستدلال على ما يراه من توجيهات نحويّة، والشَّواهد على ذلك كثيرة، منها مجيء الاستفهام بمعنى الأمر، ففي قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ﴾[1].

عدَّ الفرَّاء[2] الاستفهام في (أأسلمتم) مستعملاً في معنى الأمر، واحتجَّ لرأيه بقوله: "هو استفهام معناه أمر، ومثله قوله تعالى: (فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ)[3].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[4]، ذهب الفرَّاء[5] إلى أنَّ (لا) من قوله تعالى: (ألَّا تَسْجُدَ) صلة (زائدة)، والمعنى: ما منعكَ أن تسجد، واحتجَّ لرأيه بقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾[6]، فـ (لا) في الآية زائدة أيضاً.

ووقف الفرَّاء[7] بإزاء قراءة الآية: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾[8]، ملاحظاً أنَّ الفعل الأخير في هذه القراءَة (ولا تخشى) معطوف على فعل مجزوم وأُثبت فيه الألف، ووجَّه ذلك بأنَّه قد يكون مستأنفاً، وقد يكون في موضع جزم، وإنْ كانت فيه الياء؛ فلم يعترض الفرَّاء على الأداء اللغوي الذي خالف قواعد النَّحاة

(1) آل عمران: 29.
(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص159.
(3) المائدة: 91.
(4) الأعراف: 12.
(5) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص282.
(6) الحديد: 29.
(7) طه: 77.
(8) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص130.

احتجاجاً بوروده في السَّماع، واستشهد على ذلك ببيتين من الشِّعر. قال: أنشدني بعض بني عبس[1]:

أَلَـــمْ يَأْتِيـــكَ والأَنْبَـــاءُ تَنْمِـــي	بِمــا لَاقَــتْ لَبُــونُ بَنِــي زِيــادِ

موطن الشاهد إثبات الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم، وأورد أيضاً قول بعض الشُّعراء[2]:

هَجَـوْتَ زَبَّــان ثُــمَّ جئــتَ معتــذِراً	من سَبَّ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

موطن الشاهد إثبات الواو في (تهجو) مع وجود (لم) النافية.

نلحظ في هذا النَّمط أنَّ الفرَّاء مدَّ القواعد وبسطها اتِّساعاً في الرِّواية، في حين يقبض السَّماع دون شاهد يسنده، وهذا قد تمَّ مناقشته في مسألة الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، فالفرَّاء[3]، لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض، على الرّغم من وروده في القرآن الكريم، والحديث الشَّريف، وكلام العرب.

يُعدُّ الفرَّاء من أكثر النُّحاة شغفاً بلغة القرآن وقراءَاته، فقد صرَّح غيرَ مرّة أنَّه يُؤثر لغة القرآن على الشِّعر، ومن أقواله: "الكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشِّعر"[4].

ولكنْ من خلال اطِّلاعي على كتابه (معاني القرآن)، وجدت للفرَّاء ثلاثة مواقف متباينة من القراءَات المتواترة.

---

(1) هذا البيت من كلام قيس بن زهير العبسي، الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص130؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص49؛ ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص108؛ ج2، ص387؛ الأنباري، الإنصاف، ج1، ص26؛ إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربيّة، ج2، ص357.

(2) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص130؛ للشاعر: زبان بن العلاء، وهو بلا نسبة في البغدادي، خزانة الأدب، ج8، ص359؛ إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، ج4، ص391.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص269؛ الأنباري، الإنصاف، ج2، ص349.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص25.

أولاً: استشهاد الفرَّاء بالقراءَات المتواترة واعتداده بها:

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾[1].

قرأ الجمهور[2]: (واتَّخِذوا) بكسر الخاء على الأمر، وقرأ نافع، وابن عامر (واتَّخَذُوا) بفتح الخاء، جعلوه فعلاً ماضياً.

قال الفرَّاء[3]: "وقد قرأت القرَّاء الجزم [والتفسير مع أصحاب الجزم، ومن قرأ: "واتَّخَذوا) بفتح الخاء كان خبراً؛ يقول: جعلناه مثابة لهم واتخذوه مصلى وكلٌّ صواب إن شاء الله".

وجَّه الفرَّاء النمط بالفتح على جهة الخبر عمَّن اتّخذه من متبعي إبراهيم وهو معطوف على (جعلناه)؛ أي جعلنا البيت مثابة واتخذوه مصلى[4].

وقال الأخفش[5]: "بالكسر أجود، وبها نقرأ؛ لأنَّها تدلُّ على الفرض".

فهاهو الفرَّاء لم يفاضل بين القراءَتين واحتجَّ لكليهما باختلاف معاني العربيّة.

ومن ناحية تفسيريّة، فإنَّ معنى الكسر خلاف معنى الفتح؛ لأنَّ معنى الكسر (ثوبوا واتّخذوا)، ومعنى الفتح (فَثَابُوا واتَّخَذوا).

ثانياً: المفاضلة وترجيح إحدى القراءَتين:

قال الله تعالى: ﴿وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ﴾[6].

قرأ نافع وابن عامر والكسائي[7] (لباسَ) نصباً، وقرأ الباقون (لباسُ) رفعاً.

قال الفرَّاء[8]: "يرفع بقوله: ولباسُ التقوى خيرٌ، ويجعل (ذلك) من نعته". وهي في قراءَة عبدالله وأُبَيّ جميعاً: ولباسُ التقوى خيرٌ، وفي قراءَتنا (ذلك خيرٌ)، فنصب اللباس أحبُّ إليَّ؛ لأنَه تابع الريش، (ذلك خيرٌ)، فرفع (خير) بـ(ذلك).

---

(1) البقرة: 125.
(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص169.
(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 71/1.
(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 111/2.
(5) الأخفش، معاني القرآن، 147/1.
(6) سورة الأعراف: 26.
(7) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص280.
(8) الفرَّاء، معاني القرآن، 283/1.

والنَّصب قراءَة الكسائي من الكوفيين عطفاً على الريش. أو انتصب بفعل مضمر، أي: (وأنزلنا لباس التقوى).

يوجِّه الفرَّاء (لباسُ) بالرفع على الابتداء، والخبر عنده (خيرٌ) ويجعل (ذلك) نعتاً، وفسَّر سبب رواية النصب بأنَّ النمط معطوف على (ريشاً).

فضَّل الفرَّاء رواية النصب على رواية الرفع؛ لأنَّه نظر للنمط من ناحية تركيبية؛ أي لقرب المتعاطفين.

نستنتج أنَّ القراءَتين نمطان لغويَّان من الصِّيغ الاختيارية، وأنَّ تحكيمه لمقياسه النَّحوي دفعه إلى عدم الحماسة لبعض هذه القراءَات، أو رفضها وتفضيل غيرها.

ثالثاً: تضعيف القراءَة المتواترة، وهذا قليلٌ، ومن القراءَات التي ضعّفها قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾(1)، حيث قرأ: "والأرحامِ"(2) بالخفض على أنَّه معطوف على الهاء في (به).

فاعترض الفرَّاء على النَّمط اللغوي بقوله: "وفيه قبح؛ لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض، وقد كُني عنه، وإنَّما يجوز هذا في الشِّعر لضيقه. كما وافقه المبرِّد في ذلك. وإذا عُدنا إلى رأي الفرَّاء، وجدنا أنَّه لا بُدَّ من الكشف عن جوانب مهمّة لم يتم مناقشتها باتِّساع خلال العرض السابق لهذه المسألة، حيث يتمثَّل هذا العرض الجديد بالاستشهاد بمصادر السَّماع على جواز العطف على الضمير المخفوض.

وممَّا يعزِّز هذا العطف، قراءَة الجمهور: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾(3)، على أنَّ (المسجدِ) معطوف على الهاء في (به)، وهو عطفٌ لا يجوز على المذهب البصري إلَّا في الضَّرورة(4).

---

(1) سورة النساء: 1.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص195؛ مكيّ، مشكل إعراب القرآن، 176/1؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 247/2؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج3، ص157؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج2، ص296.

(3) البقرة: 217.

(4) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج2، ص147؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص529.

وجاء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[1]، على أنَّ (مَنْ) معطوفة على الضمير في (لكم) بلا إعادة اللام[2].

وهذا العطف في الشعر كثيرٌ، ومن ذلك: قول مسكين الدَّارمي[3]:

تُعلَّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفنا ... وما بَيْنَها والكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ

على أنَّ (والْكَعْبِ) معطوف على الضمير في (بينها).

وقول الشاعر[4]:

هلَّا سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ... وأَبِي نُعَيْم ذي اللِّوَاء المُحْرِقِ

على أنَّ (وأبي نُعَيْمٍ) معطوف على الضمير في (عَنْهُمُ):

وقول الشاعر[5]:

أَكُرُّ على الْكَتِيبَةِ لا أُبالِي ... أَفِيها كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فعطف (سواها) بـ (أم) على الضمير في (فيها)، والتقدير: أم في سواها.

وفي النثر كقولهم: "غيرُه وفَرَسِه" بجرِّ (فَرَسِه) عطفاً على الهاء في (غيرُه) [6].

وسأكتفي بذكر الشَّواهد المذكورة، والتي جاءَت في التنزيل وكلام العرب للدلالة على جواز العطف على المخفوض.

وعلى نحو ما نرى في الأمثلة الآنفة الذكر، كان تارةً يبسط ظلَّ القياس، وتارة يقبضه غير ملتفت إلى السَّماع معتمداً على آرائه ومقاييسه الخاصة. ونحن نقول: الاستعمال وامتداده مناط كل ذلك.

---

(1) الحجر: 20.

(2) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص293.

(3) ربيعة، ديوان مسكين الدارمي، ص75؛ الأنباري، الإنصاف، ج2، ص380؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج3، ص166.

(4) وهو بلا نسبة. انظر: الأنباري، الإنصاف، ج2، ص381؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج2، ص148؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص350.

(5) ينسب للعبَّاس بن مرداس. انظر: الأنباري، الإنصاف، ج2، ص380؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص350.

(6) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج1، ص350.

فالفرَّاء عموماً لا يفرِّق بين القراءَات المتواترة، والقراءَات الشَّاذَّة، بل يأخذ بها جميعاً، ويستحسنها، ويصفها بالجودة، والحسن، وفشو اللغة ما دامت توافق مقياسه النَّحوي، ولكن إذا اشتدَّ مقياسه تقسو عباراته، فيصف بعضها باللحن الصَّريح، ويرمي بعضها بالغلط، وبعضها بالخطأ.

أمَّا عن موقفه من القراءَات الشَّاذَّة، فقد وجدت له موقفين مختلفين. أحدهما توجيهها توجيهاً نحويَّاً بسيطاً، على ما نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ۝ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾(1).

قرأ أُبي بن كعب (رسولاً ...) بالنصب على الانقطاع من (البيّنة) يريد الحال منها(2).

والثاني اعتراض الفرَّاء على القراءَة الشَّاذة ومنعها، رغم ورودها في السَّماع. ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(3).

قرأ سعيد بن جُبَيْر: "إنَّ الذين تدعون... عباداً أمثالَكم" بتخفيف (إن)، ونصب الدَّال واللام(4).

---

(1) البيّنة: 1-2.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج2، ص1001؛ ابن خلويه، مختصر في شواذ القرآن، ص176؛ مكِّيّ، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص49؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج8، ص499؛ الخطيب، معجم القراءَات، ج10، ص524.

(3) الأعراف: 194.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص301؛ ابن خلويه، مختصر في شواذ القرآن، ص48؛ مكيّ، مشكل إعراب القرآن، 338/2؛ الزَّمخشري، الكشاف، 593/1؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج4، ص444، 445؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج3، ص384؛ الخطيب، معجم القراءَات، ج3، ص237، 239.

أجاز الكسائي[1]، والمبرّد[2] إعمال (إنَّ) عمل (ما) الحجازيّة، في قراءة سعيد؛ أي رفعت (الذين) اسماً لها، ونصبت الخبر (عباداً)، في حين يمنع الفرَّاء[3] إعمالها محتجَّاً بأنَّها من الحروف التي لا تختصّ، فالقياس فيها أن لا تعمل، وكأنَّه قدَّم القياس على السَّماع.

ويرى ابن جنِّي، أنَّ إعمال (إن) المهملة لغةٌ[4]، وقد ثبت هذا بالقراءَات والنَّظم والنَّثر. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[5].

قرأ ابن كثير ونافع[6]: "وإنْ كُلَّاً لَمَا...." بتخفيف (إن) و (لما).

ذهب البصريون إلى أنَّ إعمالها جائز، لكنَّه قليل إلَّا مع المضمر، فلا يجوز إلَّا إنْ وَرَدَ في شِعْرٍ.

فساق السيوطي على ذلك قول الشَّاعر[7]:

إنْ هُوَ مُسْتَولَياً على أحَدٍ ... إلَّا على أضْعفِ المجَانِينِ

وقول الآخر[8]:

إنِ المرءُ مَيْتاً بانْقِضَاءِ حَياتِهِ ... وَلكِنْ بِأنْ يُبْغى عَلَيه فَيُخْذَلا

---

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط، ج8، ص499.

(2) مكِّيّ، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص338.

(3) الخطيب، معجم القراءَات، ج3، ص238.

(4) ابن جنِّي، المحتسب، ج1، ص328.

(5) هود: 111.

(6) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص339؛ مكيّ، الكشف عن وجوه القراءَات السبع، 111/2؛ الزمخشري، الكشاف، 117/2؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، ج5، ص266؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج4، ص135؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 291/2.

(7) السيوطي، جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1394هـ، 175م، ج1، ص125، 125؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، ج3، ص385. وهو بلا نسبة في همع الهوامع، والدُّر المصون.

(8) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص124، 125؛ الشقنيطي، أحمد بن الأمين، الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1393هـ/1973م، ج1، ص97.

وقول أهل العالية[1]: "إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ"، وقول أحد الأعراب: "إنّا قائماً"؛ أي: إنْ أنا قائماً.

لقد لاحظت من خلال تتبُّعي للفرَّاء في كتابه (معاني القرآن)، أنَّ استشهاده بالقراءَات الشَّاذة أكثر بكثير من القراءَات المتواترة، فهي في كثيرٍ من الأحيان غير معزوَّة لأهلها، كما أنَّ القارئ لكتابه كثيراً ما يجد عبارة (ولو قُرِىء كذا كان صواباً)[2]، و (لو قرئ كان وجهاً)[3]، و (ولو رفع)[4]، و (ولو نصب)[5].

وهي قراءَات تجيزها الصنعة النَّحوية أو اللغويّة، وليست قراءَة قرآنيّة؛ فالقراءَة سنَّة متَّبعة وليس كل ما يجوز في العربية قرأ بها القرَّاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ قُلْ إِنِّيَ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكَينَ﴾[6]. ولو رفع (فاطرُ) على الاستئناف كان صواباً[7].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاء فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾[8]. لو قرأ قارئ بالنَّصب (ما لونَها) كان صواباً[9].

يبدو أنَّ الفرَّاء لم يكتفِ بمعالجته لآيات القرآن وقراءَاته في عرض أدلَّته النَّحوية، فعمد إلى استيفائها من طريق الوجوه التي تحتملها الآيات.

أمَّا بالنسبة للمبرِّد، فقد كان القرآن وقراءَاته مصدراً مهماً من مصادره التي اعتمد عليها في تحكيم مقايسه النَّحوي، ولو نظرنا في شواهد المقتضب وهو أقدم ما

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص124، 125.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص181، 302، 378، 398.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص476.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص263، 380، 448.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص263.

(6) الأنعام: 14.

(7) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص249.

(8) البقرة: 69.

(9) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص48.

وصل إلينا في النَّحو بعد كتاب سيبويه؛ لوجدنا أنَّ شواهده القرآنيّة تجاوزت خمسمئة آية، بينما بلغت شواهد سيبويه القرآنيّة ثلاثمئة وسبعين آيةً[1].

ولو استقرينا شواهد المبرِّد لوجدنا أنَّ الشاهد القرآني قد أخذ الحظ الأوفر بين شواهده الأخرى، وكثيراً ما تفرَّد الشاهد القرآني في استدلالاته النَّحويّة، وهذه سمة بارزة في منهجه والأدلة عليها كثيرة، وسأكتفي بذكر مثال واحد.

ساق المبرِّد قوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[2]؛ ليبيِّن عند حديثه عن أسماء الأفعال، أنَّ (هلُمَّ) تكون للواحد والاثنين، والجمع على لفظ واحد، وهذه اللغة الحجازية[3].

وقد يجمع المبرِّد مع الشَّاهد القرآني شاهداً شعريَّاً قبله أو بعده، أو كلاماً للعرب[4]، ويتجلَّى ذلك بوضوح في معالجته لمسائل النَّحو. لذا؛ سأكتفي بما ورد في مضمون هذه الدِّراسة.

ولنأتِ لموقفه من القراءَات، فقد كان على العموم من الذين يستشهدون بالقراءَات إذا جاءَت موافقة للقياس، أو تأيَّدت بالسَّماع من كلام العرب المنظوم أو المنثور.

ويبدو لنا أنَّ ردَّه بعض القراءَات سواءٌ كانت متواترة، أم شاذة بسبب الشكّ في الرواية أو التمسُّك بالأصل النَّحوي، فقد طبَّق المبرِّد على القراءَات عموماً قوله المعروف: "إذا جعلت النَّوادر والشَّواذ غرضك كَثُرت زلَّاتك"[5].

فوصف بعض القراءَات المشهورة باللحن، والغلط، والقبح، وعدم الجواز، كما نعت بعض القرَّاء بالوهم. وبمثل هذه الحدَّة والتَّزمت والعنت نظر إلى القراءَات الشَّواذ، وهذا ما تمَّ عرضه بالتفصيل خلال هذه الدِّراسة.

---

(1) المبرِّد، مقدِّمة المقتضب، ج1، ص116.

(2) الأحزاب: 18.

(3) المبرِّد، مقدِّمة المقتضب، ج3، ص202.

(4) النايلة، عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النَّحو، مطبعة الزَّهراء، بغداد، 1396هـ/1976م، ص237.

(5) السيوطي، الأشباه والنَّظائر، ج3، ص49.

وآخر القول، إنَّ الفرَّاء والمبرِّد ممَّن أكثروا من الاستشهاد بالقرآن والقراءَات القرآنية في توجيه الكثير من المسائل النَّحويّة واللغويّة، على الرّغم من أنّهما اللذان فتحا باب الطعن في القراءَات لجميع النَّحويين عند تعارضها مع القواعد النَّحويّة، وقد دفعهما إلى ذلك تمسُّكهما بالقياس أكثر من السّماع.

المصدر الثاني: الحديث النَّبويّ الشَّريف:

لقد انتهى أحمد مكّيّ الأنصاريّ في بحثه عن الفرَّاء، إلى أنَّ الفرَّاء أوَّل من احتجَّ بالحديث النَّبويّ الشَّريف: "لقد انتهج الفرَّاء منهجاً جديداً في الاستشهاد بالحديث الشَّريف، واحتَجَّ به في النَّحو واللغة احتجاجاً مباشراً، على حين كان النَّحويُّون من رجالات المدرستين يرفضون الاحتجاج بالحديث الشَّريف، وهذا- إنْ دلَّ على شيءٍ- فإنَّما يدلُّ على أنَّهُ يؤسِّس مذهباً جديداً يغاير المذهبين معاً، وهو المذهب البغدادي"[1].

ويردُّ شوقي ضيف على أحمد الأنصاري، بأنَّ الفرَّاء مثله مثلُ النُّحاة البصريِّين، وأستاذه الكسائي، لا يستشهد بالحديث النَّبويّ في كتابه (معاني القرآن)، إلَّا ما جاء عرضاً وعفواً، بحيث لا يصحّ التعميم عنده وإنْ يقال إنه كان يستشهد به[2].

ومن خلال اطِّلاعنا على المسائل التي عالجها في كتابه (معاني القرآن)، وجدناها تُنبِّئ بأنَّ الفرَّاء[3] قد بنى بعض قواعد مدرسته الكوفيّة على الحديث الشَّريف.

ومن ذلك، استعمال (خاف) استعمال (ظنَّ)، و(عَلِمَ)، كما في قول الشاعر[4]:

ولا تدفنني بالفلاةِ؛ فإنَّني   أخافُ إذا ما مِتُّ أنْ لا أذُوقُها

---

(1) الأنصاري، أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللغة، ص141-351.

(2) شوقي ضيف، المدارس النَّحويّة، ص215.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص119.

(4) الثقفي، أبو محجن عمرو بن عمير، (1970م)، **ديوان أبي محجن الثقفي**، صنعة: الحسن ابن عبدالله العسكريّ، نشره وقدَّم له: صلاح الدين المنجِّد، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، ص48؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج8، ص398؛ إميل يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربيّة، ج5، ص177.

على أنَّ (خاف) استعملت استعمال (ظنَّ) في هذا القول، كما في قول الرَّسول ﷺ: "أُمِرْتُ بالسِّواك حتَّى خفْتُ لأدْرَدنَّ"[1].

ومن ذلك أيضاً، دخول (لام) الأمر على فِعل المخاطب، فقد أجاز الكوفيُّون[2] هذه المسألة، وعدَّها الفرَّاء قياساً، كما في قوله ﷺ: "لتأخذوا مصافكم". على أنَّ التقدير: خذوا مصافكم[3].

وغير ذلك من المسائل الأُخرى التي يمكن أنْ تُنْبئ عن أنَّ الفرَّاء قد بنى أصلاً نحويَّاً على الحديث الشَّريف، أو عزَّز به شاهداً آخر من القرآن وقراءَاته، أو من كلام العرب نظمه ونثره.

ولأتجنَّب التكرار، لن أقدم الأمثلة بالشَّواهد هنا، بل توضح الصفحات التالية ذلك.

أمَّا المبرِّد، فقد استشهد في (المقتضب) بحديث رسول الله ﷺ في مواضعَ محدودة، ويظهر أنَّه كان يرى الاستشهاد به مع تحفُّظ ومن غير استرسال في الإكثار منه، فقد أُخِذَ على أوائل البصريِّين، أنَّهم استبعدوا الحديث الشَّريف في استشهادهم، بحجّة أنَّ الحديث الشَّريف اشتمل على قدرٍ كبيرٍ رُوِي بالمعنى ولم يُضْبَط بلفظه، وأنَّه رواه أعاجم غير ثُقات في العربيّة[4].

وهذا ما جعل المبرِّد يسلك طريق أسلافه، فلم يستشهد بالحديث إلَّا بالنزر اليسير إذا ما قيس بشواهده الشِّعريّة، فقد استشهد بخمسة أحاديث في المقتضب[5]، إذْ

(1) ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمَّد، (ت606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطناحيّ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشُركاه (د.ت)، ج2، ص112. جاء في النهاية في غريب الحديث والأثر: لَزِمْتُ السِّواك حتَّى خَشِيْتُ أنْ يُدْرِدَني".

(2) الأنباري، الإنصاف، ج2، ص427.

(3) انظر: الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص351؛ قد سبق تخريج هذا الحديث..

(4) السامرائيّ، المدارس النَّحويّة أسطورة وواقع، ص26.

(5) المبرِّد، المقتضب، ج1، ص116.

لم يصرِّح بالحديث النَّبويّ إلَّا في موضعٍ واحدٍ في باب جمع ما لحقته الهمزة في أوّله من الثلاثة. فقال: جاء عن النبي ﷺ "لَيْسَ فِي الخَضْرَاواتِ صَدَقَةٌ"[1].

والخَضْرَاوات في هذا الموضع، ما أُكِلَ رطباً، ولم يصلح أنْ يُدخر فيؤكل يابساً. واستشهد به على أنَّه إذا جعلتَ (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون، فقلت (الأحمرون، والأصفرون)، وقلتَ في المؤنَّث (حمراوات، وصفراوات)[2].

المصدر الثالث: كلام العرب:

الفرَّاء يتابع ما بدأهُ شيخه، ففي الوقت الذي كان منهج البصريِّين يقوم على تضييق دائرة السَّماع، وتحديد القبائل التي تُؤخذ عنها اللغة بحجّة اختلاط أهلها بالأعاجم، كان الكوفيُّون يتوسَّعون في ذلك، فقد أخذوا من قبائلَ عديدةٍ لم يأخذ عنها البصريُّون ثقة منهم بفصاحتهم[3].

والفرَّاء اتباعاً لمنهج شيخه توسَّع في دائرة استقرائه زماناً ومكاناً، فمن الأقوال التي تعزِّز اعتداده بالسَّماع قوله: "وقال بعض العرب، وسمعت العرب، وسمعت أعرابيَّاً، وسمعت أعرابيّة، وأنشدني بعض العرب"[4]، وغير ذلك من الألفاظ.

كذلك قلَّما يذكر اسم الشَّاعر الذي يُنشدُ من شعره، وقد ظهر ذلك في مواضع كثيرة متفرِّقة في كتابه (معاني القرآن) [5].

---

(1) الدار قطني، علي بن عمر، (ت385هـ)، سنن الدار قطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1424هـ/2004م، (كتاب الزكاة)، باب ليس في الخضروات صدقة، حديث (1907)، ج2، ص476. وقد ضعَّفه الدار قطني؛ انظر: الترمذي، محمَّد بن عيسى، (ت279هـ)، جامع الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1996م. قال الترمذي هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه شعبه وغيره وتركه ابن المبارك.

(2) المبرِّد، المقتضب، ج2، ص218.

(3) الحديثي، خديجة، المدارس النَّحويّة، دار الأمل، إربد- الأردن، ط1، 1422هـ/2001م، ص139.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص19، 45، 55، 80، 81، 105، 135، 138، 150، 211، 226، 322، 390، 397، 482، 611.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، ج1، ص63، 86، 90، 92، 101، 106، 119، 129، 153، 204، 205، 372.

وقد وسَّع الكوفيُّون دائرة الاحتجاج في هذه المسألة، إذا احتجُّوا بأشعار الطبقتين اللتين لم يحتجّ البصريُّون بها، على أنَّ الطبقة الرابعة تشمل المُولَّدين، أو المحدثين، ومن جاء بعدهم؛ كبشَّار بن برد، وأبي نواس[1]، وهي مسألة انتهى إليها مهدي المخزومي من خلال تتبُّعه لها في تآليفهم المختلفة "والشِّعر العربيّ جاهليُّهُ، وإسلاميُّه، ومُحْدثُه كان أيضاً مصدراً من مصادر الكوفيّة، ومحتجَّاً للكوفيِّين، وأساساً بنوا كثيراً من أصولهم عليه"[2].

فقد كان الفرَّاء[3] يتوسَّع في السَّماع إلى أقصى حدٍّ أمكنه راسماً لنفسه منهجاً خاصاً يخالف منهج البصريِّين في معالجة المسائل النَّحويّة، ومن ذلك ذهابه إلى جواز دخول لام الابتداء في خبر (لكن) مستشهداً، يقول: "ولكنَّني من حُبِّها لَكَمِيْدُ"[4]، واحتجَّ البصريُّون بأنَّ ذلك شاذّ لا يعوَّل عليه[5].

واشترط البصريُّون[6] لمجيء (كان) زائدة أن تكون بلفظ الماضي، وأن تتوسَّط بين مسند ومسند إليه، مثل: "ما كان أجمل المنظر"، وجوَّز الفرَّاء[7] زيادتها بلفظ المضارع لقول بعض الشُّعراء:

أنْتَ تَكُون ماجدٌ نَبِيلُ   إذا تَهب شَمْأَل بَليلُ

والشَّاهد فيه زيادة المضارع من كان بين المبتدأ وخبره والثابت زيادته الماضي بدل المضارع؛ لأنَّه مبنيٌّ شبيهٌ بالحروف، أمَّا المضارع، فهو معرّب شبيه بالأسماء، والحروف تقع زائدة، والأسماء لا تُزاد إلَّا شذوذاً عند النُّحاة[8].

---

(1) الحديثي، خديجة، الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ/1974م، ص109.

(2) المخزوميّ، مَهْدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنَّحو، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1377هـ/1958م، ص333

(3) السيوطي، همع الهوامع، 381/1.

(4) لقد سبق تخريج هذا الشَّاهد.

(5) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص169

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص438.

(7) الرجز لأم عقيل فاطمة بنت أسد، تُرقص ابنها؛ وبعده "إذا تهب شمأل". السيوطي، همع الهوامع، 381/1؛ البغدادي، خزانة الأدب، 9/225-226.

(8) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 273/1.

وممَّا قبض فيه ظل القياس مع عدم أخذه بالسماع مجيء مرفوعين بعد كان، وجوَّز ذلك الجمهور؛ لوروده بالسّماع، وأنكره الفرَّاء، ومنع وقوعه في باب كان، ثمَّ اختلفوا في توجيه ذلك، فالجمهور على أنَّ في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ، والخبر في موضع نصب على الخبر(1).

قال الشَّاعر(2):

إذا مُتّ كان النَّاسُ صِنفان شامِتٌ ... وآخـرُ مُـثْنٍ بالـذي كُنْـتُ أصْـنَعُ

يعني سيكون الناس بالنسبة لي صنفين، سيبويه(3) قال هنا قوله صنفان، يعني إذا متّ كان الحال (الناس صنفان) ومبتدأ وخبر، و (كان) فعل ناقص اسمها محذوف يعود إلى الشأن (الناس صنفان) في محل نصب خبر كان.

ويقول آخر(4):

إذا اسْوَدَّ جُـنْحُ اللَّيْـلِ فَلْتَـأْتِ وَلْـتَكُنْ ... خُطَـاكَ خِفَافـاً إنَّ حُرّاسـنا أُسْـدَا

هنا في هذا البيت، لم يقلْ (أسدُ)، فيقال: هذا عربيٌّ يستدلُّ بلغته إذن لمَّا قال: "أُسدا" معنى ذلك يوجّه أن حرّاسنا تجدهم أو تلقاهم أُسدا، هكذا التَّوجيه؛ لأنَّ العربيّ لا يُخطئ في لغته فيوجّه. وكان الشاعر في البيت الأول يستطيع أن يقول صنفين، لكنَّه أراد أن يقول صنفان؛ لأنَّه يريد أن يقول كان الأمر أو الشأن أو القضية النَّاس صنفان، كأنَّه أراد أن يقول: "الناس بشأني صنفان"، ثمَّ أدخل (كان) ليجعل هذا في ما مضى أنَّ حقيقة الأمر سيكون هكذا.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 409/1-410.

(2) هو للعُجَير السلولي. انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 353/1؛ الشنقيطي، الدُّرر اللوامع على همع اللهوامع، 223/1؛ البغدادي، خزانة الأدب، 72/9، 73.

(3) سيبويه، الكتاب، 71/1.

(4) هو بلا نسبة في الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، 167/2؛ البغدادي، خزانة الأدب، 167/4، 242/4.

قال الشَّاعر[1]:

هِيَ الشِّفاءُ لِدَائِي لو ظَفِرْتُ بها   وَلَيْسَ مِنها شِفَاءُ الدَّاء مَبْذُولُ

أي كان الأمر والقصّة وشفاءُ الدَّاءِ مبْذُولُ.

ومنه الشاهد الذي يتحدَّث عن أنَّ بعض العرب تلزم المثنَّى الألف، قال الشاعر[2]:

إنَّ أَبَاها وَأبَا أَبَاها   قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاها

وقال الفرَّاء[3] في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4]، أنَّهما على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى في رفعه ونصبه وخفضه الألف.

لقد رأينا كيف توسَّع الفرَّاء إلى أقصى حدٍّ أمكنه على نحو ما رأيناه من بنائه قاعدة دخول اللام على خبر (كأنَّ) لشاهدٍ واحدٍ سمعه، كذلك تجويزه زيادة (كان) بلفظ المضارع مخالفاً جمهور البصريِّين.

في حين يرد بعض ما سمعه منهم مؤمناً بأنَّه شاذٌّ لا يقاس عليه، ولا يصحّ طرْده في العربيّة، مثل: منعه وقوع مرفوعين بعد (كان).

أمَّا المبرِّد، فكان يُعنى بالسّماع عناية شديدة، ومضى في إثر أُستاذه المازنيّ لا يرضى بعض القراءَات الشاذّة، ما دامت لا تطرد مع قواعده النَّحويّة. وتشدّد مثل سالفيه في قبول الرواية عن العرب، وكان يطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما

---

(1) نسبه سيبويه لهشام أخي ذي الرّمة. انظر: سيبويه، الكتاب، 71/1، 147؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 354/1؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع اللهوامع، 42/2.

(2) هذان بيتان من الرجز المشطور ينسبهما قوم إلى أبي النجم الفضل بن قُدامة العجلي، وينسبهما قوم آخرون إلى رؤبة بن العجاج. انظر: الأنباري، الإنصاف، 18/1؛ البغدادي، خزانة الأدب، 455/7؛ يعقوب، المعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربيّة، 319/12.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 510/1.

(4) طه: آية 63.

دامت لا تستقيم مع مقاييسه، فقد جوَّز نصب المضارع بعد (كما) محتجَّاً بقول الشاعر(1):

"لا تَظْلِمُوا النَّاس كما لا تُظلَمُو"

وقد ردَّوا عليه بأنَّ الرِّواية فيه:

"لا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُ".

ومحل الاستشهاد منه قوله: "كما لا تُظْلَمُوا"؛ أي إنَّ أصل (كما) (كيما)، فحذفت الياء تخفيفاً، فأصبح الفعل منصوباً بحذف النون؛ لأنَّه من الأفعال الخمسة.

وقد وافق أبو العبَّاس المبرِّد مذهب الكوفيِّين(2) اقتناعاً بما ورد من الشَّواهد المسموعة الدَّالة على صحَّته، فقد قال صَخْرُ الغيِّ(3):

جَـــاءَتْ كَبِيـــرٌ كَمَـــا أَخَفِّرَهَـــا   والقَـــوْمُ صِـــيدٌ كَـــأَنَّهم رَمِـــدُوا

وقول الشاعر(4):

وطَرْفَـــكَ إمَّـــا جِئْتَنَـــا فاصْـــرِفَنَّهُ   كَمَا يَحْسِبُوا أنَّ الهَوَى حيْثُ تَنْظُرُ

---

(1) هذا البيت يُنسب لرؤبة، ولم أجده في ديوانه، والذي في ديوانه: " تشتم النَّاس كما لا تشتم". انظر: رؤبة بن العجاج، ديوانه، تصحيح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط1، 1979م، ص183. وهذا ما رواه سيبويه، الكتاب، 116/3؛ جاء في خزانة الأدب أنَّ أبا محمَّد الأسود زعم في كتابه المسمَّى (نزهة الأديب) أنَّ أبا عليّ الفارسي حرَّف هذا البيت، وأنَّ الصَّواب روايته على هذا الوجه:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا   لكي يحسبوا أنَّ الهوى حيث تنظر

البغدادي، خزانة الأدب، 484/3، 591، و 286/4، 500/8.

(2) الأنباري، الإنصاف، 480/2.

(3) أبو سعيد الحسن بن الحسين السّكَري، شرح أشعار الهذليين، رواية أبي الحسن بن عيسى النَّحوي عن أبي بكر أحمد بن محمَّد الحلوانيّ، حقَّقه عبد الستار أحمد فرَّج، وراجعه محمود محمَّد شكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 478/1؛ انظر: الأنباري، الإنصاف، 478/2؛ البغدادي، خزانة الأدب، 224/10.

(4) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط4، 1988م، ص101؛ البغدادي، خزانة الأدب، 502/8، 224/10.

وقول الشاعر[1]:

اسْــمَعْ حَــدِيثاً كمــا يَوْمَــاً تُحدِّثَــهُ   عن ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سَائِلٌ سَأَلَا

والسّماع عند النَّحويين أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا، ومن أمثلة ذلك قوله: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ[2].

وقد ذكر أنَّ هذا قول بعض العرب وحملهم عليه قرب العامل، وأوَّله ابن جنيّ[3] على معنى هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ جحره، كما تقول: (مررت بزيدٍ قائمٍ أبوه).

والمبرِّد بذلك يقول خلاف ما أظهرت الدراسة في جلِّها، كما قال النَّحويون عند تعارض السّماع والقياس، أن يؤخذ بالسماع ويترك القياس، وقد ضرب على هذا أمثلة منها: أغيلت المرأة. وقياسه (أغالت)، و (لحِحَتْ عينه)، وقياسه (لَحَّت)[4].

وفي مسألة الجمع بين فاعل (نعم) و (بئس) وتمييزه، ذهب سيبويه[5] إلى أنَّه لا يجوز، فلا يقال: (نعم الرجل، رجلاً محمد)، واحتجَّ في ذلك بأنَّ المقصود من المنصوب الدِّلالة على الجنس وأحدهما كافٍ عن الآخر، وذهب المبرِّد[6] إلى جواز ذلك، وحجَّته جواز الغلوّ في البيان والتَّوكيد، مستشهداً بوروده في أشعار العرب، مثل قول الشاعر[7]:

تــــزوَّد مثـــل زادِ أبيـــك فينـــا   فَـــنِعمَ الـــزَّادُ زادُ أبيـــكَ زاداً

---

(1) البيت من البسيط لعدي بن زيد، ديوانه، تحقيق: محمَّد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث 2، (د.ط)، (د.ت)، ص158؛ الأنباري، الإنصاف، 480/2؛ البغدادي، خزانة الأدب، 224/10؛ إميل يعقوب، المعجم المفصَّل، 55/6.

(2) المبرِّد، المقتضب، 73/4.

(3) المبرِّد، المقتضب، 73/4؛ ابن جنيّ، الخصائص، 191/1-192.

(4) المبرِّد، المقتضب، 98/2-99.

(5) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 23/2.

(6) المبرِّد، المقتضب، 150/2؛ انظر: السيوطي، همع الهوامع، 23/3.

(7) البيت من الوافر بلا نسبة. انظر: المبرِّد، المقتضب، 150/2؛ ابن جنيّ، الخصائص، 83/1-396؛ وهذا البيت لجرير في خزانة الأدب ولم أجده في ديوانه، 394/9-399؛ إميل يعقوب، المعجم المفصَّل، 171/2.

الشاهد: قوله (فنعم الزَّادُ زاداً)، حيث جمع بين الفاعل (الزَّادُ) والتمييز (زاداً).

وقولٌ آخر[1]:

نعـم الفتـاةُ فَتـاةً هِنْـدُ لـو بَـذَلتْ   رَدَّ التحيّـة نُطْقَـاً أو بِإيمـاءِ

موطن الاستشهاد يجمع بين فاعل (نعم) الظاهر (الفتاةُ) وتمييزها (فتاةً).

ومن النثر قول الحارث بن عبَّاد، حين بلغه أنَّ ابنه بجيراً قُتِلَ في حرب البسوس[2]، "نعم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب"، وهو من النثر الذي لا ضرورة فيه.

والمبرِّد[3] على الرّغم من تشدُّدِه، فقد قاس على القليل وعلى ما يراه غيره شاذّاً عند المسموع منه، فقد أجاز مسائل خالفه فيها جمهور البصريِّين، منها تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرّفاً، مستشهداً بقول الشاعر[4]:

أتَهْجُـر سَـلْمَى بِـالفِرَاقِ حَبِيبهـا   ومَـا كَـانَ نفسـاً بـالفِرَاقِ تَطِيـبُ

وجمهور البصريِّين يأبى ذلك، والشَّاهد فيه نصب (نفساً) على التمييز.

وكان سيبويه لا يجيز في (حتّى الجارة) أن تعمل في مضمر، وأجاز ذلك المبرِّد محتجَّاً بشاهدٍ يراه غيره شاذاً بمثل قول الشاعر[5]:

فَـلَا واللهِ لا يَلْقَـى أُنَـاسٌ   فَتـىً حتَّـاكَ يـا ابْـنَ أَبـي زِيَـادِ

---

(1) البيت بلا نسبة. انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 23/3؛ البغدادي، خزانة الأدب، 398/9؛ الشنقيطي، الدُّرر اللوامع على همع الهوامع، 209/5.

(2) الأشموني، علي بن محمَّد، (ت 929هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1، 1955م، 267/1.

(3) المبرِّد، المقتضب، 36/3-37.

(4) سبق تخريجه. وذكر الأنباري أنَّ الرواية الصحيحة (وما كان نفسي)، الإنصاف، 684/2. وقد ذكر ابن جنيّ قبله هذه الرواية في الخصائص، 384/2.

(5) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة. انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 341/2؛ البغدادي، خزانة الأدب، 474/9؛ الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، 111/4.

والجمهور قالوا: إنَّه ضرورة، في حين قال أبو حيَّان: ولا ينبغي القياس على (حتَّاك).

نلحظ أنَّ المبرِّد حَفِل بمثل هذا الشاهد الفريد؛ فأسَّس عليه قاعدة، فلا يُنْكَر على المبرِّد وغيره من البصريِّين الذين يأخذون بالشاذّ وقياسهم عليه أحياناً، فهم فحول عظام وأئمة كبار في هذا الشأن، ولكنَّ الغريب أنَّ الكوفيِّين يأخذون بالشائع ويأخذون بالشَّاذ أحياناً، ويردُّونه في أحيانٍ أخرى– كما ظهر من خلال مناقشة الشواهد السابقة– وهي شواهد قليلة، أنَّهم متَّهمون كثيراً في التجويز والتَّرخيص؛ وفي هذا الرأي تجنِّي وجحود لفضل هؤلاء الذين شاركوا في وضع أصول النَّحو.

فالبصريُّون وبعض الدَّارسين المحدثين يعيبون على الكوفيِّين قياسهم على الشَّاذ والنادر.

يقول السيوطي: "إنَّ النُّحاة اتَّفقوا على أنَّ البصريِّين أصحُّ قياساً؛ لأنَّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشَّاذ، والكوفيون أوسع رواية"[1].

نقل السيوطي في "همع الهوامع" عن ابن هشام الخضراوي قوله: "عادة الكوفيِّين إذا سمعوا لفظاً من شعرٍ، أو نادرِ كلامٍ جعلوه باباً أو فصلاً، وليس بالجيِّد"[2].

أمَّا شوقي ضيف في قوله عن الكوفيِّين إنَّهم يتَّسعون في القياس "بحيث يقاس على الشَّاذ والنادر دون تقيُّد بندرته وشذوذه"[3].

وقال أحمد فارس[4]: "وأمَّا مدرسة الكوفة، فقد قيل عنها إنَّها جمعت كل ما وصل إليها، ولم تفرط في شيء منه، ولم تتَّخذ لنفسها أصولاً تبنى عليها، وجعلت من سماعها منهاجاً خاصاً لها، فقبلت الشَّاذ واللحن والخطأ، وأخذت عمَّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر، وجعلت كل شاذ ونادر قاعدة بنفسه، وبالإجمال كثر لديهم التجويز والترخيص".

---

(1) السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، ص129.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 153/1.

(3) شوقي ضيف، المدارس النحويّة، ص158.

(4) فارس، أحمد محمَّد، النداء في اللغة والقرآن الكريم، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1989م، ص22؛ ومن مراجعه: الأفغاني، في أصول النحو، ص207.

هذه الأقوال في مجملها تجعل الكوفيِّين أصحاب سماع يعوِّلون على القليل والنادر والشَّاذ في بناء قواعدهم، فثمّة أقوال أخرى كانت أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الواقع، فإذا كان الكوفيُّون قد اعتمدوا على القليل النادر أحياناً...، فقد فعل البصريُّون هذا أيضاً، وهو ما أشار إليه أبو حيَّان[1]، حينما قال: إنَّ الكوفيِّين "هم أوسع من البصرِّين في اتِّباع كلام شواذ العرب".

كما قال الزعبلاوي[2] أيضاً: "وليس صحيحاً أنَّ الكوفيِّين عوَّلوا على كل مسموع...، ولو صحَّ أنَّ الكوفيِّين يعملون بكل شاذ، ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس".

ويرى محمود حسني[3]: "إنَّ المبرِّد اقترب من الكوفيِّين بقياسه على الشاذ في بعض الأحيان"، ومثل ذلك الفرَّاء، فقد كان يأخذ من الشاذ ما يتناسب مع منهجه، فيما يرى أنَّه يقاس عليه، وكان يرفض الكثير ممَّا لا يقتنع به، وظهر ذلك جليَّاً في موقفه من القراءَات، ومن الأمثلة التي ورد فيها كلام العرب.

ويمكننا القول أيضاً إنَّ المبرِّد قد عمَّق اتجاه القياس فكان أكثر إقداماً على القياس ولا سند له من السماع، فقد أجاز تسكين عين لَجْبَات وربْعَات، وإنْ لم يسمعْ فيهما إلَّا الفتح.

قال المبرِّد[4]: "ولا تلتفت إلى قولهم خواتيم ودوانيق وطوابيق؛ لأنَّ الجمع على الحقيقة إنَّما هو دوانق وخواتم وطوابق، كما تقول في تابل: توابل، وفي فارس: فوارس". وعلَّل هذا أنَّ الياء في دوانيق زائدة للمدّ في تكسيره، وكذلك طوابيق، وأمَّا خواتيم فإنَّه على قياس من قال: خاتام.

---

(1) أبو حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط1، ج1، مطبعة النسر الذهبي، 1984م، و ط1، ج2، مطبعة المدني، القاهرة، 1987م، 644.

(2) الزعبلاوي، صلاح الدين، مسائل القول في النقد اللغوي، ط1، دمشق، 1984م، ص57.

(3) محمود، محمود حسني، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط1، مؤسسة الرسالة، ودار عمار، بيروت، 1407هـ/1986م، ص111.

(4) المبرِّد، المقتضب، 2/257-258.

وفي قول الشاعر[1]:

أبَـــا خُراشَـــة أمَّـــا أنْـــتَ ذا نَفَـــرٍ فَــإنَّ قَــوْمِيَ لَــمْ تــأكُلهم الضَّــبُعُ

يرى النُّحاة وجوب حذف (كان) بعد (أن) المصدرية إذا عُوِّض منها (ما) أي: لأنَّ (كنت)، فحذف اللام اختصاراً، وكذلك حذف (كان) لئلَّا يجمع بين العوض والمعوّض منه. والمرفوع بعد (ما) اسم كان، والمنصوب خبرها.

أمَّا المبرِّد، فقد جوَّز إظهار كان؛ لأنَّه يعتبر (ما) زائدة لا عوضاً[2]. وقد رُدَّ قوله هذا؛ لأنَّه لا يستند فيه إلى سماع.

والقياس على ما لم يسمع تهمة وجِّهت للكوفيِّين، وممَّن أخذ عليهم ذلك سعيد الأفغاني[3] بقوله عن منهجهم: "بل تجد فيه ظاهرة غريبة جداً وهي إطلاقهم– وهم المتقيِّدون بالسماع– الاشتقاق– فيما لم يسمع عن العرب".

ومن ذلك قول شوقي ضيف[4] بأنَّهم كانوا يقيسون دون أي سماع يجيز لهم هذا القياس"، وكذلك طاهر حمودة[5] الذي يقول عن الكوفيِّين: "إنَّهم يعولون أكثر من البصريِّين على قياس التمثيل، وهو القياس على ما لم يرد به نقل".

وقد لاحظت من خلال هذه الدراسة أنَّ المبرِّد عمَّق اتجاه القياس، فكان أكثر إقداماً على القياس، ولا سند له من السماع، كما بدا من خلال هذه الدراسة وتتبُّعنا للمسائل التي نوقشت، أنَّ الفرَّاء والمبرِّد يسيران في اتجاهٍ واحد، رغم أنَّهما في ظاهر الأمر ينتميان لمذهبين مختلفين، وكلاهما صاحب فضلٍ في مزج خطوط المدرستين الكوفية والبصرية، فهما يسعيان دوماً لتأسيس مذهب جديد يظهر براعتهما في مواجهة

---

(1) عباس بن مرداس، ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، 1968م، ص12؛ السيوطي، همع الهوامع، 386/1؛ البغدادي، خزانة الأدب، 13/4، 17/14.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 386/1.

(3) الأفغاني، سعيد، في أصول النَّحو، ط3، جامعة دمشق، 1383هـ/1964م، ص201.

(4) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص164.

(5) حمودة، طاهر سليمان، القياس في الدرس اللغوي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1992م، ص351.

مشكل الإعراب، أمَّا عن اختلافهما، فهو اختلاف في المقاييس العامة، أو اختلاف في وجهات النظر الخاصة، اختلافاً يرجع إلى ما كان عليه كلٌّ منهما من حذق وبراعة وسعة اطِّلاع.

الفصل الثالث

الاعتراض في أبواب النَّحو

وقفت الدراسة في هذا الفصل على عدد من الشواهد اللغوية التي وجهها كلٌّ من الفرَّاء في معانيه، والمبرِّد في مقتضبه؛ فأظهرت هذه الدراسة الحالات الإعرابية التي وجَّهها كلٌّ منهما، كما أظهرت أسسهما المنهجية الخاصة، التي تكشف عن شخصية العالمين وبراعتهما في تفسير الحالات الإعرابية، وقد جاءت توجيهات كلٍّ من الفرَّاء والمبرِّد مدعّمة بآراء النُّحاة، وبعض المفسِّرين التي تؤيِّد، أو تخالف ما جاء به كلٌّ منهما، وقد اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث، تناولتُ في الأول قضايا في المرفوعات، وعالجت في الثاني قضايا متفرِّقة في المنصوبات، وضمَّنت الثالث قضايا متفرِّقة في التوابع والمجرورات، والرابع تضمّن دراسة بعض الحروف المختصة. ويخضع انتقاء الأبواب المدروسة في هذا الفصل لتوافر آليات الاعتراض في الأبواب المتفرِّقة؛ لأنَّ بعض الأبواب قد لا يتوافر فيها إشارات إلى عملية الاعتراض نفسها.

1.3 قضايا الاعتراض في المرفوعات:

تناولت كتب اللغة موضوع الإسناد منذ بداية عصر التأليف اللغوي العربيّ؛ فالجملة العربية كما يرى النُّحاة تتألَّف من ركنين أساسيين، هما: المسند، والمسند إليه.

قال سيبويه(1): "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه وهو قولك: (عبدالله أخوك)، و (هذا أخوك)، ومثل ذلك قولك: (يذهب عبدالله)، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء.

لذا، سيعالج هذا المبحث العلاقات الإسنادية من خلال عدد من الشواهد اللغويّة التي وجَّهها الفرَّاء في معانيه، والمبرِّد في مقتضبه، وقد جاءت الشواهد في هذا المبحث انتقائية؛ لتسهم في تحقيق أهداف هذه الدراسة.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 23/1.

وقد تضمَّن هذا المبحث الإسناد الاسمي وشمل: المبتدأ والخبر، وكان التَّامة. أمَّا الإسناد الفعلي، فتمثَّل في مجيء الفاعل جملة.

أولاً: المبتدأ:

هو الركن الأول من ركنيّ الإسناد في الجملة الاسمية، وقد عرَّفه النُّحاة بأنَّه الاسم العاري من العوامل اللفظيّة غير الزائدة مخبراً عنه، أو وصفاً لمنفصل كاف[1].

وقيل الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، ولا يكون نكرةً إلَّا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وعزا بعضهم أنَّها ترجع إلى الخصوص والعموم[2].

ففي قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[3]، قرأ الجمهور: سلاماً بالنَّصب، وقال سلامٌ بالرَّفع[4].

فالفرَّاء يوجِّه نمط الرَّفع على أنَّه مبتدأ لخبر محذوف تقديره: سلامٌ عليكم[5].

أمَّا المبرِّد[6]، فيرى أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: قوْلي سلامٌ، وأمْري سلامٌ، واستشهد بقوله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[7].

واقتفى أثرهما الزَّجَّاج، فوجَّه إعراب الآية السابقة على وفق ما ذهبا إليه من إعراب؛ فهو عنده على معنى: قال سلامٌ عليكم، أو: أمرنا سلامٌ[8].

---

(1) السامرائي، معاني النَّحو، 138/1.

(2) الأنصاري، ابن هشام النحوي المصري عبدالله جمال الدين، (ت761هـ)، شرح شذور الذهب، شرح وتعليق: محمَّد فرهود، ومحمَّد حقاجي، وعبد العزيز شرف، دار الكتاب المصرية، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط)، 1420هـ/1999م)، ص153.

(3) هود، آية (69).

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص338؛ الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص241؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 290/2.

(5) الفراء، معاني القرآن، 373/1.

(6) المبرِّد، المقتضب، 11/4.

(7) محمَّد، آية (21).

(8) الزَّجَّاج، معاني القرآن، 54/5.

وقال الطبري: هذه قراءَة عامّة قرَّاء الحجاز والبصرة، قالوا سلاماً قال سلامٌ، على أنَّ الجواب من إبراهيم عليه السلام بنحو تسليمهم: عليكم السلام[1].

أمَّا المعنى العام عند القرطبي: بأنَّ قول إبراهيم عليه السلام في ردِّه عليهم سلامٌ بالرَّفع، فإنَّه مبتدأ؛ أي سلام عليكم، أو عليكم السلام بجملة اسمية؛ لأنَّها تدلُّ على الثبات والاستقرار، فهي أبلغ من الجملة الفعلية[2].

ويرى أبو حيَّان أنَّ النصب يدلُّ على التجدُّد، والرَّفع يدلُّ على الثبوت والاستقرار [3].

بعد الاطلاع على توجيهات كل من الفرَّاء والمبرِّد، وآراء النُّحاة وبعض المفسِّرين، نستطيع القول إنَّ الفرَّاء كغيره من النُّحاة حاول إيجاد مسوغٍ يجيز ورود المبتدأ نكرة، رغم أنَّ الأصل فيه، كما يرى النُّحاة أن يكون معرّفاً، مراعاةً لظاهرة الصناعة؛ وذلك لأنَّه يتمسَّك بفكرة الإفادة من المبتدأ. أمَّا المبرِّد، فإنَّه يرى الخبر محط الفائدة، وهذا انعكاس ناتج عن المعياريّة التي فرضوها على أنفسهم، إلى جانب اعتداد كلٍّ منهما بالمعنى؛ فربط المستوى الدِّلالي بالمستوى النَّحوي ليس بالأمر الغريب، فالظاهرة اللغوية ليست ظاهرة شكليّة فقط، فالمعنى يرتبط في جانب منه بالتركيب النَّحوي [4].

وفي قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَواْ وَّعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾[5]

قراءَة الجماعة (مَثَلُ الجنة) مفرداً؛ أي صفتها، وقرأ علي وابن مسعود: (أمْثَالُ الجنةِ) على الجمع؛ أي صفاتها[6].

---

(1) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 42/12.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 63/9.

(3) أبو حيَّان، البحر المحيط، 241/5.

(4) عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، علم اللغة المعاصر، ص17.

(5) الرعد: الآية (35).

(6) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص190؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات، 216/2؛ الزمخشري، الكشاف، 168/2.

فالفرَّاء يرى أنَّ قوله: (مَثَلُ الجنة) مبتدأ، رافعه قوله: (تجري من تحتها الأنهار)، والمعنى: الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار[1].

واقتفى المبرِّد أثر سيبويه في توجيه الشاهد القرآني على أنَّه مبتدأ لخبر محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم[2]؛ لأنَّ (مثل) لا يُوضع في موضع صفة. إنَّما يقال صفة زيد أنَّه ظريف. ويقال: مَثَلُ زَيْدٍ مَثَلُ فلان. وإنَّما المثَل مأخوذ من المثال والحذو، والصفة تحلية ونعت[3].

وقد اقتفى الزمخشري أثر الفرَّاء في توجيه إعراب الآية بمعنى: (صِفَةُ زَيْدٍ أَسمرُ)[4].

وقد نقل كلٌّ من الطبريّ والقرطبيّ آراء النُّحاة في توجيه الشاهد دون ترجيح أو تفضيل[5].

وبإنعام النَّظر في التَّوجيهات المتقدِّمة، نلحظ أنَّ كلاً منهما عمد من خلال توجيهه إلى الإحاطة بالمعاني المحتملة في الألفاظ والتراكيب؛ فاجتهد في تقليب الكلام على الأوجه التي تحتملها العربيّة، وإنْ كانا قد اختلفا في تفسيره أو تحليله، فهما يسعيان لتفسير الحركة الإعرابيّة في ضوء نظرية العامل، أو العلاقات الإسنادية بين العامل والمعمول، فقد ذهب الفرَّاء إلى أنَّ الخبر عامل الرَّفع في المبتدأ بقوله: "تجري من تحتها الأنهار" هو الرافع[6].

أمَّا المبرِّد، فقد خالفه في ذلك ويرى أنَّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر[7].

ومن هنا، يتضح لنا أنَّ الصورة الذهنيّة التي استدعاها كلٌّ من الفرَّاء والمبرِّد هي صورة تحليليّة تستند إلى المعنى الذي أحدثه العامل على النمط اللغوي.

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، 409/1.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، 245/4.

(3) سيبويه، الكتاب، 71/1؛ المبرِّد، المقتضب، 225/3.

(4) الزمخشري، الكشاف، 168/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 246/4.

(5) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 108/13؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 324/9.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، 409/1.

(7) المبرِّد، المقتضب، 126/4.

ثانياً: الخبر:

وهو الركن الثاني من أركان الإسناد الاسمي، وهو الجزء المتمِّم الفائدة[1]، و"هو كل ما أسندته إلى المبتدأ أو حدَّثت به عنه وذلك على ضربين مفرد وجملة"[2].

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[3].

قرأ نافع: (خالصةٌ) بالرَّفع، وقرأ الباقون: (خالصةً) بالنصب[4].

قال الفرَّاء: فمن رفعه جعله خبراً ثانياً للمبتدأ (هي)، والتقدير عنده "هي لهم خالصةٌ يوم القيامة"، ومن نصب فعلى الحال.

ويرى الفرَّاء أنَّه إذا وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية وتقدَّم الظرف اختير حالية الاسم وأجاز الرَّفع[5].

أمَّا المبرِّد، فقد أجاز قراءَة الرَّفع والنصب؛ لأنَّه لا فرق في هذه التراكيب، فهو مثل قولك: (فيها عبد الله قائماً هو لك خالصاً، وهو لك خالصٌ، كأنَّ قولك: هو لك بمنزلة أَهِبَهُ لك ثمَّ قلت خالصاً"[6].

فقد قال النُّحاة في هذه المسألة: "إذا ذُكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرورٌ، وكلاهما صالحان للخبريّة بأنَّ حسن السكوت عليه جاز، جعل كل منهما حالاً، والآخر خبراً بلا خلاف، لكنْ إنْ تقدَّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيِّين حاليّة الاسم، وخبريّة الظرف، نحو: فيها زيدٌ قائماً؛ لأنَّه من حيث تقديمه

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 162/1؛ العقيلي، شرح ابن عقيل، 159/1.

(2) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، (ت 392هـ)، كتاب اللمع في العربيّة، تحقيق: حسين محمَّد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1979م، ص26.

(3) الأعراف، الآية (32).

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص280؛ القيسي، الكشف عن وجوه القراءَات السبع وعللها، 40/1؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 259/2.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، 284/1.

(6) المبرِّد، المقتضب، 307/4.

الأَوْلى به أن يكون عمدةً، لا فضلة، فإنْ لم يُقدَّم اختير عندهم خبريّة الاسم، نحو: زيدٌ في الدار قائمٌ. وقال المبرّد: التقديم والتأخير في هذا واحد(1).

وآثر الطبري قراءَة النَّصب على الرَّفع؛ لأنَّ العرب تؤثر النَّصب في الفعل إذا تأخَر بعد الاسم والصفة، والنَّصب في هذا أكثر في كلامهم(2).

أمَّا من ناحية تفسيريّة، فإنَّ التركيبين تضمَّنا معنىً واحداً، وهو أنَّها مخلوقة لمن آمن بالله في الحياة الدنيا، وإنْ شَرَكَهُمْ فيها الكفار في الدنيا؛ فالضمَّة علامة الإسناد، والفتحة علامة النَّصب؛ وقد سمَّى سيبويه الحال خبراً؛ لشدّة تقارب المعنى الدِّلالي(3).

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾(4).

قرأ الجمهور: (النَّارُ) بالرَّفع، وقرأ ابن عبلة وإبراهيم بن يوسف عن الأعمش عن الكسائي : (النَّارَ) بالنَّصب(5).

يرى الفرَّاء أنَّ النمط مرفوع على الابتداء، والخبر الجملة من وعَدَها الله فهي مفسّرة للشر المتقدِّم، كأنَّه قيل ما شر من ذلك، فقال النَّارُ وَعَدَها الله، كما أورد رواية النَّصب على الاختصاص والتقدير: أعني النَّارَ والمعنى: أُعرِّفكم بشرٍ من ذلك النَّار(6).

وقد حدَّد الفرَّاء معيار التفضيل عنده بقوله: والوجه الرَّفع. وقد اقتفى أثره الزمخشري، فأجاز أن تكون النَّار مبتدأ، ووَعَدها خبر(7).

---

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 241/2.

(2) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 112/8.

(3) سيبويه، الكتاب، 87/2.

(4) الحج، الآية (72).

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، 551/1؛ الزَّجَّاج، معاني القرآن، 438/3؛ بن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 390/1.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، 551/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 167/5.

(7) الزمخشري، الكشاف، 355/2.

أمَّا المبرِّد، فيوجِّه النمط بالرَّفع، كأنَّه قيل ما شرّ من ذلك، فقيل النَّارُ؛ أي هو النارُ، واستشهد المبرِّد على جواز إضمار المبتدأ بقوله: ومِثْلُ هذا مررت برجلٍ زيدٌ، لمَّا قلتَ: مررت برجل أردت أن تبيِّن مَنْ هو؟، فكأنَّك قلت: هو زيد(1).

كما أيَّد المفسِّرون ما جاء به كل من الفرَّاء والمبرِّد في توجيهاتهما، فالطبري يفسِّر رواية الرَّفع على أنَّ (النَّارُ) مبتدأ خبره ما بعده جملة وعَدَها الله(2).

أمَّا ابن عطية فيتَّفق مع تفسير المبرِّد لرواية الرَّفع، فهو يقول: "كأنَّ قائلاً قال له وما هو قال (النارُ)؛ أي نار جهنم"(3).

ومن ناحية تقريريّة تفيد أنَّ القراءَتين نمطان لغويان من الصِّيغ الاختياريّة؛ وذلك لأنَّ العلامة الشكليّة التي ترتبط بالمعنى هي التي تقتضي استدعاء صورة ذهنية تسوغ الرَّفع والنصب في هذه الأنماط، كما أنَّ القياس الذهني هو الذي يتيح المجال لمتعلم اللغة تقدير مبتدأ أو فعل مع الاستعمال اللغوي نفسه، ومن ثمَّ قد تتعدَّد صيغ المبتدأ انطلاقاً من الصورة الذهنية التي تتشكَّل لدى عالم اللغة وقدرته على التعامل مع الاستعمال اللغوي من الجانب الذهبي؛ لذلك جاءَت الاستدلالات مبنيّة على القدرة الذهنية النابعة من العقل(4).

ثالثاً: كان التَّامَّة:

أجمع النُّحاة على أنَّ كان وأخواتها من النواسخ الفعلية، التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغيرهما؛ ليصبح المبتدأ اسمهما والخبر خبرها، وسمِّيت بالنواسخ لأنَّها تحدث نسخاً وتغييراً، فكان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر(5)، وقد تأتي تامَّة فتقتصر على مرفوعها فتكون بمعنى وقع ووجد وحدث(6).

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 129/4.

(2) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 142/17.

(3) ابن عطية، المحرر الوجيز، 133/4.

(4) انظر: الحباشنة، مأمون "علي حيدر"، بين التداول الاستعمالي وذهنية القياس، دراسة في الشاهد النحوي بين سيبويه والمبرِّد، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، 2010م، ص42.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 143/1.

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل، 363/3.

ففي قوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾(1).

قرأ الجمهور: (مثقالَ) بالنَّصب، وقرأ نافع وأبو جعفر والأعرج: (مثقالُ) بالرَّفع(2).

فالفرَّاء يرى أنَّ (مثقالُ) مرفوعة في الآية على اعتبار أنَّ كان هي كان التامة، والتي يكون معمولها فاعلاً كما يرى النُّحاة، فهو يقول: من رفعه بـ (تكن) فقد احتملت النكرة ألَّا يكون لها فعل في كان وليسَ وأخواتهما.

ويرى أنَّ (مثقالَ) منصوبة على اعتبار أنَّها خبر كان الناقصة واسمها مضمر مجهول مثل الهاء التي في قوله: (إنَّها إن تكُ)(3).

أمَّا المبرِّد، فإنَّه يرى أنَّ لـ (كان) موضعاً لا تحتاج فيه إلى الخبر. وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد؛ أي: مذ خُلِق. وتقول: قد كان الأمر؛ أي وقع(4)، واستشهد على ذلك بقوله عزَّ وجل: ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾(5).

قرأ عاصم: (تجارةً حاضرةً) بالنصب، على أنَّ تكون ناقصة، واسمها ضمير، وتجارة: خبر. وباقي السبعة: (تجارةٌ حاضرةٌ) بالرَّفع على أنَّ تكون كان تامة(6):

وقد استشهد المبرِّد أيضاً بقول الشاعر(7):

فِدًى لبَني ذُهْلِ بن شَيْبانَ ناقتي ... إذا كانَ يَوْمٌ ذو كَواكِبَ أَشْهَبُ

أي: إذا وقع يومٌ ذو كواكبَ.

---

(1) لقمان، الآية (16).

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، 640/2؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص513؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 324/2؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، 187/7.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 640/2.

(4) المبرِّد، المقتضب، 95/4.

(5) البقرة، الآية (282).

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، 147/1؛ ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ؟/194؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، 357/2؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 683/1.

(7) البيت لمقَّاسٌ العائذيُّ، انظر سيبويه، الكتاب، 47/1؛ المبرِّد، المقتضب، 96/4.

يبدو لنا من خلال هذه الدراسة، أنَّ العالمين يتَّفقان في توجيههما للشواهد اللغوية؛ وذلك لأنَّهما يعتمدان على عنصر المعنى في التعامل مع الأنماط اللغويّة التي تخرج عن القاعدة النَّحويّة، فالمعنى هو العنصر الرئيس الذي يساعد القاعدة اللغويّة على إخضاع الأنماط اللغويّة لقوانين القاعدة النَّحويّة.

رابعاً: مجيء الفاعل جملة:

المشهور عند جمهور النُّحاة أن لا يكون الفاعل إلَّا مفرداً، أو ما في حكمه[1]، إلَّا أنَّ بعضهم أجاز أنْ تكون الجملة فاعلاً؛ لوروده في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[2]، أي: جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) هي الفاعل.

ونُسب هذا لهشام بن معاوية الكوفيّ وثعلب، وجماعة من الكوفيين[3]. وبالرجوع لمعاني القرآن للفرَّاء[4]، وقفت على كلام له في تعليقه على قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[5]. والذي يُفهم منه أنَّ فاعل (يهدِ) هو الجملة المؤوَّلة بمفرد والتقدير: أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا. فقد ذكر أنَّ جملة الكلام فيها معنى رفع، والفرَّاء يقيس جواز ذلك على جوازه في باب الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾[6]، إذْ إنَّ "فيه شيئاً يرفع (سواءٌ عليكم) لا يظهر مع الاستفهام. ولو قلت: سواءٌ عليكم صمتكم ودعاؤكم، تبيَّن الرَّفع الذي في الجملة.

فالفاعل عنده جملة مؤوَّلة بمفرد، شرط أن تكون الجملة من أفعال القلوب، ومقترنة بأداة تعلّق الفعل عن العمل[7]. والتعليق يكون بما له الصَّدارة، كأدوات

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 93/1.

(2) سورة يوسف: آية (35).

(3) الأندلسي، أبو حيان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف، (ت745هـ)، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1980م، 56/1.

(4) الفراء، معاني القرآن، 520/1.

(5) سورة طه، آية (128).

(6) سورة الأعراف، آية (193).

(7) أبو حيان، التذييل والتكميل، 56/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 525/1.

الاستفهام، والنفي بـ (ما)، و (أن)، و (لام الابتداء)، و (اللام الواقعة في جواب القسم)، و (كم الخبرية)، و (همزة التسوية)[1].

أمَّا المبرِّد[2]، فقد خطَّأ رأي من جعل جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) قائمة مقام الفاعل (بداء)، ورأى أنَّ الفاعل محذوف دلَّ عليه (بدا)، وإليه أشار بقوله: "هذا غلط لا يكون الفاعل جملة، ولكنَّ الفاعل ما دلَّ عليه بدا؛ أي: بدا لهم بداء، فحذف الفاعل؛ لأنَّ الفعل يدلُّ عليه، كما قال[3]:

وحقَّ لمَن أبو موسى أبوه ... يُوَفِّقُه الذي نَصَبَ الجِبَالا

أي حقَّ الحقُّ، فحُذف الفاعل لدلالة الفعل عليه، وقيل كذلك الفاعل مضمر يدلُّ عليه السياق؛ أي: بدا لهم رأي[4].

من هنا، ندرك أنَّ سلطة القاعدة النَّحوية أو الأصل النَّحوي توجه أصحابها بعد إثباتهم للقاعدة العامّة إلى "وضع قاعدة جانبيّة غير عامة؛ أي قاعدة جزئيّة مشروطة تحكم ورود هذه الظاهرة، وهذا الاتجاه أقرب إلى روح الوصف اللغوي"[5]، وهذا ما فعله الفرَّاء.

والطريقة الثانية يلجأ فيها أصحابها "إلى التأويل الذي يسلك كل الأشياء الخارجة عن نطاق الإطراد داخل القاعدة العامة، وهذا الاتجاه أقرب إلى روح المعيارية التعليمية"[6]، وهذا ما فعله المبرِّد.

---

(1) الاستراباذي، شرح الكافية، 281/2-282.

(2) المبرِّد، الكامل في اللغة، 340/1؛ النَّحَّاس، إعراب القرآن، 141/2.

(3) ذو الرمَّة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرمَّة، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط2، 1384هـ/1964م، ص532؛ انظر: المبرِّد الكامل في اللغة، 340/1.

(4) مكيّ، مشكل إعراب القرآن، 387/1؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، 181/4.

(5) عبد اللطيف، محمَّد حماسة، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص46.

(6) عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص46.

ومع أنَّ الغالب فيما ورد عن العرب، مجيئه على النَّمط التركيبي المعتاد، إلَّا أنَّ هناك نصوصاً غير قليلة من كلام العرب خرجت عن الأسلوب التركيبي المعتاد لأغراض معنوية ودلالية.

والدليل على هذا القول، قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾(1)، حيث حلَّت جملة: (كم أهلكنا) محل الاسم المفرد لغرض معنويّ، وهو الدلالة على التكثير؛ أي: كثرة إهلاك القرون(2).

إنَّ السياق هو الدور الحاسم في فهم النُّصوص التي خرجت عن المألوف في بناء الجملة، وتحديد معاني الألفاظ، وضبط دلالاتها، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾(3).

"يكشف السياق أنَّ خصوم يوسف عليه السلام، كانوا في حيرة واضطراب من الأمر، وقد طال بهم التردُّد والاضطراب، وتأتي جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) بالمضارع المسبوق باللام الموطئة للقسم، والمؤكَّد بنون التوكيد الثقيلة، والفعل بذلك مستوفٍ لجميع أوجه التوكيد الممكنة؛ ليحسم ما كان من حيرة واضطراب، وليتبيّن أنَّ امرأة العزيز متأكِّدة تمام التأكُّد من أنَّها ستتمكَّن من سجن سيِّدنا يوسف عليه السلام(4).

وفي قول الشاعر(5):

مــا ضَــرَّ تغلــبَ وائِــلٍ أهَجوْتَهــا   أمْ بلْــتَ حيــثُ تلاطــم البحــرانِ

---

(1) سورة طه، الآية (128).

(2) ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، (ت774هـ)، مختصر تفسير ابن كثير، طبعة جديدة منقحة مشتملة على تعليقات محمَّد ناصر الألباني، اختصره خالد بن محمَّد بن عثمان، مكتبة الصفا، ط1، 1424هـ/2003م، ج2، ص264.

(3) سورة يوسف، الآية (35).

(4) حماسة، بناء الجملة العربية، ص47.

(5) الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدَّم له: علي الفاعوري، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1407هـ/1987م، ص639؛ أبو حيان، التذييل والتكميل، 174/7.

الفاعل في هذا الشاهد يتكوَّن من همزة الاستفهام، وهو هنا غير مراد، إذْ المراد الإنكار والتوبيخ، والجملة الفعلية (هجوتها) فعل وفاعل ومفعول به، بحيث لم يتم التعبير بلفظ (هجاؤك) انطلاقاً من أنَّ المصدر الصَّريح؛ أي الاسم موضوع على أنْ يثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجرُّد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء[1].

فقد شبَّه هجاء جرير تغلب وائل ببوله في مجمع البحرين، فكما أنَّ البول في مجمع البحرين لا يؤثِّر شيئاً، فكذلك هجاؤك المتردِّد لهؤلاء القوم لا يؤثِّر فيهم شيئاً.

2.3 قضايا الاعتراض في المنصوبات:

أشير قبل أنْ استعرض الشواهد النَّحوية التي رصدتها الدِّراسة تحت هذا العنوان– الاعتراض في المنصوبات–، إلى أنَّني قسّمتها إلى ثلاثة أقسام تبعاً لتوافر الشواهد:

الأول: المفاعيل: وقد تناولت الدَّراسة المفعول المطلق، والمفعول معه.

الثاني: ما حمله النَّحويون على المفعول به: النداء.

الثالث: المشبَّه بالمفعول به: وقوع الفعل الماضي حالاً.

أولاً: المفاعل

1– المفعول المطلق:

هو المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرَّات، أو لبيان النوع[2]، ولا يقع الفعل عليه وقوعه على المفعول به، بل هو صيغة يقع عليها عمل العامل، ولهذا، فإنَّ عناصر (وقوع الفعل عليه) عناصر تتعلَّق بالعامل، فهو صالح للإطلاق من أنواع

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ووقف على تصحيح طبعه وعلَّق على حواشيه السيد محمَّد رشيد، الناشر: دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط1، 1398هـ/1978م، ص126.

(2) ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، كتاب شرح اللُّمع في النَّحو، تأليف: الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني، دراسة وتحقيق: محمَّد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 2007م، ص172؛ الجرجاني، كتاب التعريفات، ص118.

الفعل المختلفة بغضِّ النَّظر عن التَّعدِّي واللُّزوم، أو النقص والتَّمام بخلاف المفاعيل الأخرى(1).

إنَّ علماء اللغة القدماء لم يستخدموا مصطلحاً واحداً للتعبير عن هذا النوع من المفاعيل، ولكنَّهم استخدموا عدّة مصطلحات للدِّلالة عليه(2).

والحقيقة أنَّنا إذا أخذنا بدلالة المفعول به، وقارنَّاها بدلالة المفعول المطلق، فإنَّنا سنجد فارقاً كبيراً في معنى المفعولية، ولهذا، فقد رأينا أنَّ مصطلح المفعول به، قد استقرَّ استعماليَّاً منذ فجر الدراسات النَّحوية، في حين كان التعبير عن حالة المفعول المطلق في الدراسات النَّحوية العربيّة القديمة غير ثابت، فمصطلح المفعول المطلق حديث نسبياً، ومن المرجَّح أنَّه لم يرد في كتاب سيبويه، أو المقتضب للمبرِّد، أو كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط(3)، والمرجَّح أنَّ ابن السرَّاج(4) كان أول من استخدمه، ومن الأنماط التي وجَّهها كلٌّ من الفرَّاء والمبرِّد في باب المفعول المطلق (نباتاً) في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾(5).

يرى الفرَّاء أنَّ النبات اسم يقوم مقام المصدر (إنباتاً)؛ إذْ إنَّ القياس في مصدر هذا الفعل (إنباتاً) وليس (نباتاً)(6).

ويشير المبرِّد(7) إلى أنَّ (نباتاً) قد انتصب بالفعل المأخوذ منه المصدر؛ أي (نبت)، وهو مضمر، يدلُّ عليه الفعل المذكور في الآية، إذْ قال: "ولو كان على أنبتكم لكان إنباتاً؛ قال امرؤ القيس(8):

(1) عبابنة، في المصطلح النَّحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، ص72.

(2) عبابنة، في المصطلح النَّحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، ص71-72.

(3) عبابنة، في المصطلح النَّحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، ص71-72.

(4) ابن السرَّاج، أبو بكر محمَّد بن سهل (ت316هـ)، الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت- لبنان، ط3، ج1، ص159.

(5) سورة نوح، آية (17).

(6) ابن منظور، لسان العرب، 170/14.

(7) المبرِّد، المقتضب، 74/1.

(8) البيت لامرئ القيس، شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأخبارهم في الجاهلية والإسلام: حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، ط4، 1959م، وطبعة دار الكتاب

فَصِـرْنَا إِلـى الحُسْـنَى وَرَقَّ كَلامُنَـا   وَرُضْـتُ فَـذَلّتْ صَـعْبَةً أَيَّ إِذْلالِ

فهو يرى أنَّ المصدر المنتصب (إذلالِ) ليس هو المصدر الصريح من الفعل (ذَلّ)، إذْ إنَّ القياس في مصدر هذا الفعل أن يكون (أذلّ) وليس (ذلّ).

واقتفى الزجَّاج[1] أثر الفرَّاء والمبرِّد، فقال: و (نباتاً) مصدر على غير المصدر؛ لأنَّ مصدره (أنبت إنباتاً)، فجعل الاسم الذي هو النبات في موضع المصدر.

وقيل[2] إنَّه منصوب بذلك الفعل المذكور.

أمَّا أبو حيَّان[3]، فيوجِّهه بالنصب على حذف الزوائد، وقد نقل القرطبي[4] آراء النُّحاة التي اعتمدت على تطبيق نظرية العامل التي تفسِّر الحركة الإعرابية، وعلى هذا فقد اتَّفق العالمان في توجيه (نباتاً) على المفعول المطلق.

ولعلَّ دلالة التفسير ترجِّح نصب (نباتاً) على المصدر المؤكَّد، فالمعنى عندهم: والله أنشأكم من تراب الأرض، فخلقكم منه إنشاء"[5].

وفي قوله تعالى: ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾[6].

قرأ الجمهور (فاتِّباعٌ) على الرَّفع، وقرَأ إبراهيم بن عبلة: (فاتِّباعاً) بالنَّصب[7].

يوجِّه الفرَّاء [8] الشاهد (فاتباعٌ) بالرَّفع على الابتداء، والتقدير: فعليه اتباع بالمعروف، وأجاز النصب على الأمر؛ كقولك: من لقي العدو فصبراً واحتساباً.

=العربي، بيروت، ط1، 1992م، ص32؛ المبرِّد، المقتضب، 74/1؛ البغدادي، الخزانة، 187/9.

(1) الزجَّاج، معاني القرآن، 292/5؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 302/18.

(2) السمين الحلبي، الدُّر المصون، 384/6؛ السيوطي، همع الهوامع، 74/2.

(3) أبو حيَّان، البحر المحيط، 339/8.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 302/18.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، 375/5.

(6) البقرة، آية (178).

(7) الزجَّاج، معاني القرآن، 249/2؛ أبو جعفر النحَّاس، إعراب القرآن، 232/1؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 36/2؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، 452/1.

(8) الفرَّاء، معاني القرآن، 93/1.

فالفرَّاء يرى الرَّفع هو الوجه؛ لأنَّه يُراد به العموم وليس الأمر المباشر. واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾[1]، وقال: "ومثله في القرآن كثير، رفعٌ كلّه؛ لأنَّها عامّة. فكأنَّه قال: من فعل هذا فعليه هذا، ونصبه جائز على أنْ توقع عليه الأمر؛ فليصم ثلاثةَ أيامٍ، فليمسك إمساكاً بالمعروف أو يسرّح تسريحاً بإحسان"[2].

لقد حاول النُّحاة[3] التفريق بين مرفوع المصادر ومنصوبها، فالمرفوع عندهم على نيّة الخبر، والمنصوب الذي فيه إنشاء كالأمر، والدُّعاء، وما شابه ذلك، على تقدير فعلٍ، أو على معاقبته، إلَّا أنَّ من المرفوع ما يشبه المنصوب ويستوي معه؛ أي ليس رفعه من باب الابتداء والخبر، ولكنَّه محمول على النصب.

واقتفى الزجَّاج أثر الفرَّاء في التَّوجيه والاحتجاج، فقال[4]: "ولو كان في غير القرآن لجاز (فاتباعاً بالمعروف وأداءً) على معنى فليتبع اتباعاً، ويُؤدِّ أداءً، ولكنَّ الرَّفع أجود في العربيّة، وهو على ما في المصحف، وإجماع القرَّاء فلا سبيل إلى غيره".

نلحظ أنَّه يعترض على القراءَة مراعاة لظاهرة الصناعة.

وهناك من يرى الفرق بين الرَّفع والنصب، من جهة أنَّ الرَّفع يفيد الدوام والثبات، والنصب يفيد التجدُّد والحدوث لارتباطه بالفعل، فالمبرِّد يرى أنَّ الأصل في المصادر النصب، بإضمار فعل مقدَّر، ولكن يعدل عنه إلى الرَّفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، فقد قال[5]: "وإنَّما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها، فإنْ كان الموضع بعدها أمراً أو دعاءً لم يكن إلَّا نصباً. وإنْ كان لما قد استقرَّ، لم يكن إلَّا رفعاً. وإنْ كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرَّفع".

---

(1) سورة البقرة، آية (229).

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، 93/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصَّل، 220/1-237؛ فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص145-148.

(4) الزجَّاج، معاني القرآن، 249/2.

(5) المبرِّد، المقتضب، 221/3-222.

وقد روى المبرِّد البيت الآتي على وجهين[1]:

كَسا اللؤمُ تَيْماً خُضْرَةً في جُلُودِها   فَوَيْلٌ لِتَيْمٍ مِنْ سرابِيلِها الخُضْرِ

برفع (ويلٌ) ونصبه، فأمَّا النصب فعلى الدُّعاء، وأمَّا الرَّفع فعلى قولك: ثبت ويل له؛ لأنَّه شيءٌ مستقر.

واستقصى أبو جعفر[2] ما ورد في (فاتباعٌ) من القراءَات المختلفة، ورجَّح قراءَة النصب على المصدريّة.

ومن المفسِّرين من تابع الفرَّاء في توجيهه، فالطبري[3]، الرَّفع عنده أفصح من النصب.

وأمَّا ابن عطيّة[4]، فقد فرَّق بين الوجهين من حيث الحكم، فذكر أنَّ الرَّفع سبيل الواجبات، كقوله: ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ﴾[5]، وكقوله: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[6].

قال أبو حيَّان[7]: "ولا أدري ما الفرق بين النَّصب والرَّفع إلَّا ما ذكروه من أنَّ الجملة الاسمية أثبتُ وآكدُ".

وكما ذكرنا سابقاً، فإنَّ الفرَّاء والمبرِّد لم يختلفا في توجيههما للشاهد، فهما يسعى كلٌّ منهما لتفسير الحركة الإعرابية، وتحقيق نظرية العامل أو العلاقة الإسنادية بين العامل والمعمول، إلى جانب مراعاة خصوصية المعنى، فلا شكَّ أنَّ التحوُّلات الأسلوبية تؤثِّر في تباين المعنى الدِّلالي، فالرَّفع يفيد الدوام والثبات، والنصب يفيد

---

(1) جرير بن عطية، ديوانه، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط3، (د.ت)، وطبعه دار صادر، بيروت، ص596؛ سيبويه، الكتاب، 167/1؛ المبرِّد، المقتضب، 220/3؛ ابن منظور، لسان العرب، 296/15.

(2) أبو جعفر النحَّاس، إعراب القرآن، 232/1.

(3) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 65/2

(4) ابن عطيّة، المحرر الوجيز، 246/1

(5) سورة البقرة، آية (229).

(6) سورة محمَّد، آية (4).

(7) أبو حيَّان، البحر المحيط، 13/2؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، 452/1.

التجدُّد والحدوث؛ لارتباطه بالفعل، ومن هنا تبدو أهميّة العلاقة بين القاعدة والمعنى الذي يمكن أن تدلّ عليه؛ أي الصِّلة بين النمط التركيبي ومدلوله.

2- المفعول معه:

اسم فضلة، لا يقع مبتدأً ولا خبراً- أو ما هو في حُكمهما، ويجيء بعد (واو) بمعنى (مع) مسبوقة بجملةٍ فيها فعلٌ، أو ما يشبه الفعلَ، وتدلُّ (الواو) على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الفعل- الحدث- مع مشاركةِ الثاني للأول في الحدث، أو عدم مشاركته[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللّهِ فَعَلَى اللّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ﴾[2].

قرأ الجمهور: "فأجمعوا أمركم وشركاءَكم" بهمزة قطع في الفعل (أجمعوا)، ونصب (شركاءَكم)، وقرأ رويس، والزّهري، والأعمش، وأبو رجاء، والأعرج، والأصمعي عن نافع ويعقوب: "فاجمعوا أمركم وشركاءَكم" بهمزة وصل في الفعل (اجمعوا)، ونصب (شركاءَكم)، وقرأ أبو عبيد الرحمن السلمي، ويعقوب، ورويت عن أبي عمرو: "فأجمعوا أمركم وشركاؤكم" بهمزة قطع في الفعل (أجمعوا) ورفع (شركاؤكم)[3].

يوجِّه الفرَّاء النَّمط بالنَّصب (وشركاءَكم) على تقدير فعل محذوف بعد الواو، فأصل التركيب اللغوي هو: "أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم"؛ أي: نصب النمط على أنَّه مفعول به لفعل محذوف[4].

---

(1) عباس، حسن، النحو الوافي، 283/2.

(2) سورة يونس، آية (71).

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 353/1؛ النَّحاس، إعراب القرآن، 671/2؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 286/2؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، 179/5؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، 590/3.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 353/1.

ونجد المبرِّد[1] ينصب (شركاءَكم) على أنَّها معطوفة على المعنى، فـ(شركاءَكم) عنده محمولة على معنى (أجمعوا) لا لفظه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[2]:

يــا لَيْــتَ زوجــك قَــدْ غَــدَا   مُتَقَلِّـــداً سَـــيفاً ورُمْحـــاً

موطن الشَّاهد نصب (رمحاً)، إذْ يرى المبرِّد أنَّه معطوف على المعنى، فالرُّمح لا يتقلّد، إلَّا أنَّه محمول كالسيف، فقد أراد متقلِّداً سيفاً، وحاملاً رُمحاً.

وذكر الزَّجَّاج[3] أنَّ (وشركاءَكم) نُصبت؛ لأنَّها مفعول معه للفعل (أجمعوا)، والتقدير عنده: "فأجمعوا أمركِم مع شركائكم"، كما قالوا[4]: "جاء البرْدُ والطَّيالسةَ"؛ أي (مع الطيالسةِ)، و"استوى الماءُ والخشبةَ"، أي: (مع الخشبةِ).

واقتفى النَّحاس أثر الزَّجَّاج في توجيه النَّمط على أنَّه مفعول معه[5].

ووجَّه الفرَّاء[6] قراءَة الرَّفع (شركاؤُكم) عطفاً على الضمير، والمعنى عنده (اجمعوا أمركم أنتم وشركاؤكم)، واستبعد الفرَّاء قراءَة الرَّفع، وحجّته في ذلك أنَّها مخالفة لرسم المصحف، وتؤدّي إلى فساد المعنى، فقال: "ولست أشتهيه لخلافه للكتاب؛ ولأنَّ المعنى فيه ضعيف؛ لأنَّ الآلهة لا تعمل ولا تُجمع". وقيل[7] إنَّه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: "وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم".

وقد وافق كثير من المفسِّرين توجيه الفرَّاء والمبرِّد، فالطبريّ[8] يرى أنَّ النَّصب كان بفعل مضمر، أي: (وادعو شركاءَكم)، أو عطفاً على (أمرَكُم).

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 51/2.

(2) الزبعري، أبو سعد عبدالله، شعر عبدالله الزبعري، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1981م، ص68؛ الفرَّاء، معاني القرآن، 353/1؛ المبرِّد، المقتضب، 51/2؛ الأنباري، الإنصاف، 500/2.

(3) الزَّجَّاج، معاني القرآن، 28/3.

(4) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، 54/4؛ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 183/2.

(5) النَّحاس، إعراب القرآن، 671/2.

(6) الفرَّاء، معاني القرآن، 353/1؛ السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، 55/4.

(7) السَّمين الحلبي، الدُّر المصون، 55/4.

(8) الطبريّ، جامع البيان في تفسير القرآن، 99/11.

وفي البحر المحيط[1]، وردت رواية النَّصب، على إضمار فعل، والتقدير: (وادعو شركاءَكم) مفعول به لفعل محذوف جوازاً، وقد علَّل رواية النَّصب بأنَّه لا يصحّ أن يُقال: (أجمعت شركائي)، ومثل ذلك قول الشاعر[2]:

عَلَفْتُها تِبْنَاً وماءً بارِداً ... حَتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْناهَا

موطن الشاهد نصب (ماءً)، والتقدير (سقيتها ماءً)؛ لأنَّ العلف لا يصلح للماء.

من الملاحظ أنَّ الفرَّاء والمبرِّد قد اتَّفقا في توجيه رواية النَّصب، فالفرَّاء يرى أنَّ (شركاءَكم) منصوب بفعل مقدَّر، والمبرِّد يرى أنَّه منصوبٌ عطفاً على المعنى، فلو قدَّرنا فعلاً لنصب (شركاءَكم) لكان (ادعوا)، فالوجهان ينطلقان من المعنى الذهني لكلٍّ من الفرَّاء والمبرِّد.

ونستطيع القول كذلك، إنَّ التَّوجيهات التي أصدرها كلّ من الفرَّاء والمبرِّد تنحصر في معنى الواو، الذي تنازعه بابا العطف والمعيّة؛ أي بنصب ما بعد الواو في التراكيب الذي تظهر فيه دلالة تلك الواو على المعيّة، ويتقدّمه فعل أو شبه فعل، أو بنصبه أو رفعه في التركيب الذي تفيد فيه الواو معنى المشاركة.

ويبدو لي أنَّ الاختلاف الذي ورد في إعراب (وشركاءَكم) نابعٌ من نظرية العامل، إذْ إنَّ الكثير من النَّحويين يرون أنَّه لا يجوز أن يعمل العامل المعنوي في المفعول معه، وإنَّما يعمل العامل اللفظي؛ أي الفعل، وإنَّ مثل هذه المسائل الخارجة عن سطوة القاعدة، دفعت النُّحاة إلى التأويل والتقدير وتمحل الأفكار؛ وذلك لردّ الأداءَات اللغوية التي ابتعدت للدخول في جسم القاعدة. عموماً وجود مثل هذه الأداءَات يدلُّ على قصور القاعدة النَّحوية التي وضعها النُّحاة، رغم اعتقادهم بشمولها وكليتها، إذْ إنَّ هذه الأداءَات اللغويّة تشير إلى الاستعمال اللغوي في المراحل الأولى التي مرَّت بها اللغة.

---

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط، 179/5.

(2) الشاهد بلا نسبة في ابن جنيّ، الخصائص، 433/2؛ انظر: المرتضى، علي بن الحسين العلويّ (ت436هـ)، أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط1، ج2، ص259؛ انظر: الأنباري، الإنصاف، 501/2.

ولا شكَّ أنَّ هذا الأمر يظهر لنا الفرق الواضح بين العملية التقعيدية بما فيها من أحكام وضوابط، والواقع الاستعمالي المتاح الذي يُمكِّن أبناء اللغة من أداء تراكيب اللغة وفق ما يشاؤون؛ استناداً إلى طواعية اللغة ومرونتها.

ثانياً: المحمول على المفعول به:

1- النِّداء:

ذكر سيبويه أنَّ النِّداء اسم انتصب على الفعل المتروك إظهاره، وهو مستحق للنصب في كل اسم مضاف، أمَّا المفرد فهو مرفوع على أنَّه في محل اسم منصوب(1).

وقد وافق المبرِّد سيبويه في أنَّ النَّاصب في النِّداء هو الفعل المحذوف، وهو مقدَّر بـ (أدعو)، ألا ترى أنَّك إذا قلت: يا عبدَ الله، فالمعنى: أدعو عبدَ الله؛ لأنَّ الياء بدلٌ من الفعل، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنَّه مفعول به للفعل المتروك(2).

والمتتبِّع لأقوال النُّحاة حول المنادى يجد أنَّهم يعتمدون على عناصر ذهنيّة من خارج اللغة لتفسير العلامة الإعرابية والعلاقات الإسنادية الصارمة؛ لذا فقد أقام النُّحاة قاعدتهم على اعتبار أنَّ النِّداء ممَّا يُحمل على المفعول به، استناداً إلى وجود الفتحة المرتبطة عندهم بالمفعولية، وأمَّا الأنماط التي جاءَت مبنية على الضم(3) (المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والمنادى المبهم)، فقد عدَّها النَّحويون مبنية على الضم في محل نصب، فهذه نظرة قاصرة ناتجة عن تحكُّم نظريّة العامل، وقسرية الإسناد بتفكيرهم النَّحوي.

وهذا يجعل من باب المنادى في النَّحو العربيّ خاضعاً لمستوى التحليل اللغويّ في كثيرٍ من جزئيَّاته، ويبعده عن مستوى التركيب اللغوي، إذْ يصبح المقصود تسويغ

---

(1) سيبويه، الكتاب، 303/1؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 249/1.

(2) المبرِّد، المقتضب، 202/4؛ السامرائي، معاني النَّحو، 282/4.

(3) ابن جنيّ، كتاب شرح اللُّمع، ص286.

حركة النصب في بعض الأداءَات، كالمنادى المضاف، والنكرة غير المقصودة، زيادة على إقامة عناصر الإسناد[1].

وفي قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون﴾[2].

قرأ الجمهور[3]: "يا حسرةً على العبادِ" بتنوين النصب في (حسرةً)، وقرأ قتادة وأُبيّ "يا حسرةٌ على العباد"، بتنوين الضم في (حسرةٌ).

يوجِّه الفرَّاء[4] (حسرةً) بالنصب على أنَّها منادى مُنكَّر، فهو يرى أنَّه إذا ناديت النكرة فوصفتها أو لم تصفها فحقّها النصب، ومثل ذلك قول العرب: يا رجلاً كريماً أقبل، ويا راكباً على البعير أقبل.

وقد اتَّبَعَ الفرَّاء في كلامه هذا مذهب البصريين الذين أجازوا نصب النكرة الموصوفة أو غير الموصوفة؛ لأنَّك لم تفصح عن شيءٍ معيَّن[5].

ووافق المبرِّد[6] الفرَّاء في التَّوجيه والاحتجاج، ومثَّل لها بقوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾، ومثله قولهم: يا رجلاً صالحاً، ويا قوماً منطلقين، واستشهد بقول الشاعر[7]:

فَيَا رَاكِبَاً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامايَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لا تَلاقِيَا

موطن الشاهد نصب (راكباً)؛ لأنَّه منكور إذ لم يقصد به راكباً بعينه.

---

(1) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص264.

(2) سورة يس، آية (30).

(3) الزجَّاج، معاني القرآن، 284/4؛ القيسي، الكشف عن وجوه القراءَات، 317/2؛ الزمخشري، الكشاف، 586/2؛ السمين الحلبي، الدُّر المصون، 481/5.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 682/2.

(5) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 29/2.

(6) المبرِّد، المقتضب، 202/4-204.

(7) البيت لعبد يغوث بن وقَّاص. سيبويه، الكتاب، ص/182؛ المبرِّد، المقتضب، 204/4؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 51/1؛ البغدادي، خزانة الأدب، 194/2، 195، 197.

ومن هنا، نلحظ قدرة العَالِمَيْن على ربط النزعة الذهنيّة بالتفكير المنطقي؛ لأنَّ العلامة الشكلية تقتضي استدعاء عنصر يسوغ النصب في هذه الأنماط، بصورة تنسجم مع القاعدة النَّحوية.

وقد أجاز الفرَّاء[1] رفع (حسرةٌ) على النِّداء أيضاً، وحجّته في الرَّفع أنَّها نكرة موصوفة، حيث قال: "ولو رفعت النكرة الموصولة بالصفة كان صواباً".

واحتجَّ بقولهم[2]: يا مهتمٌّ لا تهتم، ومثلها قول الشاعر[3]:

يـــا دارُ غيَّرهـــا البَلـــى تغييـــرا   وسَـفَتْ عليهـا الـرِّيْحُ بعْـدَك مـوراً

الشاهد رفع (دارُ) على النِّداء، وهو نكرة غير مقصودة، ورغم أنَّ الفرَّاء أجاز رفع النكرة غير المقصودة إلَّا أنَّه عمد إلى التأويل والتقدير وفق قاعدة النِّداء التي لا تجيز رفع النكرة؛ لأنَّ النِّداء مفعول به في المعنى، وحقّه النصب، فالتركيب (يا مهتمٌّ بأمرنا لا تهتم)، فخرج الشاهد بوضع (أيُّ) قبل المنادى؛ لأنَّه محلَّى بـ (أل). أمَّا الشاهد في البيت السابق قوله (يا دارُ) والصَّواب (يأيَّتُها الدارُ) وفق تقعيد النُّحاة.

وقد اقتفى أبو جعفر النحَّاس[4] أثر الفرَّاء في توجيه قراءَة الرَّفع، ولكنَّه خالفه في تخريج الشواهد باعتماده على عنصر التقديم والتأخير انطلاقاً من الاستدلالات الذهنيّة التي تبرز قدرته العلميّة والكلاميّة والمنطقيّة في تطويع الشواهد لقاعدته النَّحوية، فهو يرى تخريج الشواهد على التقديم والتأخير، ووضع (أيُّ) قبل المنادى، فالتركيب (يا مهتمٌّ بأمرنا لا تهتم) أصله (يا أيُّها المهتمُّ لا تهتم بأمرنا)، وعن قول

---

(1) الفرَّاء، معاني القرآن، 683/2.

(2) الفراء، معاني القرآن، 683/2.

(3) البيت للأحوص الأنصاري، ديوان شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، (د.ط)، (1970م)، ص130؛ ورواية البيت في الديوان:

يا دارُ حسَّرها البلا تحسيراً   وسَفَتْ عليها الرِّيحُ بَعْدك مورا.

انظر: سيبويه، الكتاب، 201/2؛ الفرَّاء، معاني القرآن، 683/2؛ أبو جعفر النحَّاس، إعراب القرآن، 718/2.

(4) أبو جعفر النحَّاس، إعراب القرآن، 718/2.

الشاعر: (يا دارُ غيَّرها البلى)، فخرجه على تحويل صيغة الخطاب من (يا أيَّتُها الدارُ) إلى (يا هؤلاء غيَّر هذه الدار البلى).

ومهما كان الأمر في اختلاف النُّحاة حول الضم والفتح، فإنَّ هذا الأمر لا يقود إلى خلاف جوهريّ في كلتا الحالتين؛ لأنَّه في قوله: "يا حسرةً على العباد" سواء أكانت بالرَّفع أو النصب فهي منادى؛ لأنَّ المنطق النَّحوي يبحث في الصِّيغ النَّحوية والتراكيب ليس من باب النَّحو فقط، بل من باب المعنى أيضاً.

وما ذكره المفسِّرون يعضد ما توصَّلت إليه الدِّراسة من أنَّ الاعتداد بالمعنى سبب من أسباب الاتفاق أو الاعتراض على توجيه الأداء، فالمعنى عند الطبري[1]: يا حسرة العباد على أنفسها، على ما ضيَّعت من أمر الله، وتندُّما وتلهُّفاً في استهزائهم برسل الله عليهم السلام. وقيل[2]: إنَّ الرسل الثلاثة هم الذين قالوا لمَّا قتل القوم ذلك الرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، وحلَّ بالقوم العذاب: يا حسرة على هؤلاء، كأنَّهم تمنُّوا أن يكونوا آمنوا.

وقال أبو حيَّان[3]: "(يا حسرة) نداء لها على معنى هذا وقت حضورك وظهورك"؛ ونداؤها مجاز؛ لأنَّ من تمام الإيمان أن يتحسَّر المؤمن على من لم يذق طعم الفضيلة ولذّة الطاعة، فهو مسكين يستحق من يشفق عليه ويتحسَّر على حاله، والمؤمن يحب لأخيه ما يحبّه لنفسه.

والمراد التحوُّل من أسلوب الخبر العادي الذي يحمل الإقرار بالتحسُّر إلى أسلوب آخر وهو المبالغة في التحسُّر والتأسُّف والنَّدم، وهو أسلوب عاطفي انفعالي، فقام بإحداث مخالفة إعرابية من الرَّفع إلى النصب على معنى المبالغة في التحسُّر والتأسُّف والنَّدم.

(1) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 3/23.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، 452/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 22/15.

(3) أبو حيَّان، البحر المحيط، 332/7.

ثالثاً: المشبه بالمفعول به:

1- وقوع الفعل الماضي حالاً:

أجمع النُّحاة على جواز وقوع الجملة الفعلية حالاً إذا كان فعلها مضارعاً[1]، ومسألة وقوع الفعل الماضي حالاً من جملة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد بيَّن الأنباري أنَّه إذا وقع الفعل الماضي حالاً مطلقاً؛ فهو مذهب الكوفيين، وأبي حسن الأخفش من البصريين، أمَّا البصريون، فقد أجمعوا على أنَّه لا يجوز أن يقع حالاً إلَّا إذا كانت معه (قد)، أو كان وصفاً لمحذوف، فإنَّه يجوز أن يقع حالاً[2].

وفي قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُونَكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾[3].

قراءَة الجماعة (حصرتْ) بسكون التاء، على أنَّه فعل ماضٍ، وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب (حصرةً) بالنصب على الحال من الواو في (جاءوكم)[4].

وإذا نظرنا في معاني القرآن للفرَّاء، وجدناه يخالف الكوفيين، فقد أوجب (قد) قبل الفعل الماضي الواقع حالاً، إذْ قال[5]: "والحال لا تكون إلَّا بإضمار (قد)، أو بإظهارها. ألا ترى أنَّه قد قال في سورة يوسف: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[6]، المعنى، والله أعلم، فقد كَذَبَتْ. وقولك للرجل: أصبحتَ كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلَّا وأنتَ

---

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 248/2.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 205/1.

(3) سورة النساء، الآية (90).

(4) الأصبهاني، المبسوط في القراءَات العشر، ص180؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 131/2؛ أبو حيان، البحر المحيط، 317/3؛ السمين الحلبي، الدُّر المصون، 411/2.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، 32/1.

(6) سورة يوسف، الآية (27.

تريدُ: قد كَثُرَ مَالُك؛ ومثله في كتاب الله: (أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[1]، يريد والله أعلم، (جاؤوكم قد حصِرَت صدورهم).

أمَّا المبرِّد[2]، فقد حذا حَذْوَ الفرَّاء ونحويي البصرة في وجوب وقوع (قد) قبل الفعل الماضي الواقع حالاً ظاهرة أو مقدَّرة، إذ قال في المقتضب: "وإذا قلت (أكَل) فليس يجوز أن تُخْبر بها عن الحال؛ كما تقول: هو يأكل؛ أي هو في حال أكْلٍ. فلمَّا لم يجزْ أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع"، وأردف قائلاً[3]: ألا ترى أنَّك تقول: زيد يضرب غداً، فإذا أدخلت (لَمْ) قلتَ: لم يضرب أمس؛ فبدخول (لَمْ) صارت (يضرب) في معنى الماضي. وتأوَّلوا هذه الآية من القرآن على هذا القول، وليس الأمْرُ عندنا كما قالوا، ولكن مَخْرجُها – والله أعلم – إذا قُرِئَتْ كذا الدعاء؛ كما تقول: لُعِنُوا قُطِعَتْ أيديهم. وهو من الله إيجابٌ عليهم. فأمَّا القراءَة الصحيحة فإنَّما هي: (أوْ جاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُم)[4].

في هذا النصّ تهجَّم المبرِّد مغالاةً على قراءَة متواترة اتَّفق عليها القرَّاء السبعة، وهي قراءَة (حَصَرتْ صُدُورُهُمْ)، إذْ قال: فأمَّا القراءَة الصَّحيحة، فإنَّما هي (أوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَةً صُدُوُرُهُمْ)؛ فحَصَرَ القراءَة الصَّحيحة بهذه القراءَة، وهذا فيه إشارة إلى أنَّ غيرها ليس بقراءَة صحيحة.

ونلحظ أنَّ المبرِّد وإنْ كان لم يرتضِ القراءَة المتواترة (حَصِرَتْ)، إلَّا أنَّهُ وجَّهها توجيهاً يتماشى مع مذهبه اللغويّ.

وقد دافع الأنباري[5] عن تأويل المبرِّد، فقال: إنَّ الآية محمولة على الدُّعاء لا على الحال، وتقديرها (ضيَّق الله صدورهم)، كما يُقال: (جاءَني فلان وسَّع الله رزقه)، و(أحسنَ إليَّ غَفَرَ الله له)، و(سَرَق قَطَع الله يده)، وما أشبه ذلك، فاللفظ في ذلك كلّه لفظ الماضي ومعناه الدُّعاء، وهذا كثيرٌ في كلامهم.

---

(1) سورة النساء، الآية (90).

(2) المبرِّد، المقتضب، 124/4.

(3) المبرِّد، المقتضب، 124/4.

(4) المبرِّد، المقتضب، 125/4.

(5) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 207/1.

ومن أبرز المفسِّرين الذين دافعوا عن وجهة نظر البصريين في الآية الكريمة، الطبريّ[1]، واستشهد على ذلك بقوله: "والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون قد ذهب عقله".

أمَّا ابن عطيّة[2]، فقد وجَّه كلام المبرِّد بعد أن ذكره وذكر اعتراض المفسِّرين عليه، فقال: "وقول المبرِّد يخرج على أنَّ الدُّعاء عليهم بأنْ لا يقاتلوا المسلمين تعجيزٌ لهم، والدُّعاء عليهم بأنْ لا يقاتلوا قومهم تحقيرٌ لهم؛ أي: هم أقل وأحقر ويستغنى عنهم، كما تقول: إذا أردت هذا المعنى: لا جعل الله فلاناً عليَّ ولا معي أيضاً، بمعنى: استغنى عنه واستقلَّ بدونه".

وقد أكَّد أبو حيَّان[3] جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد)؛ لكثرة ورود ذلك، وقال: "وتأويل الكثير ضعيف جداً؛ لأنَّه إنَّما نبني المقاييس العربيّة على وجود الكثرة".

إنَّ مثل هذه الاختلافات النَّحويّة في توجيه الآيات القرآنيّة ناتجٌ عن وجود استعمالات لغويّة خرقت القاعدة التي وضعها النُّحاة، فأهملوا الوصف، ولجأوا إلى مقاييس معياريّة وُضِعت بعد استقراء ناقص، فقد ثبت جوازَ وقوع الفعل الماضي حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[4].

فجملة الفعل الماضي (كان) في محل نصب حال وغير مقترنة بـ (قد)، وقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[5]، فجملة الفعل الماضي (رُدَّت) في محل نصب حال، وهي أيضاً غير مقترنة بـ (قد).

وقال أبو صخر الهذلي[6]:

---

(1) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 125/5

(2) ابن عطيّة، المحرر الوجيز، 90/2.

(3) أبو حيَّان، البحر المحيط، 317/3؛ السَّمين الحلبيّ، الدُّر المصون، 411/2.

(4) سورة الحجر، الآية (11).

(5) سورة يوسف، الآية (65).

(6) نسب لأبي صخر الهذلي. انظر: الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت356هـ)، الأغاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط6، 1983م، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ج5، ص169–170؛ الأنباري،=

وإنِّـــي لَتَعْرُونِـــي لِـــذِكْرَاكِ نُفْضَـــةٌ   كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَـهُ القَطْرُ

فبلَّلَهُ: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال.

3.3 الاعتراض في المجرورات والتوابع:

سارت الدّراسة في مبحث المجرورات والتوابع على المنهجية التي سارت عليها في الفصول السابقة، القائمة على البحث وراء فكرة الاعتراض بقسميه بين الفرَّاء والمبرِّد، من خلال معالجة الشواهد النَّحوية التي اشتركا في توجيهها.

ويشتمل هذا المبحث على دراسة الموضوعات الآتية:

أولاً: المجرورات، وتشمل الإضافة المحضة، والإضافة غير المحضة.

ثانياً: التوابع، وتشمل العطف على معمولي عاملين، والبدل، والنعت.

أولاً: المجرورات:

1- الإضافة:

الإضافة في الاصطلاح هي إسناد اسم إلى اسم آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه[1]، وتنقسم الإضافة إلى قسمين: إضافة محضة، وغير محضة، وقد تمثَّلت بعض المسائل بهذين النوعين.

أ- الإضافة المحضة:

هي إضافة غير الوصف، أو إضافة الوصف إلى غير معموله، وتفيد تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: (هذا كتابُ سعيدٍ)، وتخصيصه إذا كان نكرة، نحو: (هذا كتابُ رجلٍ)[2].

=الإنصاف، 205/1؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 297/1؛ البغدادي، خزانة الأدب، 254/3-255، 257-260.

(1) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 387/1؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، 489/1.

(2) السامرائي، معاني النحو، 123/3.

وتسمَّى الإضافة المحضة الإضافة المعنوية، وتُسمَّى (الإضافة الحقيقيّة)، وشرطها الضابط، هو أن لا يكون المضاف وصفاً، أو يكون وصفاً مضافاً إلى غير معموله[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ﴾[2].

قراءَة الجماعة[3]: "... مكرُ الليل والنَّهارِ"، برفع مكر، وإضافته إلى ما بعده، وقرأ قتادَة، ويحيى بن يَعْمر: (بل مكرٌ الليلَ والنَّهارَ) بتنوين (مكرٌ)، ونصب الليل والنهار، على الظَّرف".

وجَّه الفرَّاء[4] إضافة الـ (مكر) إلى (الليل)، على الاتِّساع في لغة العرب، فقال: "ألـ (مكر) ليس لليل ولا للنهار، إنَّما المعنى: بل مكر كم بالليل والنهار. وقد يجوز أنْ نضيف الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا كالفاعلين؛ لأنَّ العرب تقول: "نهارُكَ صائمٌ، وليلُكَ نائمٌ، ثمَّ تضيف الفعل إلى (الليل والنهار)، وهو في المعنى للآدَميِّين، كما تقول: نام ليلُكَ، وعَزَم الأمر، إنَّما عَزَمه القوم. فهذا ممَّا يُعرف معناه فتَتَّسع به العرب".

وتابع المبرِّد[5] أبا زكريا الفرَّاء فيما ذهب إليه، فقدَّر المعنى بقوله: "معناه: بل مكركم في الليل والنهار"، فأضيف المصدر إلى المفعول، كما تقول: رأيت بناءَ دارك جيداً، فأضفت البناءَ إلى الدار، وإنَّما البناءُ فعل الباني"؛ أي أنَّه أبدل من (الباء) التي أفادت معنى الإلصاق في رأي الفرَّاء، (في) المرادفة لها في معنى الإلصاق.

---

(1) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، تحقيق: محمَّد النادري، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ط38، 2000م، ص207/3–208.

(2) سبأ: آية 33.

(3) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص122؛ العكبري، إعراب القراءَات الشواذ، 334/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، 421/4؛ أبو حيان، البحر المحيط، 283/7: السمين الحلبي، الدُّر المصون، 448/5.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 670/2.

(5) المبرِّد، المقتضب، 331/4.

واقتفى الزجَّاج[1]، والزمخشري[2] أثرهما فيما ذهب إليه من رأي بإضافة الوصف إلى الظرف على الاتِّساع في اللغة والتضمين.

ويؤيِّد الطبري[3] الفرَّاء والمبرِّد في تفسير رواية النَّصب على الاتِّساع في اللغة والتضمين. أمَّا القرطبي[4]، فقد نقل آراء النُّحاة دون تفضيل.

وأمَّا المعنى العام[5]، فهو أنَّكم كنتم تمكرون بنا ليلاً ونهاراً، وتغرُّونا وتخبرونا إنَّا على هدى، وإنَّا على شيء، فإذا جميع ذلك باطل وكذب بيِّن، فالقراءة الأولى للرفع والمعنى بل صدّنا مكرُكُمْ عن الهدى في هذين الوقتين، والثانية للنَّصب والمعنى بل مكرٌ كائن في الليل والنهار، وهذا يدلُّ على تقارب القراءَتين في المعنى.

إنَّ إضافة المصدر إلى فاعله، أو مفعوله، أو إلى ما يتعلَّق به تُعدُّ من الإضافة المحضة؛ لأنَّ المضاف فيها المتمثِّل بالمصدر يمثِّل حدثاً غير مقترن بالزَّمان، وقطع الإضافة فيها لا يقدح في أن تكون الإضافة محضة، وخاصة إذا تضمَّن معنى حرف الجر.

ب- الإضافة غير المحضة:

ضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل، أو مبالغة اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبَّهة، بشرط أن تضاف إلى معمولها[6].

وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنَّما الغرض منها التخفيف في اللفظ[7]. وتسمَّى هذه الإضافة باللفظيّة، والإضافة المجازيّة، وسمِّيت غير محضة؛ لأنَّها على نيّة الانفصال بين المضاف والمضاف إليه[8].

---

(1) الزجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 254/4.

(2) الزمخشري، الكشَّاف، 563/2.

(3) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 68/22.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 303/14.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، 421/4.

(6) العقيلي، شرح ابن عقيل، 40/3-41.

(7) السامرائي، معاني النَّحو، 130/3-133.

(8) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 208/3-209.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾(1).

قرأ الجمهور(2): (والمقيمين الصلاةِ) بخفض الصلاة على الإضافة، وحذفت النون من الجمع لأجلها. وقرأ الحسن وأبو عمرو (والمقيمي الصلاةَ) بنصب الصلاة وحذف النون تخفيفاً، وقرأ ابن مسعود(3) (والمقيمين الصلاةَ) بإثبات النون ونصب الصلاة.

أجاز الفرَّاء أن يعمل اسم الفاعل المعرَّف المجموع المحذوف النون عمل فعله في غير المحضة، حيث قال(4): "وإنَّما جاز النصب مع حذف النون؛ لأنَّ العرب تقول في الواحد إلا بالنصب؛ فبنوا الاثنين والجميع على الواحد، فنصبوا بحذف النون والوجه في الاثنين والجمع الخفض؛ لأنَّ نونهما قد تظهر إذا شئت، وتحذف إذا شئت وهي في الواحد لا تظهر".

أمَّا المبرِّد(5)، فقد اقتفى أثر سيبويه(6)، فيما ذهب إليه من أنَّ اسم الفاعل المحلَّى بأل من المثنى والمجموع يعمل النصب عند ثبوت النون، ويجرّ عند حذفها، قال المبرِّد: "تقول: هذان الضاربان زيداً، والشاتمان عمراً، والمكرمون أخاك، والنازلون دارك. ومن ذلك قول الله عزَّ وجل: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾(7)، فإذا أسقطت

---

(1) الحج: آية 35.

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص436.

(3) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص95؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 148/5-149.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 547/1.

(5) المبرِّد، المقتضب، 145/4.

(6) سيبويه، الكتاب، 94/1.

(7) النساء: آية 162.

النون، أضفت وجررت، فقلت: هم الضاربو زيدٍ، وهما الشاتما عمرو". واستشهد بقول الشاعر [1]:

الفارِجُو بَابَ الأميرِ المُبْهَمِ

وأيَّد أبو جعفر النحَّاس[2] الفرَّاء في جواز عمل اسم الفاعل المعرّف المجموع المحذوف النون عمل فعله.

نقل القرطبي[3]، وأبو حيَّان[4]، آراء النُّحاة دون ترجيح أو تفضيل.

واسم الفاعل من أقام هو مُقيم، أمَّا القراءَة بإثبات النون أو بحذفها أو بالنصب أو بالخفض فلا يغير من المعنى شيئاً؛ انطلاقاً من دلالة السياق، حيث تحدَّثت الآية الكريمة[5] عن المطمئنين بأمر الله، ووصفهم تعالى بالخوف والوجل عند ذكر الله؛ وذلك لقوة يقينهم ومراعاتهم لربّهم، وكأنَّهم بين يديه، ووصفهم بالصبر وإقامة الصلاة وإدامتها.

وقد قال سيبويه[6]، في باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى: "واعلم أنَّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيَّر من المعنى شيء".

نستنتج ممَّا سبق استناد سيبويه على المعنى فيما ذهب إليه من توجيه.

ففي قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾[7].

---

(1) من شواهد سيبويه، الكتاب، 95/1؛ استشهد به سيبويه على إضافة الفارجي إلى ما بعده. انظر: المبرِّد، المقتضب، 145/4؛ البطليوسي، أبو محمَّد عبدالله بن محمَّد، (521هـ)، الحلل في شرح أبيات الجمل، المحقق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م، ص77.

(2) أبو جعفر النحَّاس، إعراب القرآن، 402/2.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 59/12.

(4) أبو حيَّان، البحر المحيط، 369/6.

(5) ابن عطيّة، المحرر الوجيز، 122/4.

(6) سيبويه، الكتاب، 165/1-166.

(7) الأنبياء: آية 35.

قراءَة الجماعة على الإضافة (ذائقةُ الموتِ)، وقرأ المطوعي (ذائقةٌ الموتَ) بالتنوين ونصب (الموتَ) على الأصل في عمل اسم الفاعل. وقرأ (ذائقةُ الموتَ) بحذف التنوين مع نصب "(الموتَ)[1].

يرى الفرَّاء[2]، أنَّ إضافة اسم الفاعل المشتقّ من الفعل تتضمَّن الدلالة على الزمن، حيث قال: "ولو نوّنت في (ذائقةٌ)، ونصبتَ (الموتَ) كان صواباً، وأكثر ما تختار العرب التنوين، والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً، لم يكادوا يقولون إلَّا بالإضافة، فأمَّا المستقبل، فقولك: أنا صائمٌ يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإنْ أخبرت عن صوم يوم خميس ماض، قلت: أنا صائمٌ يوم الخميس".

لقد أوضح الفرَّاء من خلال هذا النَّص أنَّ اسم الفاعل إذا أفاد المعنى الماضي، وهو مضاف، فإنَّه لا يمكن قطع الإضافة فيه، وإنَّ اسم الفاعل المنوَّن الدَّال على المستقبل قد نصب مفعولاً.

وقد أشار المبرِّد[3]، إلى أنَّ إعمال اسم الفاعل وإظهار التنوين الأصل قياساً وترك التنوين أخفّ وأكثر، حيث قال: "ومن نوَّن... وهذا هو الأصل، وذاك أخفُّ وأَكْثَرُ، إذْ لم يكن ناقضاً لمعنى، وكلاهما في الجودة سواء".

وعلى الرّغم من قول المبرِّد السابق، إلَّا أنَّهُ لم يفاضل بينهما وعدّهما (الإعمال مع التنوين والإضافة) سواء، واقتفى أثرهما النحَّاس[4]، في قراءَة مسلم بن جندب[5]: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعٌ النَّاسَ﴾[6] بالتنوين ونصب النَّاس. وقال مكيّ[7]: "وترك التنوين أخفُّ وأكثر في القرآن الكريم وإثباته هو الأصل".

---

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءَات، ص429؛ الزمخشري، الكشاف، 366/1؛ أبو حيان، البحر المحيط، 133/3؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءَات الأربع عشرة، ص310.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، 527/1.

(3) المبرِّد، المقتضب، 150/4.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن، 312/1.

(5) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءَات الأربع عشرة، ص170.

(6) آل عمران: آية 9.

(7) القيسي، الكشف عن وجوه القراءَات السبع وعللها وحججها، 214/1.

وأمَّا المعنى العام، فهو أنَّ قوله[1]: "ذائقة الموت من الذوق، وهذا ممَّا لا محيص عنه للإنسان، ولا محيد عنه لحيوان؛ فالموت باب وكل الناس داخله"، فالقراءَة الأولى محمولة على الدِّلالة على الزمن الماضي، والثانية محمولة على المستقبل؛ لأنَّها لم تذق بعد، وهذا يدلُّ على تقارب القراءَتين في المعنى".

ومن ناحية تفسيرية، فإنَّ أصل الجملة: "ذوقُ النفسِ للموت"، ولكن حدث فيها تحويل بحذف المضاف (الفاعل) فأُضيف اسم الفاعل للمفعولة لغرض دلالي وهو الإيجاز والاختصار، وتعظيم أهوال الساعة.

ثانياً: التوابع

1- العطف على معمولي عاملين:

يكاد النُّحاة يجمعون على منع العطف على معمولي عاملين مختلفين، وحجّة المنع أنَّ العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر ولا يجوز ذلك، وحرف العطف أضعف من أن يقوم بوظيفة عاملين مختلفين، والعطف على عاملين بمنزلة تعديتين لمُعدٍّ واحدٍ، وهذا كلّه غير جائز. قال ابن السرَاج[2]: "اعلم أنَّ العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنَّما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإنْ قلت: قامَ زيدٌ وعمرٌو؛ فالواو أغنت عن إعادة (قام)، فقد صارت ترفع كما يرفع (قام)، وكذلك إذا عطفت بها على المنصوب، نحو قولك: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً؛ فالواو نصبت كما نصبت (إنَّ)، وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمرو، فالواو جرَّت كما جرَّت (الباء)، فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب، لكنت قد أحلت؛ لأنَّها (كان) تكون رافعةً ناصبة في حال قد أجمعوا على أنَّه لا يجوز أن تقول: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا".

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 297/4.

(2) ابن السراج، الأصول في النَّحو، 69/2.

ومن المواضع التي اشترك الفرَّاء والمبرِّد في توجيهها قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾(1).

قرأ الجمهور (آياتٌ) بالرَّفع، وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي (آياتٍ) بالنصب(2).

يوجِّه الفرَّاء النمط(3) بالنصب عطفاً على لفظ اسم (إنَّ) في الآية الثالثة: (إنَّ في السماوات والأرض لآيات....)، حيث قال: "تُقرأ الآيات بالخفض على تأويل النصب، يُردَّ على قوله: (إنَّ في السموات والأرض لآياتٍ). ويقوّي الخفض فيها أنَّها في قراءَة عبدالله: لآياتٍ....". ومضمون كلام الفرَّاء إجازة العطف على معمولي عاملين في هذه الآية.

أمَّا الأخفش(4)، فقد أجاز ذلك، ولكن بشرط أن يكون أحدهما جاراً، وأن يتَّصل المعطوف بالعاطف.

وقد منع المبرِّد(5) العطف على معمولي العاملين المختلفين قائلاً: "وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه، وقد قرأ بعض القرَّاء: "واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزقٍ فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٌ لقومٍ يعقلون"، فعطف على (أنْ) وعلى (في)، وهذا عندنا غير جائز". أمَّا غير الجائز عند المبرِّد في هذه القراءَة، فهو نصب (آيات)؛ لأنَّ الواو تنوب عن (إنَّ) و (في) في الآية السابقة.

وقد نصَّ الزجَّاج(6) على إجازة العطف على عاملين بشرط تقديم المجرور المعطوف، وحمل الرَّفع والجرّ في (آيات) على العطف على عاملين، حيث قال: "وهذا أيضاً عطف على عاملين؛ لأنَّه يرفع (آيات) على العطف على ما قبلها، كما خفض

---

(1) الجاثية: آية 5.

(2) القيسي، مشكل إعراب القرآن، 293/2؛ ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 223/2؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءَات الأربع عشرة، ص151، 389.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 764/2

(4) ابن مالك، أبو عُبيد الله محمَّد بن عبدالله، (ت672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: محمَّد المختون، وعبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة، ط1، 1410هـ/1990م، 378/3.

(5) المبرِّد، المقتضب، 195/4.

(6) الزجَّاج، معاني القرآن، 431/4.

(واختلاف) على العطف على ما قبلها، ويكون معطوفاً إن شئت على موضع إنْ وما عملت فيه...".

إنَّ ما وقع فيه المبرِّد من تلحين القراءَة الثابتة، فلا يجوز؛ لأنَّ المبدأ عندهم الدفاع عن القاعدة حين تصطدم بقراءَة من القراءَات، وقد سبق أن بينَّا أنَّ هذا غلوّ وشطط حداهم إليه تمسُّكهم بالقياس أكثر من السماع، على الرّغم من أنَّه يمكن تخريجها على غير هذا الوجه بتخريج مستساغ.

قال ابن السرّاج[1]: "فالعطف على عاملين خطأ في القياس، غير مسموع من العرب".

وقد ذكر الصَّيمري[2] ردَّ ابن السراج على الأخفش والمبرِّد، حيث ذهب إلى أنَّ الآية ليست من العطف على معمولي عاملين، واستحسنه، حيث يقول: "وسوّى ابن السراج بين الرَّفع والجر في الآية الثالثة، في أنَّه ليس فيها عطف على عاملين فيمن جرّ، ووجَّهه على وجه حسن وهو التكرير للتَّأكيد، وذلك يُخْرِجُهُ من العطف على عاملين، وهو كقولك: إنَّ زيداً في الدَّار والبيتِ زيداً، فهذا جائزٌ بإجماع؛ لأنَّه بمنزلة: إنَّ زيداً في الدَّار والبيت، وهذا وجه حسن، فخرج أن يكون معطوفاً على عاملين".

2- **البدل:**

هو في اللغة العوض[3]، أمَّا اصطلاحاً؛ فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وعُرِّف بأنَّه التابع المستقل بمقضتى العامل تقديراً دون مُتبع، ولا يُشترط تطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً[4].

ومن الشواهد التي وجَّهها الفرَّاء والمبرِّد في هذا الباب لفظة (ناصية) في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[5].

---

(1) ابن السراج، الأصول في النَّحو، 75/2.

(2) الصّميري، التبصرة والتذكرة، 146/1.

(3) الكفوي، الكليَّات، ص232.

(4) العقيلي، شرح ابن عقيل، 211/3.

(5) العلق: الآيتان 15 و 16.

قرأ الجمهور[1]: "ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ بجر الثلاثة". وقرأ أبو حيوة، وابن عبلة، وزيد بن علي: "ناصيةً كاذبةً خاطئةً" بنصب الثلاثة على الشتم، أو على إضمار أعني[2].

وجَّه الفرَّاء[3] إعراب (ناصيةٍ) بالخفض على التكرير (البدل)، فقال: "وقوله عزَّ وجلَّ "لنسفعاً بالناصية ۞ ناصيةٍ" على التكرير، كما قال تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[4]، المعرفة ترد على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة، ومن نصب (ناصيةً) جعله فعلاً للمعرفة، وهي جائزة في القراءَة".

ويوافق المبرِّد[5] الفرَّاء فيما ذهب إليه في جواز إبدال النكرة من المعرفة، حيث قال: "ويبدل النكرة من المعرفة كقولك: مررت بزيد رجلٍ صالح، وضعت الرجل في موضع زيد؛ لأنَّه هو في المعنى. ونظير هذا قول الله عزَّ وجلَّ: (لنسعفا بالناصية ناحية كاذبةٍ).

يتَّضح ممَّا تقدَّم أنهما يتَّفقان في عدم اشتراط تطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً.

أمَّا الزمخشري[6]، فقد أجاز إبدال النكرة من المعرفة بشرط وصفها، فقال: "وجاز بدلها عن المعرفة، وهي نكرة؛ لأنَّها وصفت فاستقلت بفائدة". وقيل هذا مذهب[7] الكوفيين الذين لا يجيزون إبدال نكرة من غيرها إلَّا بشرط وصفها، أو كونها بلفظ الأول، في حين لا يشترط البصريون شيئاً.

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 36/2؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، 495/8،.

(2) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص176؛ ابن عطية، المحرر الوجيز، 503/6؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 547/6.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 998/2.

(4) الشورى: الآيتان 52 و 53.

(5) المبرِّد، المقتضب، 27/1.

(6) الزمخشري، الكشاف، 350/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون، 547/6.

(7) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 151/3.

نلحظ أنَّ الفرَّاء والمبرِّد اعتمدا مذهب البصريين في توجيه هذه المسألة، وفي توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[1]، جوَّز الفرَّاء[2] إبدال المعرفة (صراط الله) من النكرة (صراط مستقيم) في تفسيره سورة العلق.

أمَّا المبرِّد[3]، فهو يؤكِّد ما ذهب إليه الفرَّاء في جواز إبدال المعرفة من النكرة، فقال" "وبدل المعرفة من النكرة كقولك: مررت برجل زيدٍ. كأنَّك نَحَّيت الرجل ووضعت (زيداً) مكانه. فكأنَّك قلت: مررت بزيد؛ لأنَّ ذلك الرجل هو زيد في المعنى. ونظير هذا قول الله تعالى: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَاطِ اللَّهِ)، وقد تابعهما الزجاج[4] في ذلك التَّوجيه.

ومن المفسِّرين من يؤيِّد الفرَّاء والمبرِّد في الخفض على البدل، مثل: الطبري[5]، وابن عطية[6]، والقرطبي[7].

3- النعت:

النعت: هو التابع المكمِّل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، نحو: (مررت بزيدٍ الكريم)، أو ببيان صفة من صفات ما تعلَّق به، وهو ما يسمَّى بالنعت السببيّ، نحو: (جاء الرجل الحسن خطُّهُ)[8].

ويأتي لأغراض أهمّها التخصيص لمتبوعه إذا كان نكرة، وللتوضيح إذا كان معرفة، ويأتي أيضاً للمدح والثناء والذمّ والتحقير إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب[9].

---

(1) الشورى: الآيتان 52 و 53.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، 998/2.

(3) المبرِّد، المقتضب، 26/1.

(4) الزجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 404/4.

(5) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 160/30.

(6) ابن عطية، المحرر الوجيز، 503/6.

(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 124/20.

(8) العقيلي، شرح ابن عقيل، 166/3.

(9) السامرائي، معاني النَّحو، 181/3-183.

وقد درس خليل عمايرة[1] مصطلح النعت انطلاقاً من فكرة التلازم، فهو يقول: "إنَّ هناك عدداً من الأبواب النَّحويّة تقوم على فكرة التلازم، وإنَّها بمنزلة الكلمة الواحدة، وهذه الأبواب هي: النعت، والمنعوت، والتابع، والمتبوع".

ومن المواضع التي اشترك الفرَّاء والمبرِّد في توجيهها، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾[2].

قرأ الجمهور: (سواءً) بالنصب[3]، وقرأ أبو جعفر ويعقوب في رواية والخزاعي عن أبي زيد بشر والوليد ابن مسلم عن ابن عامر (سواءٌ) بالرَّفع، وقرأ زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعمرو بن عُبيد (سواءٍ) بالخفض[4].

فالفرَّاء يوجِّه (سواءً) بالنَّصب على أنَّ لفظة (سواءً) ترتبط بـ (أقواتها)، وربَّما أراد القول أنَّها حال من (الهاء) في (أقواتها)، وذكر رواية الخفض على أنَّها نعت، وأجاز رواية الرَّفع على أنَّها مبتدأ وخبره للسَّائلين، أي: (سواءٌ للسَّائلين).

قال الفرَّاء[5]: "نصبها عاصم وحمزة، وخفضها الحسن، فجعلها من نعت الأربعة، ومن نصبها جعلها متَّصلة بالأقوات، وقد ترفع كأنَّه ابتداءً، كأنهُ قال: ذلك سواءٌ للسَّائلين، يقول لمن أراد علمه".

أمَّا المبرِّد[6]، فيفسِّر رواية النَّصب على أنَّه مصدر، أي: استوت استواءً، وأجاز رواية الخفض على الوصف بالمصدر وتأويله باسم الفاعل، أي مستويات، حيث قال: "قرئت الآية على وجهين (في أربعة أيَّامٍ سواءً للسَّائلين) على المصدر، فكأنَّه قال: استواءً. وقرأ بعضهم (أرْبعةِ أيَّامٍ سواءٍ) على معنى مستويات".

---

(1) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص201.

(2) فصلت: آية 10.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءَات العشر، 366/2؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءَات الأربع عشرة، ص380.

(4) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص133؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن، 270/2؛ أبو حيَّان، البحر المحيط، 486/7.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، 734/2.

(6) المبرِّد، المقتضب، 304/4-305.

وتابع الأخفش[1] المبرِّد في جواز النَّصب على المصدر، في حين أجاز العكبري[2] النَّصب على المصدر، أو النَّصب على الحال من الضمير في أقواتها.

ويتَّفق الفرَّاء والمبرِّد في توجيه رواية الجرّ التي تُعدُّ دليلاً على صفة التلازم بين النعت والمنعوت، في حين تفرَّد الفرَّاء في تفسير رواية الرَّفع (الضمّة) وما تتطلَّبه من إقامة عناصر الإسناد فيها.

4.3 الاعتراض في حروف المعاني:

الحرف عند النَّحويين[3]: ما كان له معنىً لا يظهر إلَّا إذا انتظم في الجملة، كحروف الجرّ، والاستفهام، وغيرها.

وقد قسَّم النُّحاةُ حروف المعاني إلى قسمين: مُعمل ومُهمل، فالمُعمل الحرف المختص، كحروف الجرّ والجزم، والمُهمل غير المختص، كحروف الاستفهام.

وسنقف في هذا المبحث على بعض صور الاعتراض في حروف المعاني، إضافةً إلى ما قد تمَّ دراسته في الفصلين السابقين.

وقد قسَّمنا تلك المادة إلى العناوين الرئيسة الآتية: زيادة الحروف والحروف المقحمة، وتناوب الحروف، وسنعرض لمسائلها عند الحديث عن كل عنوان منها.

أولاً: زيادة الحروف:

مسألة وقوع الزيادة في القرآن الكريم من المسائل التي وقع الاختلاف فيها، وكثر الكلام حولها قديماً وحديثاً، وقد عبَّر القدماء عن هذه المسألة بمصطلحاتٍ عدّة، منها: (الغلوّ)، و (الحشو)، و (الصِّلة)، ونحو ذلك. ولكنَّهم لا يقصدون أنَّ هذا اللفظ دخوله كخروجه، أو أنَّه زيد لغير معنى، وإنَّما يقصدون أنَّه لو حُذف من السياق لم يكن الكلام خارجاً عن قوانين العربيّة.

---

(1) الأخفش، معاني القرآن، 465/2.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 406/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 471/3؛ العقيلي، شرح ابن عقيل: 33/1؛ الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، 253/3-254.

قال الزركشي[1]: "واعلم أنَّ الزيادة واللغوّ من عبارة البصريين، والصِّلة والحشو من عبارةِ الكوفيين؛ قال سيبويه[2] عقب قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[3]: إنَّ (ما) لغو؛ لأنَّها لم تحدث شيئاً والأَوْلى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى؛ فإنَّ مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى. وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن، فمنهم من أنكره، ومنهم من جوَّزه وجعل وجوده كالعدم، وهو من أفسد الطرق".

1- زيادة (ما):

في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[4].

ذهب الفرَّاء[5] إلى أنَّ (ما) صلة أي زائدة، حيث قال: "العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً.

واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[6]، والمعنى فبنقضهم، و ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[7]، والمعنى: عن قليل. والله أعلم".

أمَّا المبرِّد[8]، فيرى أنَّ (ما) زائدة مؤكّدة لا يُخِلُّ طرحها بالمعنى، فقال: "والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكّدة لا يخلّ طرحها بالمعنى، كقول الله عزَّ وجلَّ: (فَبِمَا رَحْمَةٍ)، وكذلك (فَبِمَا نَقْضِهِم).

وممَّا تقدَّم يظهر من تفسيرهما أنَّها لو حذفت لم يكن الكلام ملحوناً ولا خارجاً عن هاجس التقعيد النَّحوي.

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 3/72-73.

(2) سيبويه، الكتاب، 1/180-182.

(3) النساء: آية 155.

(4) آل عمران: آية 159.

(5) الفرَّاء، معاني القرآن، 2/189.

(6) النساء: آية 155.

(7) المؤمنون: آية 40.

(8) المبرِّد، المقتضب، 1/48.

وقال الأخفش[1]، يجوز أن تكون نكرة بمعنى شيءٍ و (رحمةٍ) بدل منه، والباء تتعلَّق بـ (لنت).

وجاء في الدُّرِّ المصون[2]، أنَّ (ما) مزيدة للتأكيد والتنبيه والدلالة على أنَّ لِينهُ لهم ما كان إلَّا برحمة من الله.

ومن ناحية تفسيريّة، فإنَّ (ما) في جملة (فبما رحمةٍ) حرف أفاد تأكيد كون الرَّحمة من الله تعالى فقط، وتأكيد الحصر إذْ قد يخلو تقديم الجار والمجرور من الحصر، وزيادة (ما) لدفع هذا الاحتمال.

2- الواو الزائدة:

في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[3].

جوَّز الفرَّاء[4] أن يكون جواب إذا السماء انشقت قوله أذنت لربها، وإنَّ الواو زائدة. فقال: "ولست أشتهي ذلك؛ لأنَّها في مذهب ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[5]، و ﴿إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ﴾[6]، فجواب هذا ما بعده ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾[7]، و ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾[8].

وأضاف قائلاً[9]: "والعرب تدخل الواو في جواب (لمَّا) و (حتى إذا) وتلقيها، فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[10]، وفي موضعٍ آخر: ﴿وَفُتِحَتْ﴾، وكلٌّ صواب".

---

(1) العبكري، التبيان في إعراب القرآن، 262/1.
(2) السمين الحلبي، الدُّرّ المصون، 245/2.
(3) الانشقاق: الآيتان 1 و 2.
(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 185/1.
(5) التكوير: آية 1.
(6) الانفطار: آية 1.
(7) التكوير: آية 14.
(8) الانفطار: آية 5.
(9) الفرَّاء، معاني القرآن، 696/2.
(10) الزمر: آية 71.

نستنتج ممَّا سبق، أنَّ الفرَّاء اعترض على دخول الواو في جواب (إذا)؛ انطلاقاً من معيارية القاعدة المشروطة، وعلَّل اعتراضه على الأداء اللغويّ؛ بأنَّ العرب لا تقحم الواو إلَّا إذا كانت (إذا) بعد (حتَى)، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[1]، أو بعد (لمَّا)، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[2]، قال: معناه ناديناه[3].

أمَّا المبرِّد[4] فقد ذكر في جواب (إذا) ثلاثة أقوال، وضعَّف منها واحداً؛ وهو القول بزيادة (الواو)، حيث قال: ذهب البعض إلى أنَّ الجواب هو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾[5]، وقد وجَّه المبرَّد هذا القول بأنَّه كقولنا: "إذا جاءَ زيدٌ فإنْ كلَّمَكَ فكلِّمه. فهذا قول حسن جميل".

القول الثاني: قول من ذهب إلى أنَّ الجواب محذوف، وحذف الجواب مشهور عند علم المخاطب به، **والثالث** القول بزيادة الواو أبعد الأقاويل من الصَّواب.

وقد اختلف النَّحويُّون في جواز زيادة الواو العاطفة، فقال ابن الأنباري[6]: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العبَّاس المبرِّد، وأبو القاسم بن برهان من البصريِّين، وذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز".

يلاحظ المتتبِّع نقول النَّحويين اختلافاً في نسبة الآراء النَّحوية لبعض النُّحاة، على الرّغم من وجود مصدر أصيل من مصادرهم بين أيديهم يكشف عن مواقفهم ومذاهبهم في كثيرٍ من المسائل.

---

(1) الزمر: آية 73.

(2) الصافات: الآيتان 103 و 104.

(3) الفرَّاء، معاني القرآن، 185/1.

(4) المبرِّد، المقتضب، 79/2-81.

(5) الانشقاق: آية 7.

(6) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويِّين، 374/2.

وبالرُّجوع للمقتضب، ينكشف لنا أنَّ ما نُسب للمبرِّد من أنَّه أجاز زيادة الواو، ليس بصحيح، فقد أنكر المبرِّد القول بزيادة الواو، وعدَّه أبعد الأقاويل عن الصَّواب.

يتَّضح ممَّا سبق، أنَّ المبرِّد اعترض على توجيه الفرَّاء، ملتزماً بمنهج مدرسته، حيث مضى كالبصريِّين لا يجيز القول بزيادة الواو، وعدَّه أبعد الأقاويل عن الصَّواب.

3- زيادة (لا):

في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾(1).

ذهب الفرَّاء(2) إلى أنَّ (لا) صلة زائدة تفيد معنى الجحد (النفي) لأمن اللبس، فقال: "أي: لأنْ يعلم، و (لا) صلة في كل كلام دخل عليه جحد".

ويتَّفق معه المبرِّد(3) في ذلك، فهو يرى (لا) زائدة تفيد (النفي)، حيث قال: "ومنها (لا) وموضعها من الكلام النفي....، ولوقوعها زائدة في مثل قوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ)؛ أي ليعلم".

ويؤيِّد الأخفش(4)، والعبكري(5)، توجيههما في إعراب (لا) زائدة، والمعنى: ليعلم أهل الكتاب.

قال السمين الحلبي(6) في (لا) هذه وجهان:

أحدهما: وهو المشهور عند النُّحاة والمفسِّرين والمعربين، أنَّها مزيدة للتوكيد، والتقدير: أعلمكم الله بذلك ليعلم أهل الكتاب عدم قدرتهم على شيء من فضل الله وثبوت أنَّ الفضل بيد الله.

والثاني: أنَّها غير مزيدة، والمعنى لئلَّا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين.

---

(1) الحديد: آية 29.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، 853/2.

(3) المبرِّد، المقتضب، 47/1.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 268/17.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 489/2.

(6) السمين الحلبي، الدُّرّ المصون، 282/6.

ومن ناحية تفسيريّة: فإنَّ (لا) في جملة (لئلَّا يعلم) حرف أفاد توكيد النفي، فهو عنصر تحويل جاء زائداً لزيادة معنى في المبنى، فزيادة اللفظ لزيادة المعنى وقوة اللفظ لقوة المعنى: أي ليعلم أهل الكتاب أنَّهم لا يقدرون على تخصيص فضل الله بقوم معيَّنين، ولا يمكنهم حصر الرسالة والنبوَّة في قوم مخصوصين، وأنَّ الفضل بيد الله.

ومن الطبيعي أن يتَّفق النُّحاة مع الفرَّاء والمبرِّد في توجيهاتهما؛ لأنَّهما ينطلقان أصلاً من القاعدة النَّحويّة التي تقول[1]: تُزاد (لا) بعد (أنْ) المصدرية، كقوله تعالى: (لِّئَلَّا يَعْلَمَ)؛ أي ليعلم، ولولا تقدير الزيادة لانعكس المعنى، فزيدت (لا) لتوكيد النفي.

ثانياً: تناوب الحروف:

1- (أو) بمعنى الواو، و (بل):

(أو) في اللغة إذا دخلت الخبر دلَّت على الشكّ والإبهام، وإذا دخلت على الأمر والنَّهي دلَّت على التَّخيير والإباحة[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[3].

ذهب الفرَّاء [4] إلى أنَّ (أو) بمعنى (بل)، حيث قال: "(أو) هاهنا في معنى (بل). كذلك في التفسير مع صحَّته في العربية".

أمَّا المبرِّد[5]، فقد اعترض على توجيه الفرَّاء؛ فأنكر القول بأنَّ (أو) بمعنى (بل)، فهي باقية على معناها الحقيقي، ولم تخرج عن المعنى المتأصِّل فيها، وهو الشَّكّ. فقال: "فأمَّا قول الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، فإنَّ قوماً من النَّحويِّين يجعلون (أوْ) في هذا الموضع بمنزلة (بَلْ). وهذا فاسدٌ عندنا من وجهتين:

أحدهما: أنَّ (أوْ) لو وقعت في هذا الموضِع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع.

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 52/4.

(2) السامرائي، معاني النَّحو، 220/3-221.

(3) الصافات: آية 147.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 698/2.

(5) المبرِّد، المقتضب، 304/3-305.

وكنت تقول: ضربت زيداً أو عمراً. وما ضربت زيداً أوْ عمراً، على غير الشَّكِّ. ولكن على معنى (بلْ)، فهذا مردودٌ عند جميعهم.

والوجه الآخر: أنَّ (بلْ) لا تأتي في الواجب في كلامٍ واحدٍ إلَّا للإضراب بعد غَلَط أو نِسْيان، وهذا منفيٌّ عن الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ القائل إذا قال: مررت بزيدٍ غالِطاً فاستدرك، أو ناسياً فذكَر، قال: بل عمرو؛ ليَضْرب عن ذلك، ويُثبت ذا".

وأضاف قائلاً[1]: "ولكن مجازُ هذه الآية عندنا مجازُ ما ذكرنا قبلُ في قولك: ائت زيداً أو عمراً أو خالداً، تريد: ايت هذا الضَّرْبَ من النَّاس، فكأنَّه قال– والله أعلم: إلى مائة ألف أو زيادة. وهذا قولٌ كلِّ من نثق بعلمه".

إذن، نرى في هذا النصَّ أنَّ المبرِّد يرفض التَّرادف المذكور بين الحرفين (أو) و (بل)؛ لأنَّ (بل) للإضراب عن الأول والإيجاب لما بعده، وتعالى الله عزَّ وجلَّ عن ذلك، أو خروج من شيء إلى شيء وليس هذا موضع ذلك، أي إنَّ معنى قول المبرِّد هنا أنَّ (أوْ) باقية على أصل معناها وهو الشَّكّ، وهذا الشَّكّ ليس في حقِّ الله تعالى؛ لأنَّه لا يجوز في حقِّه سبحانه، بل هو في حقِّ المخلوقين.

قال أبو حيَّان[2]: "وقال المبرِّد وكثير البصريِّين: المعنى: على نظر البشر وحَزَرهم أنَّ من رآهم قال: هم مئة ألف أو أكثر".

وأوضح الزجَّاج[3] هذا القول، فقال: "معناه: أو يزيدون في تقديركم إذا رآهم الرائي قال: هؤلاء مئة ألف أو يزيدون على المئة، وهذا هو القول؛ لأنَّه على أصل (أوْ)".

وقيل[4] إنَّ المعنى الإبهام بالنسبة إلى أنَّ الله تعالى أبهم أمرهم. والإباحة أي الناظر إليهم يُبَاحُ له أنْ يُحذِّرهم بهذا المقدّر، وكذلك التخيير أي هو مُخيَّرٌ بين أن كذا أو كذا.

---

(1) المبرِّد، المقتضب، 305/3.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 376/8.

(3) الزجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، 314/4.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 376/2؛ انظر: السمين الحلبي، الدُّرّ المصون، 514/6.

ومن المفسِّرين، نجد الطبري[1] ارتضى توجيه الفرَّاء، فقال: بل يزيدون، أمَّا القرطبي[2] فقد قال: (أو) بمعنى (الواو)؛ أي: ويزيدون، فقال: "فيزيدون في موضع رفع بأنَّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهم يزيدون".

تُعدُّ هذه الآية الكريمة ممَّا استشكل على النُّحاة والمفسِّرين ظاهرُها؛ والسبب غياب المقام الذي أثر في فهم المعنى، ومن ثمَّ أدَّى إلى تعدُّد في التَّحليل النَّحوي.

2- (مِنْ) بمعنى (الباء):

في قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[3].

يفيد الحرف (مِنْ) ابتداء الغاية زمانية كانت أو مكانيّة، وقد اعترض كلٌّ من الفرَّاء[4]، والمبرِّد[5] في هذا الشاهد على الدِّلالة المعنويّة المتأصِّلة في الحرف (مِنْ) ليدلّ على معنى حرف آخر وهو (الباء)، إذْ يصبح المعنى: على هذا يحفظون عمله بإذن الله.

أمَّا العكبري[6]، فقد رأى أنَّها وردت في موضعها الأصليّ، فقال: "مِنْ أَمْرِ الله" أي من الجن، والإنس، فتكون على بابها". وجوَّز أيضاً أن تكون بمعنى (عَنْ).

وجوَّز القرطبي[7] أنْ تكون (مِنْ) بمعنى (الباء) أو (عن)، فقال: "وحروف الصِّفات يقوم بعضها مقام بعض".

يتَّضح ممَّا تقدَّم، أثر السياق اللغويّ، وثقافة المفسِّر في فهم المعنى، ومن ثمَّ تعدُّد التَّحليل النَّحوي.

---

(1) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، 63/23.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 287/7.

(3) الرعد: آية 11.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 405/1.

(5) المبرِّد، المقتضب، 319/2.

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 79/2؛ انظر: السمين الحلبي، الدُّرّ المصون، 233/4.

(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 293/9.

3- (في) بمعنى (على):

علـى الـرّغم مـن المعـاني المختلفـة التـي تكتنـف الحـرف (فـي)، إلَّا أنَّ المعنـى المتأصِّل فيه هو الظرفيّة، وقد تأتي (على) مفيدة معنى الظرفيّة مقترضة هذا المعنى من (في)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1].

يرى الفرَّاء[2]، أنَّ (على) و (في) كل واحدة منهما تعاقب صاحبتها في الكلام، قال: "يصلح (على) في موضع (في)، وإنَّما صَلُحتْ (في)؛ لأنَّه يُرفع في الخشبة في طولها فَصُلحتْ (في)، وصَلُحتْ (عَلى)؛ لأنَّه يُرفع فيها فيصير عليها.

أمَّـا المبـرِّد[3]، فقد اعتـرض علـى الأداء اللغـويّ المتمثِّـل بجملـة: (فـي جـذوع النخل)، فرأى أنَّه قد خرج عن قاعدته التركيبيّة يتغير دلالته المعنوية المتمثِّلة بمعنى الظرفية ليحمل معنى آخر وهو الاستعلاء. أي (في) بمعنى (على) فقط.

وتـابع العكبـري[4] الفرَّاء فحمـل (فـي) علـى بابهـا، وعلـى معنـى (علـى)، قـال: "(فـي) هنـا علـى بابهـا؛ لأنَّ الجِـذعَ مكـانٌ للمصـلوبِ ومحتـوٍ عَلَيْـه، وقيـل هـي بمعنـى (على)".

وجـاء فـي الـدُّرّ المصـون[5] أنَّـه يحتمـل أن يكـون حقيقـةً، وفـي التفسـير أنَّـه نَقـر جذوع النخل حتى جوفها ووضعهم فيها فماتوا جوعاً وعطشاً، وأن يكون مجازاً؛ أي إنَّـه وضع حرفاً مكان حرفٍ آخر، والأصل على جذوع النخل.

نلاحظ أنَّ الفرَّاء والمبرِّد قد أجازا تناوب الحروف إذا تقاربت المعاني.

وبعد هذا العرض لآراء الفرَّاء والمبرِّد وتوجيهاتهما، تبيَّن لنا مدى اتِّفاقهما وانتفاء الخلاف بينهما في كثيرٍ من المسائل التي عرضت داخل الرِّسالة.

---

(1) طه: آية 71.

(2) الفرَّاء، معاني القرآن، 513/1.

(3) المبرِّد، المقتضب، 319/2.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 201/2.

(5) السمين الحلبي، الدُّرّ المصون، 41/5.

الخاتمة:

بعد دراسة الاعتراض النَّحوي على الأداء اللغويّ بين الفرَّاء والمبرِّد، في الأبواب النَّحويّة المختلفة، توصّلت إلى النتائج الآتية:

1. تابع المبرِّد الفرَّاء في معارضة القراءَات وردِّها ورفضها وتخطئتها عند تعارضها مع القواعد النَّحوية؛ فلا فرق بين بصريّ وكوفيّ في الطَّعن على بعض هذه القراءَات، خلافاً لِمَا كان شائعاً من أنَّ البصريِّين كانوا يرفضونها، وأنَّ الكوفيِّين كانوا يقبلونها جميعاً.
2. إنَّ الأحكام التي أطلقها بعض النُّحاة أمثال الفرَّاء والمبرِّد على الأداءَات اللغويّة التي خرجت عن القاعدة؛ هي أحكام غير دقيقة مضطَّربة يلفّها الغموض، فهم لم يبيِّنوا لنا الفرق بين الضَّعيف والقبيح، أو الرَّديء، ووصفوا بعض الأنماط بالقلَّة والشُّذوذ، وبعضها الآخر بالكثرة وفشوِّ اللغة، من غير أن يفرِّقوا بين حدود هذه المعايير.
3. إنَّ غرابة بعض ألفاظ الفرَّاء والمبرِّد، وتعقيد بعض المسائل، وجدليّة المناقشات، جعلتنا نلقى صعوبة في فهم اعتراضهما؛ فضلاً عن شرح هذا الاعتراض، ودراسته أو الرَّد عليه.
4. إنَّ الفرَّاء احتجَّ بالحديث النبوي الشَّريف مخالفاً بذلك جمهور النُّحاة في عهده.
5. يقف كلٌّ من الفرَّاء والمبرِّد من الصِّناعة النَّحوية موقف الالتزام والمحافظة؛ لذا نراهما يحاكمان الظَّاهرة النَّحوية أو المسألة وفقاً لما تقتضيه قيود الوظائف النَّحويّة.
6. إنَّ التفات الفرَّاء والمبرِّد إلى العلل والتماسها حيثما وجدا إلى ذلك سبيلاً يتدرَّج في إطار تأثُّرهما بالمنطق والفلسفة الكلاميّة.
7. إنَّ الخلاف بين الفرَّاء والمبرِّد في الحكم على التَّراكيب النَّحوية ليس خلافاً جوهرياً، بل هو خلاف يسير في الفروع لا في أصولهم النَّحوية المشتركة، وهذا الخلاف ينتج من اختلاف تفكيرهما واعتقاداتهما بناءً على تفاعل عنصرين: الرَّصيد النَّحوي، وفهم المعنى.

8. ومن أهم النتائج التي توصَّلت إليها من خلال تتبُّعي للمسائل التي نوقشت، أنَّ الفرَّاء والمبرِّد يسيران في اتجاهٍ واحدٍ، رغم أنَّهما في ظاهر الأمر ينتميان لمذهبين مختلفين، وكلاهما صاحب فضلٍ في مزج خطوط المدرستين الكوفيّة والبصريّة، فهما يسعيان دوماً لتأسيس مذهب جديد يظهر براعتهما في مواجهة مشكل الإعراب، أمَّا عن اختلافهما – فهو كما قلنا مسبقاً– اختلاف في المقاييس العامة، أو اختلاف في وجهات النظر الخاصة، اختلافاً يرجع إلى ما كان عليه كلٌّ منهما من حذقٍ وبراعةٍ وسعة اطلاع.

9. إنَّ كثرة القواعد النَّحويّة التي يُوجَّه الشَّاهد في ضوئها تؤدِّي إلى تعدُّد أوجه التحليل النَّحوي الذي يحمي الشَّاهد والقاعدة، فقد يكون وسيلة لتوليد القواعد الفرعيّة عند بعض النُّحاة الذين يقبلون الظَّاهرة ويمنعون التأويل؛ أي من خلال توسيع القواعد الضيِّقة لتحوي جميع الأداءَات الخارجة عن جسم القاعدة.

المراجع

ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد، (ت606هـ)، (د.ت)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود الطناحيّ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

الحموي، أبو عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي (ت626هـ)، (د.ت)، **معجم الأدباء**، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

الأحوص الأنصاري، (1970م)، ديوان شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، (د.ط).

الأخفش، الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي، (1990م)، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، نشر مكتبة الخانجي، ط1.

ابن خلكان، أبو العبَّاس شمس الدين، أحمد بن محمّد (ت681هـ)، (1949م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة

الأزهري، محمَّد بن أحمد (282–370هـ)، **تهذيب اللغة**، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الدار القومية للطباعة.

الاستراباذي، رضي الدين محمَّد بن الحسين (ت686هـ)، (د.ت)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقيّة.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن (ت686هـ)، (د.ت)، **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت.

الإشبيلي، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، (1980م)، **ضرائر الشِّعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، لبنان، ط1.

امرئ القيس بن حجر، (1959)، (1992م)، **شرح ديوان امرئ القيس، تحقيق:** حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، ط4، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، ص32.

الإشبيلي، علي بن مؤمن، ابن عصفور، (ت669هـ)، (1987م)، **الممتع في التَّصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت، ط1.

الأشموني، علي بن محمد، (ت 929ه)، (1955م)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت356ه)، (1983م)، (1992م)، **الأغاني**، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت، ط6، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

الأعشى، ميمون بن قيس، (1983م)، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق: محمد حسين، تحقيق: رودلف جاير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7.

الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي (513-557هـ)، (2007م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت577ه)، (1971م)، **الإغراب في جدل الإعراب**، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت577ه)، (1971م)، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت.

الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد (ت577ه)، (د.ت)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (ت546هـ)، (2001م)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط1.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، (ت745ه)، (1980م)، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

الأنصاري، ابن هشام النحوي المصري عبدالله جمال الدين، (ت761ه)، (1999م)، **شرح شذور الذهب**، شرح وتعليق: محمد فرهود، ومحمد حقاجي، وعبد العزيز شرف، دار الكتاب المصرية، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، (د.ط).

الأنصاري، أحمد مكي، **أبو زكريا الفرَّاء، ومذهبه في النَّحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الجامعية.

الأنصاري، جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، (1378ه)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حقَّقه وعلَّق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، ط1.

براجستراسر، (1929م)، **التطور النّحوي في اللغة العربية**، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية، تصحيح وتعليق رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2.

البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمَّد، (521ه)، (2003م)، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، المحقق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط1.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، (1989م)،، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

البنَّاء، أحمد بن محمَّد الدمياطي، (ت1117ه)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءَات الأربع عشرة**، صحَّحه وعلَّق عليه: علي محمَّد الصبَّاغ، نشره: عبد الحميد أحمد حنفي.

بوقرة، نعمان، (2009م)، **اللسانيات العامة، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة**، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (279هـ)، (1996م)، **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، كتاب التفسير،

الترمذي، محمد بن عيسى، (ت279هـ)، (1996م)، **جامع الترمذي**، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت.

حسَّان، تمَّام، (1979م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

التميمي، أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، (د.ت)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3.

التهانويّ، محمَّد علي بن علي الحنفي (ت1158هـ)، (2006م)، **كشَّاف اصطلاحات الفنون**، وضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات دار الكتب العملية، بيروت، ط2.

الجاسم، محمود حسن، (2004م)، أسباب التعدُّد في التحليل النَّحوي، جامعة حلب، كلية الآداب- قسم اللغة العربية، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد (66)، ص114.

الجرجاني، عبد القاهر، (1978م)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، ووقف على تصحيح طبعه وعلَّق على حواشيه السيد محمد رشيد، الناشر: دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1.

الجرجاني، علي بن محمد (ت814هـ)، (د.ت)، **التعريفات**، مطبعة الاتحاد المصري.

الجرجاني، علي بن محمَّد بن علي، (ت816هـ)، (1998م)، **كتاب التعريفات**، حقَّقه إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، ط4.

جرير بن عطية، (د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط3، وطبعه دار صادر، بيروت.

ابن الجزري، محمَّد محمَّد الدمشقي، (ت883هـ)، (2006م)، **غاية النهاية في طبقات القرَّاء**، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

ابن الجزري، محمد بن محمد، (ت833هـ)، (د.ت)، **غاية النهاية في طبقات القرَّاء**، مراجعة برجستراسر، نشر مكتبة المتنبي، القاهرة.

الجعدي، (1998م)، **ديوان النابغة الجعدي**، جمعه وحققَّه وشرحه واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1

الجعفري، كريم عبد الحسين حمُّود، (1999م)، **الوجه الضَّعيف في النَّحو**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد.

الجُمَحي، محمد بن سلَّام (ت231هـ)، (1980م)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (2007م)، **كتاب شرح اللُّمع في النَّحو**، تأليف: الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني، دراسة وتحقيق: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الأزدي (ت392هـ)، (1952م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، (ت 392هـ)، (1979م)، **كتاب اللمع في العربيّة**، تحقيق: حسين محمَّد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط2.

ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ) (1969م)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءَات والإيضاح عنها**، تحقيق: عبد الحريم النَّجَّار وآخرين، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان (ت392)، (د.ت)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: هنداوي، دار العلم، دمشق.

الجوني، عبد الملك إمام الحرمين، **الكافية في الجدل**، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار النشر، مكتبة الكليات الأزهرية.

الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان.

ابن الحاجب، أبو عثمان بن عمر (ت646هـ)، (1983م)، **الإيضاح في شرح المفصَّل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد.

الحباشنة، مأمون "علي حيدر"، (2010م)، **بين التداول الاستعمالي وذهنية القياس، دراسة في الشاهد النحوي بين سيبويه والمبرِّد**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك.

الحديثي، خديجة، (1974م)، **الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ص109.

الحديثي، خديجة، (2001م)، **المدارس النَّحويّة**، دار الأمل، إربد- الأردن، ط1، ط3.

حسن، عباس، (د.ت)، **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، ط3.

الحلواني، محمَّد خير، (1979م)، أصول النَّحو العربيّ، جامعة تشرين، اللاذقية.

حمودة، طاهر سليمان، (1992م)، **القياس في الدرس اللغوي**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.

الحميداوي، نزار بنيان، (2001م)، **الأحكام التقويميّة في النَّحو العربي، دراسة تحليلية**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

أبو حيَّان، محمد بن يوسف الأندلسي، (1984م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط1، مطبعة النسر الذهبي، ومطبعة المدني، القاهرة.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1934م)، **مختصر في شواذ القرآن**، نشره برجستراسر، طبع المطبعة الرحمانية بمصر.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت370هـ)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار القلم للملايين، بيروت، 1979م، ط2.

الخثران، عبدالله بن محمد، (1990م)، **مصطلحات النَّحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها**، دار هجر، مصر، ط1.

الخضري، محمد أمين، (1989م)، **من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.

الخطيب، عبد اللطيف (1422هـ/2002م)، **معجم القراءات**، دار سعد الدين، دمشق، ط1.

الدار قطني، علي بن عمر، (ت385هـ)، (2004م)، **سنن الدار قطني**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، (كتاب الزكاة).

دبة، الطيب، (2001م)، **مبادئ اللسانيات البنيوية**، دار القصبة للنشر، ط1، الجزائ.

الديرة، المختار أحمد، (2003م)، **دراسة في النَّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء**، دار قتيبة، دمشق، ط2.

ذو الرمَّة، غيلان بن عقبة العدوي، (1964م)، **ديوان ذي الرمَّة**، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط2.

الرمَّاني، علي بن عيسى بن عبدالله، (ت384هـ)، (1984م)، **الحدود في النحو**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

رؤبة بن العجاج، (1979م)، **ديوانه**، تصحيح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط1.

الزبعري، أبو سعد عبدالله، (1981م)، **شعر عبدالله الزبعري**، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسين، (ت379هـ)، (1973م)، **طبقات النَّحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

الزَّجَّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السدي (ت340هـ)، (1988م)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط،.

الزركشي، بدر الدِّين محمَّد بن بهادر، (ت794هـ)، (1992م)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، قام بتحريره: عبد الستار أبو غدّه، راجعه: عبد القادر عبدالله العاني، طبعة دار الصَّفوة للطباعة والنشر، الفردقة، ط2.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، (1957م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1.

الزعبلاوي، صلاح الدين، (1984م)، **مسائل القول في النقد اللغوي**، ط1، دمشق.

الزَّمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ)، (1972م)، **أساس البلاغة**، مطبعة دار الكتب، مصر.

الزمخشري، جارالله محمود بن عمر، (1948م)، **الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، طبع مكتبة البابي الحلبي.

زوين، علي، (1986م)، **منهج البحث اللغويّ بين التُّراث وعلم اللغة والحديث**، دار الشؤون العامة، بغداد، ط1.

الزيديّ، مازن عبد الرّسول سلمان إبراهيم، (2001م)، **ظاهرة المنع في النّحو العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.

السّامرّائي، إبراهيم، (1987م)، المدارس النّحويّة أسطورة وواقع، دار الفكر، الأردن، ط1.

السّامرّائي، فاضل صالح، (2011م)، **معاني النّحو**، دار الفكر، ط5.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد (ت316هـ)، (1999م)، **الأصول في النّحو**، تحقيق: عبد الحسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.

ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، **الأصول في النّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت- لبنان، ط3.

أبو سعيد الحسن بن الحسين السّكَري، (د.ت)، **شرح أشعار الهذليين**، رواية أبي الحسن بن عيسى النّحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ، حقّقه عبد الستار أحمد فرّج، وراجعه محمود محمد شكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، (د.ط).

السّمين الحلبي، أبو العبّاس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم (ت756هـ)، (1414هـ/1994م)، **الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

سيبويه، عمر بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق:عبد السلام هارون، دار الجيل، ط1.

السيوطي، جلال الدين، (1394هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر دار البحوث العلمية، الكويت، ط1.

السيوطي، جلال الدِّين، (ت911)، (1999م)، **الأشباه والنَّظائر في النَّحو**، تحقيق: محمَّد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 991هـ/1505م)، (1988م)، **الاقتراح في أصول النَّحو**، ط1، دار جروس، قبرص.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت911هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاء المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، (د.ت)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط1، صيدا- بيروت.

الشعراوي، محمد متولي، (د.ت)، **تفسير القرآن**، راجع أصله وخرَّج أحاديثه: أحمد عمر هاشم، مطابع أخبار اليوم التجارية، قطاع الثقافة.

الشقنيطي، أحمد بن الأمين، (1973م)، **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، دار المعرفة، بيروت، ط2.

الصبّان، محمد بن علي، (د.ت)، **حاشية الصبَّان على شرح الأشموني**، ط1، مصر.

صحراوي، مسعود، (2005م)، **التداولية عند العلماء العرب**، دار الطليعة، ط1، بيروت- لبنان.

الصرافي، أبو سعيد، (د.ت)، **أخبار النّحويين البصريين**، تحقيق: طه الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة البابي الحلبي.

الطَّبري، محمد بن جرير، (1987م)، **جامع البيان في تفسير القرآن**، طبع دار الجيل، بيروت.

طرفة بن العبد، **ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري**، تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصَّقَّال، المؤسسة العربية، بيروت- لبنان.

أبو الطيب، علي بن عبد الواحد اللغوي (ت351هـ)، (1955م)، **مراتب النَّحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

ابن عامر، ربيعة، (ت89هـ)، (2000م)، **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط1.

عبابنة، يحيى، (2014م)، **القراءَات القرآنيّة رؤى لغوية معاصرة**، دار الكتاب الثقافي، إربد– الأردن

عبابنة، يحيى، (2006م)، **تطوُّر المصطلح النَّحوي البصريّ من سيبويه حتَّى الزَّمخشري**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد.

عباس بن مرداس، (1968م)، **ديوان عباس بن مرداس**، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (د.ت)، **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

عبدالتواب، رمضان، (1990م)، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العبسي، عنترة بن شدَّاد بن عمرو بن معاوية، (2001م)، **ديوان عنترة بن شداد**، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت.

أبو عبيد، القاسم بن سلام، (1427هـ/2006م، **في علوم القراءَة**، كتبه أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط1.

عدي بن زيد، (د.ت)، ديوانه، تحقيق: محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث 2، (د.ط).

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، (ت395هـ)، (د.ت)، **الفروق اللغوية**، تحقيق: أبي عمرو عماد زكي البارون، المكتبة التوفيقية، مصر.

ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي، (ت769هـ)، (1991م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، بيروت، (د.ط).

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، (1998م)، **التِّبيان في إعراب القرآن**، وضع حواشيه: محمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

عمر بن أبي ربيعة، (1988م)، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط4.

الثقفي، أبو محجن عمرو بن عمير، (1970م)، ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة: الحسن بن عبدالله العسكريّ، نشره وقدَّم له: صلاح الدين المنجِّد، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت.

الغلاييني، مصطفى، (2000م)، **جامع الدروس العربية**، تحقيق: محمَّد النادري، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط38.

فارس، أحمد، محمد، (1989م)، **النِّداء في اللغة والقرآن الكريم**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.

الفارسي، أبو علي الحسن أحمد عبد الغفار (ت377هـ)، (1421هـ/2001م)، **الحجة للقرَّاء السبعة**، وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الفارقي، أبو القاسم، **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، تحقيق سمير معلوف، طبعة معهد المخطوطات العربيّة.

الفرَّاء، أبو زكريا، يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1432هـ/2011م)، **معاني القرآن**، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: الشيخ الدكتور عماد الدين بن سيد آل درويش، عالم الكتب.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، (1987م)، **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدَّم له: علي الفاعوري، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

فندريس، (1950م)، **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصَّاص، القاهرة.

الفيروزأبادي، مجد الدِّين محمد بن يعقوب (ت817هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2.

القواسمة، قاسم خليل حسن، (2007م)، **طعن النُّحاة واللغويين في لغات العرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

القوزي، عوض، (1981م)، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

القيسي، مكِّيّ بن أبي طالب، (ت437هـ)، **إعراب مشكل القرآن**، تحقيق: ياسين محمد السَّوَّاس، نشر دار المأمون، دمشق.

ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، (ت774هـ)، (2003م)، **مختصر تفسير ابـن كثيـر**، طبعـة جديـدة منقحـة مشـتملة علـى تعليقـات محمـد ناصـر الألباني، اختصره خالد بن محمد بن عثمان، مكتبة الصفا، ط1.

الكفوي، أبـو البقـاء أيـوب بـن موسـى الحسـيني، (ت 1094هـ/1683م)، (1993م)، الكليـات معجـم فـي المصـطلحات والفـروق اللغويّـة، نسـخه وأعدَّه للطبـع: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2.

ابـن مالـك، أبـو عُبيد الله محمـد بـن عبـدالله، (ت672هـ)، (1990م)، **شـرح تسـهيل الفوائد**، تحقيق: محمَّد المختون، وعبد الرحمن السيد، دار هجر للطباعة، ط1.

المبرِّد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

المبرِّد، محمد بن يزيد، (د.ت)، **الكامل في اللغة والأدب**، مؤسسة المعارف، بيروت- لبنان.

مجمـع اللغـة العربيـة، **المعجـم الوسـيط**، قـام بإخراجـه إبـراهيم مصـطفى وأحمـد حسـن الزيَّات وحامد عبد القادر ومحمَّد علي النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، ط2.

أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1428هـ/2007م)، **الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها**، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة.

محمود، محمود حسني، (1986م)، **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، ط1، مؤسسة الرسالة، ودار عمار، بيروت.

محيسن، محمد سالم، (1978م)، **المهذَّب في القراءَات العشر وتوجيهها من طريقة "طيبة النشر"**، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط2.

المُخبّل السَّعدي، (1987م)، **شـعراء مقلُّـون**، تحقيـق: حـاتم صـالح الضـامن، عـالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، ط1، بغداد.

المخزومي، مهدي، (1955م)، **مدرسة الكوفة وأثرها في اللغة والنحو**، طبع دار المعرفة، بغداد.

المخزوميّ، مَهْدي، (1958م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنَّحو**، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، ط2.

مراد وهبة (1991م)، **المعجم الفلسفي**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

المرادي، بدر الدين الحسن بن القاسم، (ت749هـ)، (1973م)، **الجنى الدَّاني في حروف المعاني**، تحقيق: فخري الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، مطبعة المكتبة العربية، حلب، ط1.

المرتضى، علي بن الحسين العلويّ (ت436هـ)، **أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط1.

المرشد، هزاع سعد، (2008م)، اعتراضات البغدادي النَّحويّة في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النَّحويّة)، **مجلة التراث العربي**، دمشق، العدد 112، ذو الحجة، ص56.

مصلوح سعد، (1980م)، **دراسة السمع والكلام**، عالم الكتب، القاهرة.

المعلم بطرس البستاني (1983م)، **قاموس محيط المحيط**، مكتبة لبنان- بيروت، ط1983.

أبو المكارم، علي، (2007م)، **أصول التفكير النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر، ط2، القاهرة.

ابن منظور، جمال الدِّين بن مكرم (ت711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط 2005.

النايلة، عبد الجبار علوان، (1976م)، **الشواهد والاستشهاد في النَّحو**، مطبعة الزَّهراء، بغداد.

النَّحَّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت338هـ)، (1409هـ/ 1988م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط3.

النَّحَّاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، (ت338هـ)، **شرح القصائد المشهورات**، الموسومة بالمعلقات، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط).

ابن يعيش، أبو البقاء بن علي النَّحوي (ت643هـ)، **شرح المفصَّل**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجوَّاد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر.

المعلومات الشخصية

الاسم: نوزت أحمد إبراهيم كريشان

الكلية: الآداب

التخصص: دراسات لغوية

السنة الدراسية: 2015/2014م

العنوان: معان